وزارة التعليـم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة العربي بن مهيدي

أم البواقي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة

دور إدارة المخاطر في تنمية القروض البنكية
دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للإستغلال _أم البواقي_

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص مالية وبنوك

إعداد الطالبة

فاتن الواعر

لجنة المناقشة:

محمد رضا بوسنة	جامعة أم البواقي	رئيسا
لمياء عاتي	جامعة أم البواقي	مشرفا و مقررا
زهية لموشي	جامعة أم البواقي	مناقشا

السنة الجامعية: 2012 _ 2013

www.manaraa.com

إهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات و الذي وفقني لنيل ما يحبه و منَ بفضله علي حامدة حمدا ما بعده رجاء و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد – صلى الله عليه و سلم– أما بعد:

إلى من أكرمني بحمل لقبه و غمرني بعطفه و حنانه إلى والدي العزيز –رحمه الله–.

إلى النور الذي يضيء حياتي إلى التي سهرت الليالي من أجلي إلى زهرة حياتي أمي الحنونة ـ أسكنها الله فسيح جنانه.

إلى من تشاركنني الحياة حلوها و مرها شقيقاتي: زهرة وفوزية وحنان والى أزواجهن سليم وأبو بكر.

إلى أخي العزيز عبد الحق والى جميع إخوتي وزوجاتهم

إلى فرح العائلة بنات إخوتي: وسام، هيثم، حكيم، خالد، شروق، كنزة، بهجة والعزيزة شيماء.

إلى من شاركتني فرحي وأحزاني صديقتي الغالية روقيه ".

إلى شقيقات عمري، و رفيقات دربي، إليكن:مريم، إيمان، خديجة، أسماء، فريدة، مريم

إلى زملائي:فيصل، موسى، هشام، أشرف، عبد الحق

إلى من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي، إلى جميع طلبة دفعة 2013 –2014 مالية وبنوك.

و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

فاتن

شكر و تقدير
يسر الطالبة الواعر فاتن أن تتقدم بأسمى عبارات الشكر و الامتنان
للأستاذة الفاضلة:عاتي لامية
نظير لمساهمتها الفعالة في الإشراف على إعداد مذكرة التخرج
والى مدير بنك BADR وجميع موظفيه الذين ساعدونا في على إعداد الدراسة الميدانية
والى عبد الحميد و عليا الذين ساعداني في إعداد المذكرة

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس الملاحق	VI
المقدمة	أ
الفصل الأول: القروض البنكية و مخاطرها	1
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول القروض	3
المطلب الأول:تعريف ونشأة القروض البنكية	3
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية	5
المطلب الثالث: أهمية و دور القروض البنكية	6
المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية	9
المطلب الأول: ماهية المخاطرة و مصادرها وأنواعها	9
المطلب الثاني: تعريف مخاطر القروض	17
المطلب الثالث: أنواع مخاطر القروض	18
المبحث الثالث: إجراءات و مراحل اتخاذ القرار الائتماني	19
المطلب الأول: إجراءات منح القرض	20
المطلب الثاني: معايير منح القرض	21
المطلب الثالث: أنواع الضمانات لقاء الائتمان البنكي	23
خلاصة	27
الفصل الثاني: إدارة مخاطر القروض البنكية	28
تمهيد	29
المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر	30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر	30
المطلب الثاني:خطوات إدارة المخاطر	31
المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر	31
المبحث الثاني:تصنيفات وإجراءات الحد من المخاطر و مؤشرات قياسها	33
المطلب الأول: تصنيفات إدارة المخاطر	33
المطلب الثاني:إجراءات الحد من المخاطر	35
المطلب الثالث: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية	37
المبحث الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية	39
المطلب الأول: طريقة النسب المالية	39
المطلب الثاني: الطرق الإحصائية لتقييم القرض	45
المطلب الثالث: تسيير ومتابعة القرض و تحصيله	58
خلاصة	60
الفصل الثالث: تقدير خطر قرض وفق طريقة كلاسيكية وإحصائية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	61
تمهيد	62
المبحث الأول: نبذة تاريخية حول بنك الفلاحة والتنمية ومهامه وأهدافه	63
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية وتعريفه وتطوره	63
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	65
المطلب الثالث: المجمع الجهوي للاستغلال بأم البواقي	69
المبحث الثاني: القروض الممنوحة والمخاطر التي تتعرض لها وشروط وإجراءات منحها	73
المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف المجمع.	73
المطلب الثاني:المخاطر التي تتعرض لها القروض الممنوحة من طرف BADR	74
المطلب الثالث:شروط و إجراءات منح القروض	75
المبحث الثالث: دور التحليل المالي وطريقة رجال القرض في إدارة المخاطر	76
المطلب الأول:دراسة وتحليل القوائم المالية	77

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: طريقة رجال القرض	86
المطلب الثالث: متابعة القرض	92
خلاصة	93
خاتمة	95
قائمة المراجع	98
الملاحق	102

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم 01	مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية	38
رقم 02	جدول معدلات التصنيف الصحيح	50
رقم 03	النسب المرجعية لطريقة رجال القرض	52
رقم 04	مثال عن نظام طريقة نقاط المخاطرة	56
رقم 07	ميزانية الأصول	78
رقم 08	ميزانية الخصوم	79
رقم09	تحليل العامل المال	86
رقم 10	تقييم قطاع النشاط	88
رقم 11	تقييم إدارة المؤسسة	88
رقم12	جدول العلامات	89

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.	26
(2)	تصنيف النسب المالية	44
(3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	68
(4)	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لاستغلال	72

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	طلب خطي	102
(2)	القروض المرجوة من طرف العميل	103
(3)	الضمانات المقترحة من طرف العميل	104
(4)	الميزانية التقديرية لمخطط الخزينة	105
(5)	جدول حسابات النتائج التقديري	106
(6)	ميزانية محاسبية لسنة 2005	107
(7)	ميزانية محاسبية لسنة2006	109
(8)	ميزانية محاسبية لسنة2007	111
(9)	جدول حسابات النتائج لسنة2005	113
(10)	جدول حسابات النتائج لسنة2006	114
(11)	جدول حسابات النتائج لسنة2007	115
(12)	الميزانيات الجبائية للسنوات ثلاث	116

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

(13)	الميزانيات المالية لثلاث سنوات	123
(14)	تحليل النسب المالية	126
(15)	تقييم العامل المالي	130
(16)	تقيم العامل الاقتصادي	131
(17)	تقييم العامل الشخصي	132
(18)	تصنيف خطر المقترض	133
(19)	جدول الاهتلاك	137

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

مقدمة

يشهد الجهاز البنكي الآن العديد من التطورات نظرا لأهميته البالغة في الاقتصاد والدور الذي يمارسه باعتباره من القطاعات التي يرتكز عليها في تسيير رؤوس الأموال عن طريق منح القروض الممولة للمشروعات في شتى الميادين، وهكذا يصبح البحث عن رؤوس الأموال بأسلوب عقلاني ومدروس من الوظائف التي يشرف عليها الجهاز البنكي باعتباره من أكبر الأعوان للاقتصاد تمويلا، لذلك البنوك تعمل دائما على تطوير إمكانياتها و وسائل عملها من أجل جمع الأموال وتوجيهها نحو الأفضل وهذا لا يتسنى لها إلا عن طريق توظيف مواردها توظيفا حسنا من خلال الحد من تركيز عمليات الإقراض وتقييد حدوده مستجيبة لعدة اعتبارات مالية التي ترتبط بالمعايير الربحية، السيولة، المردودية، وتفادي اختلالات بين مدخلاتها المتمثلة في الودائع ومخرجاتها المتمثلة في القروض وتستجيب أيضا لاعتبارات غير مالية متعلقة بالتغيرات التي يمكن أن تحدث ما بين لحظة منح القرض و لحظة استرداده.

إن فرض البنك المركزي قيود ونظم وقائية على تصرفات الإدارة العليا للبنوك التجارية فيما يتعلق بأنشطة الإقراض عالية المخاطر، كما تفرض نظم لإدارة تلك المخاطر، فضلا عن تطبيق قواعد المحاسبة البنكية السليمة للقروض وتصنيفها وتحديد المخصصات الكافية لمواجهتها، ووقف تراكم الفوائد المتأخرة كلها تساهم في ضبط الأداء البنكي و الحد من المخاطر. كل ذلك يتطلب وجود إدارة قادرة على إدارة تلك المخاطر ضمن منهج علمي متكامل يقوم على تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل من حدوث الخسارة والأثر المالي المترتب عليها إلى الحد الأدنى.

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بطرح التساؤل الرئيسي الأتي والذي سوف نحاول الإجابة عليه من خلال بحثنا وهو كما يلي:

"**كيف تساهم عملية إدارة المخاطر بالتوسع في منح القروض البنكية**"؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية ندرجها كما يلي:

- ما هي نظرة البنوك اتجاه هذه القروض؟
- ما هو دور إدارة المخاطر في معالجة القروض؟
- ما هي الطرق التي يستعملها البنك لتقدير مخاطر القروض في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية العامة تم وضع الفرضية العامة في الصيغة التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن وضع إجراءات وقائية و علاجية لإدارة مخاطر القروض تسمح للبنوك بتقديرها بدقة و التقليل من حدتها لأقصى حد ممكن مما يجعله قادرا على التوسع في منحها.

وللإجابة على التساؤلات الفرعية فقد تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- ❖ تعد مخاطرة هذه القروض ملزمة لنشاط البنك؛
- ❖ تقوم إدارة المخاطر بمجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد من المخاطر المترتبة عن القروض ومعالجتها؛
- ❖ يقوم البنك باستعمال أساليب كلاسيكية إضافة إلى الطرق الإحصائية لتقدير مخاطر القروض وهذا ينطبق على البنوك الجزائرية.

المنهج المتبع

من أجل وصف الظاهرة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى وطبيعة المشكلة المراد تجميع المعلومات والبيانات المرتبطة بها وتحليلها، والتعرف على وسائل والضوابط اللازم .ة لإدارة المخاطر واستخلاص أهم النتائج والملاحظات. خاصة في الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أهمية البحث

نظرا لما عرفته البنوك من تغيرات وتطورات كبيرة خاصة في مجال منح القروض واستعمالها لطرائق حديثة في تقييم مخاطرها وتحصيل مستحقاتها، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على مدى استجابة البنوك للمخاطر البنكية وإدارتها بشكل يسمح لها بمنح قروض بأقل مخاطرة.

أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الاعتبارات والتي هي:

- ❖ اهتمامنا بالتعرف على أهم المخاطر التي يمكن أن تنتج عن عملية منح القروض وكيفية الوقاية منها ومواجهتها في حالة حدوثها؛
- ❖ تكوين فكرة واضحة لكيفية إدارة مخاطر القروض من خلال دراسة الموضوع بطريقة ميدانية؛
- ❖ بحكم تخصصنا فالموضوع له علاقة متينة بدراستنا.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- ❖ إبراز المفاهيم الأساسية للقروض وأهم أنواعه؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ❖ المعرفة الجيدة لخطر القرض و أهم مسبباته؛
- ❖ التعرف على الوسائل والطرائق التي يستعملها البنك لإدارة مخاطر القروض؛
- ❖ محاولة إسقاط الدراسة النظرية على الواقع من خلال الدراسة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- ❖ إبراز و تحليل أكثر مناطق حساسة للمخاطر في عمليات البنك وكيفية إدارتها.

صعوبات البحث

- ❖ نقص المراجع، و صعوبة الحصول عليها؛
- ❖ صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية، وتعذر جمع القدر الكافي من المعلومات على مستوى البنك محل الدراسة، نظرا لعدم إدلاء المسيرين بالمعلومات الكافية بحجة السرية.

الدراسات السابقة

مذكرة ماجيستر من إعداد **نعيمة بن عامر** ، بعنوان:" **البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان** " ، جامعة الجزائر،2001-2002، و أهم النتائج المتوصل إليها

- ❖ إن المخاطرة لصيقة بالعمل المصرفي، دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية؛
- ❖ البنوك المركزية لها دور كبير في التقليل من المخاطر من خلال أساليبها الرقابية على البنوك و التنظيمات التي تفرضها عليها.

مذكرة ماجيستر من إعداد **عبد الحميد بوشرمة**، بعنوان:" **الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة**" ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009-2010، و النتائج المتوصل إليها:

- ❖ تعاظم حجم القروض المتعثرة حيث وصلت نسبة 50% من إجمالي القروض الممنوحة سنة1997؛
- ❖ سيطرة القروض قصيرة الأجل أي الاستهلاكية على محفظة القروض في البنوك التجارية.

مذكرة ماجيستر من إعداد **بن عمر خالد**، بعنوان:"**تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية**"، المدرسة العليا للتجارة – الجزائر-، 2003-2004، و النتائج المتحصل عليها هي:

- ❖ نظرا لأن القروض و المخاطر معنيان مترادفان في النشاط المصرفي و لا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، فإنه عند قيام البنوك التجارية بمنح قروض لزبائنها، فإنها تتحمل مخاطرة ملازمة لها تسمى بمخاطرة القرض، و التي يمكن إلغائها بصفة نهائية و إنما التقليل من حدتها فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مذكرة ماجستير من إعداد **بن فارس إيمان** ، بعنوان: "**محاولة تحليل مخاطر القروض** "، المركز الجامعي بالمدية،2005-2006، و النتائج المتوصل إليها:

- ❖ تقسم القروض إلى قروض استغلال, قروض استثمار, قروض لتمويل التجارة الخارجية؛
- ❖ تعتبر المخاطرة لصيقة الأعمال المصرفية, فالقروض و المخاطر وجهان لعملة واحدة؛

هيكل البحث

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات، جاءت الدراسة في ثلاثة فصول سبقتها مقدمة و تلتها خاتمة .

الفصل الأول: و تطرقنا فيه للقروض البنكية، حيث قمنا في البداية بعرض لمفهوم القروض البنكية وأنواعها ، دورها و أهميتها، ثم تناولنا في الشطر الثاني من هذا الفصل إلى إجراءات و معايير منح القروض و الضمانات المفروضة لقاء القرض، و الشطر الثالث تناولنا فيه ماهية المخاطر، ثم مفهوم مخاطر القروض و أنواعها.

الفصل الثاني: تطرقنا في البداية إدارة المخاطر البنكية بصفة إجمالية، من حيث التعريف والخطوات والمبادئ و الأهداف، ثم خصصنا الشطر الثاني لدراسة تصنيفات و إجراءات الحد من المخاطر ومؤشرات قياس المخاطر الائتمانية، أما الشطر الثالث درسنا فيه طريقة النسب المالية، طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي، طريقة رجال القرض وطريقة نقاط المخاطرة.

الفصل الثالث: و يتمثل في دراسة ميدانية-بنك الفلاحة و التنمية الريفية- و الذي تناولنا فيه دراسة طلب قرض عن طريق النسب المالية و طريقة رجال القرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

الفصل الأول:

القروض البنكية و مخاطرها

للاستشارات

تمهيد:

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية بنكية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنك التجاري و المؤسسات المالية الوسيطة، إذ نجد أن الائتمان البنكي يقوم في الوقت الحاضر بوظائف عديدة هامة، بحيث لا نبالغ عندما نقول أنه لم يعد ممكنا أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه. فعلى مستوى البنوك فإن الائتمان المصرفي هو الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح.

أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه.

وللوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالقروض البنكية و **المخاطر** التي يتعرض لها البنك جراء منحها. قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: عموميات حول القروض

المبحث الثاني: مفاهيم حول خطر القرض

المبحث الثالث: إجراءات و مراحل اتخاذ القرار الائتماني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية

يلعب **القرض** أو **الائتمان** دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد لأنه يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر.كما يعتبر وسيط للتبادل و أداة لاستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع.

المطلب الأول: تعريف و نشأة القروض البنكية

أولا:تعريف القروض البنكية

إن أصل كلمة **قرض** لاتيني، مقابل كلمة **crédit** مشتقة من الفعل اللاتيني **crédere** الذي يعني يعتقد وتقابلها عدة معاني في العمل المصرفي منها تسليف، اعتماد، ائتمان.[1]

بينما إذا نظرنا إلى المعنى القانوني نجده واسع النطاق إذ يعرفها كما يلي:

"كل عقد بواسطة مؤسسة مؤهلة لهذا الغرض تضع مؤقتا أو لأجل المال تحت تصرف شخص مادي أو معنوي أو يلتزم بالتوقيع لحساب هذا الشخص".[2]

يتمثل **الائتمان** بصفة أساسية في **القروض** التي تمنحها البنوك لمختلف عملائها (أفراد، هيئات، بنوك تجارية أخرى).[3]

وتعرف **القروض** كذلك بأنها استبدال مال حاضر بوعد وفاء أو تسديد مستقبلي أو بعبارة أخرى هو تعاقد بين طرفين :

الطرف الأول : يعد مقرضا و يقوم بمنح النقود .

الطرف الثاني : يعد مقترضا و يقوم بتسليم النقود و إرجاعها بفوائدها في الوقت المحدد لها، و بالتالي فإن **القرض** يعد بالنسبة للمقرض (الدائن) حق تسليم مبلغ معين من النقود (**ائتمان**) و بالنسبة للمقترض (المدين) الالتزام بدفع مبلغ معين من النقود (دين).

كما تعرف أيضا **القروض المصرفية** بأنها الخدمات المقدمة للعلاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد أو المؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها ، العمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، حيث تدعم تلك العملية بتقديم

---

[1]- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، طبعة رابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2008، ص90.

[2]- قانون رقم،91-10، المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في،1990/04/14، مادة 112.

[3]- طارق طه، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2007، ص334.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر و ينطوي هذا المعنى على ما يسمى **بالتسهيلات الائتمانية**[1].

كما يقوم **القرض** على بعض النقاط الأساسية ألا وهي :

1 - **المدة:** قد تكون مدة **القرض** الممنوح من طرف البنك طويلة (أكثر من سبع سنوات)، متوسطة (ما بين سنتين و سبع سنوات) أو قصيرة الأجل (أقل من سنة).

2 - **الثقة:** يجب أن تكون الثقة قائمة بين الدائن و المدين الذي يقوم بالتسديد في الوقت المحدد

3 - **المخاطرة:** تتعلق بدرجة إفلاس الزبون، وعدم تأكد البنك من استحقاق الأموال المقترضة مستقبلا، لذلك لا بد على البنك من دراسة كل الحالات لقياس هذه **المخاطرة** قبل قبول **منح القرض** .

4 - **التكلفة:** وهي نسبة من قيمة **القرض** يتحملها الزبون، تعتبر كفائدة بالنسبة للبنك مقابل منحه هذا القرض.[2]

يمكن تعريف **القرض المصرفي** على أنه عقد بين طرفين يحدد بموجبه التزام المصرف بمنح مبلغ **القرض** للمقترض ويلتزم العميل من جهته بإرجاع مبلغ **القرض** إضافة إلى الفوائد المترتبة عنه، العمولات المستحقة والمصاريف في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها، مع وجوب تقديم ضمانات للمصرف تكفل له باسترداد أمواله.

ثانيا: نشأة القرض البنكي و تطوره

نشأ **الائتمان** كجزء من النظام الاقتصادي منذ القدم و تطور بتطور المجتمعات حيث كان آنذاك أناس مجموع دخلهم أكبر من استهلاكهم واحتياجاتهم الأخرى لذلك تكون الفائض، في المقابل كان هناك أشخاص دخلهم أقل من احتياجاتهم لتلبيتها أو تغطيتها ثم البحث عن أصحاب الوفرات أو الفوائض من خلال وسطاء ماليين، ومن هنا تم التوفيق بين رغبات ذوي الفوائض والاحتياجات لذوي العجز ضمن شروط معينة.

فقد تطور **الائتمان** وتطورت معه صور الوسطاء الماليين إلي أن أصبحت تأخذ شكل المصارف بشتى أنواعها وتعددت أعمال هذه المصارف كنتيجة لاتساع حجم التعامل فيما بين الناس.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص:103.

[2]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:57.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتبلور صورة التلازم الكبير أساسا ما بين عرض الأموال و الطلب عليها من خلال انتقال وحدات الفائض باتجاه وحدات العجز حيث تلعب البنوك الدور الأكبر في هذا المجال.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف **القروض المصرفية** في مجموعات تبعا لأسس مختلفة كما يلي:

أولا: القروض وفقا لأجال الاستحقاق

حيث تنقسم **القروض** إلى قروض قصيرة الأجل تستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز العام، وقروض متوسطة الأجل تستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز عادة سبع سنوات، وقروض طويلة الأجل يمتد سريانها لمدة تجاوز سبع سنوات.

ثانيا:القروض وفقا لنوع الضمان

- ❖ قروض بضمانات عينية؛
- ❖ قروض بضمانات شخصية؛
- ❖ قروض لا تقابلها ضمانات.

1 **قروض بضمانات عينية:** قروض بضمان أوراق تجارية، قروض بضمان أوراق مالية، قروض بضمان معادن (الذهب، الفضة)، قروض بضمان بضائع أو محاصيل زراعية، و قروض بضمانات عقارية.

2 **القروض بضمانات شخصية:** فتستند إلى وجود كفالة من (مؤسسة مالية كبنك أو شركة تأمين، أحد الأشخاص ذوي السمعة الحسنة سواء كان شخص اعتباري أو شخص طبيعي).

3 **القروض التي لا يقابلها ضمان:** تمنح استنادا إلى المركز المالي للمقترض وقدرته على الوفاء وحسن السمعة.

ثالثا:القروض وفقا لأسلوب الاستخدام

قد يستخدم **القرض** مرة واحدة ، و قد يمنح في شكل اعتماد في حساب جاري يسمح للمقترض بأن يسحب و يسدد في أي وقت دفعات من القرض بشرط عدم تجاوز المديونية الحد المصرح به **للقرض**.

رابعا:القروض وفقا لأسلوب السداد

وفي هذا الشأن قد يتم سداد **القرض** دفعة واحدة في تاريخ محدد، أو على أقساط شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية متساوية أو غير متساوية القيمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا:القروض وفقا للشكل القانوني للمقترضين

وتنقسم تبعا لذلك إلى قروض ممنوحة للهيئات والمؤسسات الحكومية ، قروض للشركات (شركات المساهمة، شركات التوصية بالأسهم، قروض لشركات التوصية البسيطة، قروض لشركات التضامن)، قروض الأفراد والمنشآت الفردية، وقروض للجمعيات التعاونية.

سادسا:القروض وفقا لنوع عملة القرض

تقدم البنوك **قروضا** لعملائها بعملات أجنبية، كما يمكن تقسيم هذه **القروض** أيضا حسب العملات المقدم بها هذه **القروض**.

سابعا:القروض وفقا للأطراف المقرضة

يمكن تقسيم **القروض** إلى قروض يقدمها بنك واحد، وقروض مشتركة يساهم في تقديمها عدد من البنوك والمؤسسات.

ثامنا:القروض وفقا للقطاعات المقترضة

ويمكن تبويبها إلى قروض عقارية وقروض استهلاكية، وإن كانت نسبة القروض العقارية في البنوك أقل من القروض الاستهلاكية نظرا لأنها من الأنواع طويلة الأجل وتحتوي على درجة كبيرة من الخطر.[1]

المطلب الثالث:أهمية ودور القروض المصرفية

أولا:أهمية القروض البنكية

- يمثل **الائتمان** ضرورة خدمية لرجال الأعمال و التجار فبعد أن كانت **القروض** تمنح لمحدودي الدخل ليتمكنوا من تحسين مستوى معيشتهم ، أصبح **الائتمان** أو **منح القروض** للأغنياء وأصحاب الدخول المرتفعة، بل وللدولة كذلك. وذلك لأنه يوفر السيولة النقدية لهذه الفئة ويمكنها من الاحتفاظ بأرصدتها النقدية في البنوك لها دخولا دون المساس بأصل هذه الأرصدة؛
- يساعد **الائتمان** في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع، ويسمح كذلك بالاستغناء عن النقود في كثير من المعاملات، فيمكن عن طريقه أن يتم التعامل بين الأفراد دون الحاجة لاستعمال النقود والاكتفاء بتداول أوامر تسديد الديون بين بعضهم البعض

[1]– محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للطباعة و نشر وتوزيع، الإسكندرية، 1988، ص ص:267 268.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدلا من تداول النقود. وتؤكد الإحصائيات في الدول المتقدمة على صحة هذا القول: ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم حوالي 90% من قيمة المدفوعات في الاقتصاد القومي بواسطة النقود الكتابية في شكل شيكات وتبلغ هذه السنة 80% في إنجلترا ، 50% في فرنسا. وقد زادت نسبة تداول أوامر تسديد الديون كذلك في الدول النامية، مع توفر مقدار من الحذر والحيطة؛

- ❖ يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة درجة كفاءة عملية تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، وذلك على مستوى الاستهلاك، والإنتاج، والدخل؛
- ❖ ففي مجال الاستهلاك يساعد الائتمان المستهلكين في رسم خطط إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن على نحو يحقق لهم أقصى إشباع ممكن خصوصا إذا أحسن الفرد استغلال **التسهيلات الائتمانية** التي يحصل عليها ويترتب على هذه **التسهيلات** زيادة طلب الأفراد على السلع الاستهلاكية المعمرة، ومن ثم دفع عجلة الإنتاج مما يشجع على الإنتاج الكبير بكل ما يحققه من مزايا؛
- ❖ وفي مجال الإنتاج يساعد **الائتمان** المشروعات في الحصول على **القروض**. وبما أن الإنتاج الحديث يقوم على أساس التركيز والتمركز للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة غير متساوية فهناك مشروعات تتوسع على حساب أخرى.

و**الائتمان** لا يفيد المنتج وحده بل المدخر كذلك الذي يمتلك أموالا ولا يستطيع أو لا يعرف كيف يوظفها أو يستغلها على النحو الأمثل، فعن طريق المؤسسات المالية المختلفة يمكن التوسط بين عارضي الأموال وطالبيها تحقيقا لفائدة الطرفين وتقليلا للمخاطر ؛

- ❖ يقوم **الائتمان** بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي. فهناك علاقة طردية بين مستوى الدخل ومعدل خلق الائتمان.فينخفض مستوى الدخل مع انخفاض معدل الائتمان ومنح القروض، بينما يرتفع مستوى الدخل مع ارتفاع معدل الائتمان ومنح القرض.[1]

ثانيا:دور القروض البنكية

تعتبر **القروض المصرفية** ذات أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة وتزداد أهمية هذه القروض من يوم إلى أخر في ظل المعاملات الحالية بين الهيئات المالية من جهة الأفراد والمؤسسات من جهة أخرى

[1]- سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص-ص170-173.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، ولكن أثار القروض لا تقتصر على العلاقة بين البنك وعملائه فقط، وإنما تتسع أيضا على الاقتصاد ككل بمختلف جوانبه، لذلك فإنه سيتم التعرض إلى دور القروض بالنسبة للبنوك والمقترضين ودورها بالنسبة للاقتصاد ككل.

1 دور القروض بالنسبة للنشاط البنكي

لا تقوم البنوك التجارية بمنح قروض بدون مقابل. وإنما تستفيد من ذلك بكثير من المكاسب يمكن ذكرها فيما يلي:

- ❖ تحقيق عوائد كبيرة إذ يهدف البنك كمؤسسة تجارية إلى تعظيم أرباحه عبر تقديم الأفضل الخدمات الممكنة لزبائنه، وعليه فإنه عندما يقوم بمنح القروض فإنه يتقاضى مقابل ذلك أجرا يتمثل في الفائدة؛
- ❖ تخلى البنك عن السيولة الآنية لفائدة زبائنه وينتظر منهم إعادتها في تاريخ لاحق بفوائدها كثمن للاقتراض.

2 دور القروض البنكية بالنسبة للأفراد والمؤسسات

لا يمكن للبنوك التجارية أن تحقق أهدافها من عمليات الإقراض إلا إذا تعاملت مع زبائنها بما فيهم الأفراد والمؤسسات، هؤلاء الزبائن يستفيدون من عمليات الإقراض في النقاط التالية:

- ❖ تسمح **القروض البنكية** بتوفير الأموال اللازمة وفي الوقت المناسب لعملاء البنك، أفراد كانوا أومؤسسات وبالتالي فإن **القروض** تعمل على سداد ثغرات التمويل لمختلف أنشطتهم بما فيها الاستثمارية أو الاستغلالية؛
- ❖ تمكن **القروض البنكية** المؤسسات بالحصول على الأموال بتكاليف أقل نسبيا من **القروض** المباشرة (دون الوساطة البنكية) لأن التمويل المباشر يفرض عوائد مرتفعة ترتبط بحجم الأموال، لكن اعتماد البنوك على تقنيات حديثة في الوساطة المالية تجعل الفوائد المفروضة في علاقة التمويل المباشر منخفضة؛
- ❖ يمكن الاقتراض من البنك أساسا لتجنب مشقة البحث على أصحاب الفوائض المالية، كون البنوك التجارية على استعداد لتقديم الأموال اللازمة ما دامت شروط **الإقراض** متوفرة.

3- دور القروض البنكية بالنسبة للاقتصاد ككل

إذا كانت **القروض المصرفية** قد ساعدت البنوك و عملائها في تحقيق العديد من أهداف، فإن الاقتصاد بدوره يستفيد أيضا من وجود تلك القروض في الكثير من الجوانب:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **وسيلة لتدفق النقود في الاقتصاد:** إذ تلعب **القروض المصرفية** دورا أساسيا في تدفق النقود في الاقتصاد الوطني غير أنه يتطلب من المصارف التجارية أن تخضع إلى توجيهات البنك المركزي سواء تعلق الأمر بحجم السيولة التي يجب الاحتفاظ بها أو **القروض** التي تقوم بمنحها حتى لا يقع الاقتصاد في مشاكل نقدية؛

❖ **توسيع التبادل:** فإذا كان **للقروض** دورا أساسيا في تدفق النقود، فإن هذه النقود تعطى بدورها قدرة شرائية للأفراد و بالتالي فإنها تسهل عمليات التبادل فيما بينهم للسلع و الخدمات و توسيع نطاق هذا التبادل؛

❖ **زيادة حجم الاستثمار:** حيث تسمح **القروض المصرفية** للمؤسسات من جهة بالحصول على استثمارات جديدة و بالتالي توسيع الطاقة الإنتاجية ، ومن جهة أخرى تسمح لهم بتجديد الاستثمارات التي تم إهتلاكها وبالتالي الحفاظ على نفس مستوى الطاقة الإنتاجية وفي هذه الحالة يكون البنك مقبلا على تجميد أمواله لمد ة طويلة عامين فأكثر؛

❖ **زيادة التشغيل:** فإذا كانت **القروض** الممنوحة من البنوك موجهة لتمويل استثمارات جديدة فإن هذه الاستثمارات تتطلب يد عاملة، وبالتالي فإن عملية منح **القروض** تسمح بزيادة التشغيل.[1]

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية

تسعى البنوك التجارية إلى تعظيم ثروة الملاك، حيث يتطلب ذلك أن تقوم إدارة البنك التجاري بعملية تقييم للتدفقات النقدية و**المخاطر** التي يتحملها بسبب توجيه موارده المالية في مجالات التشغيل المختلفة والتي تشكل **القروض** الائتمانات الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، رغم أن المخاطرة الرئيسية التي يتعرض لها البنك تتجسد في المخاطرة الائتمانية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطرة و مصادرها وأنواعها

أولا: مفهوم المخاطرة

المخاطرة RISK: "تنشأ عن حالة عدم التأكد **Uncertainty** المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار.[2]

---

[1]– منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996، ص215.

[2] ـ محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، طبعة ثالثة، دار وائل للنشر،عمان، 2004، ص:22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تعريفها كذلك بأنها: "احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير".[1]

يمثل الخطر حادثا غير متوقع، ومن ثم وجب الاهتمام به والجزم بوجوده بالرغم من أخذ كل الاحتياطات الضرورية لتجنب وقوعه.

حسب احد الكتاب **المخاطرة** هي" ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين.[2]

المخاطرة هي حالة عدم التأكد الذي يتعلق ببعض الأحداث أو النتائج، فهي احتمال أو وقوع حدث أو جملة من الأحداث الغير مرغوب فيها المرتبطة بنشاط بنك ولكن يمكن توقعها.

ثانيا: مصادر المخاطر

فالمخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:

1 -**المخاطر النظامية:** ويطلق عليها **المخاطر** العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة مابين البنوك ومع غيرها من مؤسسات.

وهي تعني "أن البنوك تتعرض إلى نوع من **المخاطر** بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة **المخاطر** التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها".[3]

2 -**المخاطر غير النظامية:** وهي عبارة عن **المخاطر** الخاصة المرتبطة **بالمخاطر** الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من **المخاطر** بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

---

[1] ـ نعيمة بن العامر،البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2002/2001، ص:76.

[2] ـ سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 1986، ص2 .

[3] ـ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، عمان،2002، ص16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك عوامل أثرت في **المخاطر البنكية** من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

❖ **التغيرات التنظيمية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال و وضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

❖ **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العم.لات على إثر انهيار اتفاقية **Breton Woods** إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وه ذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق **مخاطر** من نوع آخر أضيفت **للمخاطر البنكية.**

❖ **المنافسة:** فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي.

وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية[1]:

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينه.ا سواء فيم.ا يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.

الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

❖ **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** إن تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.

❖ **التطورات التكنولوجية:** حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأم.وال والبطاقات المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه، وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه. المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل **والمخاطر** المتصلة بأخطاء البنك

[1] ـ بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2006/2005، ص33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة (الديون المشكوك في تحصيلها كليا أو جزئيا ودون أن يكون في الإمكان تحديد قيمة الخسارة المتوقعة منها أو موعد حدوثها بدقة) في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته. نذكر على سبيل الأخطاء (عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات والوثائق اللازمة ، تخصيص نسبة كبيرة من **القروض** لمتعامل واحد).

بالإضافة إلى صور **المخاطر الائتمانية** السابقة والتي حملت في معناها أن البنك **والمقترض** من نفس البلد فلو افترضنا أن **المقترض** من بلد مختلف عن بلد البنك فإن هذا الأخير يتعرض **لمخاطر** يمكن أن نطلق عليها خطر البلد والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد **القرض** لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين.

ثالثا:أنواع المخاطر البنكية

1 -**المخاطر الائتمانية:** هناك اتفاق عام على أن **خطر القرض** أو الائتمان يتمثل في عدم إمكانية استرداد قيمة القرض وفوائده– كليا أو جزئيا– أو على الأقل التأخر في استرداد قيمته. فهو يعبر عن درجة تقلب العائد الفعلي لعملية الإقراض عن العائد التعاقدي، كنتيجة لأسباب داخلية والمتمثلة في ضعف إدارة البنك، أو لأسباب خارجية ناتجة إما عن عدم قدرة الزبون على السداد، أو تأخره، وإما لأسباب قاهرة كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[1]

2 -**مخاطر السيولة:** ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى **بمخاطر الفشل** في المطابقة

[1] – عبد الحميد بوشرمة، الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009–2010، ص189.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل **المقترض** ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:[1]

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- لتحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية ؛
- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

3 -**مخاطر التسعير** : يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر **الإقراض** الأساسي من خلال تكلفة الأموال السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.

4 -**المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:** من الأهمية في منح البنك **لتسهيلات ائتمانية** أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.

ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا يتوجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد و وضعيتهم المالية .

5 -**مخاطر تقلب أسعار العملات:** تتمثل **مخاطر** العملة في تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة .

[1] – حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة– مخاطر– تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6–7جوان2005، ص7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6 -**مخاطر التنفيذ:** من القرارات اللازمة **لمنح الائتمان** أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في معرفة عوامل التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة .

7 -**مخاطر الأخطار والتبليغ:** لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار **الائتماني** يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد **منح الائتمان** وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها **مخاطر** كبيرة .

8 -**مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:** عادة ما يواجه البنك في**منح الائتمان** مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري .

8- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: إن نمو حجم **التسهيل الائتماني** وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:[1]

- عدم تجاوز الزيادات المفتوحة نسبة معينة من **التسهيل الائتماني** في كل مرة، ولتكن 25 % مثلا كحد أقصى؛
- أن لا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية؛
- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة؛
- يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام؛
- يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات؛
- تجنب مضاعفة **التسهيلات** عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

[1]- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص153.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- مخاطر تبادل المعلومات: أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال **الائتمان** (في قطاع الائتمان والتسويق، **مخاطر الائتمان**، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم **المخاطر** المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي .

10- مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة : إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية ، وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

11- مخاطر الربحية مقابل الأمان: كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت **المخاطر** ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع **المخاطر** يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة **قروض** البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

12- مخاطر عدم القدرة على السداد: تعد المخاطر الأساسية للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل [1] وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

- خطر بشري يتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية؛
- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك [2] أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية ، وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق، لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ 3 سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

---

[1]- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد إدارات شركات أشخاص)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص244.

[2]- عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص283.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13- مخاطر السوق : ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال 3 سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .

14- مخاطر تآكل الضمانات : عادة ما يركز البنك في **منح الائتمان** للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات : العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات .

15- مخاطر التركيز: تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية :

العملاء: عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى .

النشاط: في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع ، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية .

الضمانات: يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.

الاستحقاقات: إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية .

16- المخاطر السياسية و القانونية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة.[1]

المطلب الثاني: تعريف مخاطر القروض

تنشأ المخاطرة الائتمانية بسبب لجوء البنك التجاري إلى تقديم القروض و الائتمان للأفراد و القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع احتمال عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، إذا المخاطر الائتمانية سببها ناتج عن احتمال عدم قدرة المقترض على الوفاء بإلتزماته أمام إدارة البنك.[2]

وتعرف المخاطرة الائتمانية على أنها شكل من أشكال المخاطرة المتقابلة والمخاطرة المتقابلة هي التي تحدث عند فشل الطرف الأخر للعقد أو الإنفاق من إنجاز ما يترتب عليه من التزامات تم الاتفاق عليها من قبل الأطراف المتعاقدة وهذا يعني رفض تقديم القرض أو التسهيلات المصرفية أو الفشل في تسديد المبالغ المقترضة كاملة و في الوقت المحدد.[3]

أيضا هو"عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالعهد بصفة شاملة فعندما يقوم البنك بتدعيم مؤسسة ويقبل تمويلها فهو في هذه الحالة يتحمل الخطر المتوقع من طرف المؤسسة".[4]

مما سبق يمكن القول بأن المخاطرة تأتي من عدم تأكد المؤسسة المستمر بعوائد استثمارها أو النتائج المترتبة عن استثمار أو تمويل القرض مما يضع البنك في حالة خطر عدم سداد القرض.

---

[1] – ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة،2000، ص449.

[2]– سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص136.

[3]– عدنان تايه ألنعيمي، إدارة الائتمان، منظور شمولي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2010 ، ص244.

[4] – سيد بطة بدوي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص277.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أنواع مخاطر القرض

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى:

أولا: المخاطر المالية

هي المخاطر المختلفة المتعلقة بالسيولة والمعاملات ويقصد بها كذالك عدم قدرة الزبون على التسديد ، لذا يقوم البنك بتقدير هذه الملائمة عن طريق دراسته وتشجيعه للعناصر المالية المتوفرة في الطلب **منح القرض** (الوثائق المحاسبية الميزانيات جدول حسابات النتائج) وذلك قبل قرار منح القرض، كما يقوم بدراسة الحالة المالية للمؤسسة (الزبون) لمعرفة قدراتها على التسديد والتأكد من مطالبه.[1]

ثانيا:المخاطر العملياتية (التشغيلية)

ناجمة عن عجز نظام المعلومات سواء بالنسبة للبنك أو المؤسسة المقترضة التي تتمثل في:

1- مخاطر قلة خبرة موظفي البنك: إن قلة خبرة موظفي البنك قد تفضي إلى أخطاء في هذا المجال الحساس، فقلة خبرة الموظفين في الاستفسار عن العميل وسمعته المالية وكذا في مجال إجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية للعميل ستؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة القروض الهالكة حتى لو أخذ البنك الضمانات اللازمة، وبالتالي ينبغي على إدارة البنك توجيه هؤلاء الموظفين وتنمية مهاراتهم وتغيير اتجاهاتهم.[2]

2- مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة: إن عدم وجود موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة لدى الشركة المقترضة يمكن أن تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للأموال المقترضة، يجعل البنك يقوم بدراسة أو الاستفسار عن طالب القرض فيطلب من العميل تزويده بقائمة تشمل أسماء موظفيه الرئيسيين مع نبذة عن السيرة الذاتية لكل موظف منهم، ومما لا شك فيه أن حق البنك أن يتساءل عن مصير الأموال التي يقرضها إلى العملاء، وهل هي في أيدي أمينة ومؤهلة أم لا؟[3]

---

[1]- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 1995، ص266.

[2]- بن فارس إيمان، محاولة تحليل مخاطر القروض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص نقود وبنوك، المركز الجامعي بالمدية،2005-2006، ص44.

[3]- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره ، ص215.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا:المخاطر التجارية

ناجمة عن المنافسة بين الأنشطة للمشروع الواحد وكذا الصناعة التي يزاولها الزبون هل تمكنه من البقاء في السوق أم لا؟

1- مخاطر الظروف الاقتصادية: هذا النوع لا يمكن التحكم فيه لكن تقليل خسائر البنك من خلال اتخاذ الاحتياطات الملائمة لتفادي وقوع المشاكل عند إجراء التحليلات الاقتصادية الضرورية وإتباع الطرق العملية للتنبؤ بما ستكون عليه الأوضاع الاقتصادية في المستقبل، ولكي يستطيع البنك معرفة درجة حدة هذه المخاطر الاقتصادية عليه أن يكون على دراية بالعناصر التالية:

- ❖ النظام النقدي المختار؛
- ❖ السياسة المتبعة في إطار التشغيل و الاستثمار؛
- ❖ إمكانية التمويل الخارجي؛
- ❖ القطاعات التي توليها الدولة في برنامجها الاقتصادي أهمية بالغة.

2- المخاطر الصناعية التي يزاولها المقترض: إن مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض تختلف، ففي صناعة الكمبيوتر فإن الخطر الأكبر في عملية التقادم وظهور أجيال جديدة في أجهزة الكمبيوتر، وفي المجال الزراعي نجد مخاطر الطبيعية (مناخ قاسي)، وفي الإنتاج الصناعي نجد أخطار تتعلق بعدم توافر المواد الخام لإنتاج، أو تغير أذواق المستهلكين و تفصيلاتهم و كذلك دخول منافسين جدد يؤثرون على عملية تسويق المنتجات.

المبحث الثالث: إجراءات و مراحل اتخاذ القرار الائتماني

تعتبر عملية **الإقراض** من أبرز النشاطات التي تقوم بها البنوك التجارية كون عملية **منح القرض** تسمح من جهة الزبائن بالحصول على الأموال اللازمة وتسمح من جهة أخرى للبنوك بتحقيق عوائد مالية لفائدتها. لذا وجب البنوك وضع لضمان استرداد أموالها و وضع إجراءات و معايير **لمنح هذه القروض.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: إجراءات منح القرض

أولا: الفحص الأولي لطلب القرض

يقوم البنك بدراسة مبدئية لطلب العميل لتحديد مدى صلاحيته تبعا لسياسة **الإقراض** في البنك، وخاصة من حيث الغرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد. حيث تعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسئولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب **القرض** وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

ثانيا: التحليل الائتماني للقروض

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل على تسديد قروضه السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسسة.

ثالثا: التفاوض مع المقترض

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناءا على المعلومات التي تم تجميعها، وكذا التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل ، يتم التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما من خلال الاتفاق على العناصر التالية :

- ❖ تحديد مقدار القرض؛
- ❖ الغرض الذي سيستخدم فيه القرض؛
- ❖ كيفية صرف القرض وطريقة سداده؛
- ❖ مصادر السداد والضمانات المطلوبة؛
- ❖ سعر الفائدة والعمولات المختلفة.

رابعا: اتخاذ القرار

تكون نتيجة التفاوض إيجابية أو سلبية وفي حالة الأولى قبول التعاقد فقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المؤسسة طالبة للقرض، ومعلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي (وصف القرض والغرض منه ، الضمانات المقدمة ، مصادر السداد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطريقته، ملخص الميزانية للثلاثة سنوات الأخيرة، والتعليق عليها من خلال مؤشرات السيولة المتمثلة في الربحية، النشاط، المديونية، والرأي الائتماني، والتوصيات بشأن القرض) بناءا على هذه المذكرة، يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.[1]

خامسا: صرف القرض

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء المعلومات التي ينص عليها اتفاق القرض.

سادسا: متابعة القرض و المقترض

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهته ا للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد ا**لقرض** لفترة أخرى.

سابعا: تحصيل القرض

في هذه الحالة يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، ما لم تقابله أية ظروف عند متابعة **القرض** من إجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لمدة أخرى.[2]

المطلب الثاني: معايير منح الائتمان

إن عملية منح الائتمان المصرفي تتم من خلال آلية تنطوي على خمسة عناصر أو متغيرات أساسية ، هي شخصية العميل، الطاقة الإقتراضية، رأس المال، الرهن المقدم، الظروف الاقتصادية. وتعرف هذه الآلية، بنظام five Cs systeme أو C5C sof credit.

أولا: شخصية العميل

ويقصد بها مجموعة السمات الشخصية (شخصية ملتزمة، مراوغة) التي تكشف عن نمط استجابة العميل المحتمل نحو سداد إلتزماته المالية ، و تكمن أهمية هذا العمل في أن منح الائتمان ينطوي ضمنيا

[1]– شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص:97.

[2]– إضاءات مصرفية ومالية، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يونيو 2011، العدد 11، ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على وعد من المقترض بالسداد للمقرض عند حلول أجل الدين.[1] وعادة ما يتم تحديد الشخصية من خلال تجارب المقترض مع البنك، و ثقة البنك بذلك.

ثانيا: القدرة

تحدي مدى مقدرة العميل (المقترض) في إعادة ما اقترضه من البنك إلا أن هناك عدة أراء حددت ماهية المقدرة عند العميل، ويمكن تجميع تلك الآراء في أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة وردت عند بعض المهمين وهي:

الاتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على **الاقتراض.**

الاتجاه الثاني: ينصرف إلى تحدي القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض، أي يكون قادرا على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للبنك سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة **قروض،** ولهذا يشير البعض بالقدرة إلى قدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال ومشروعيتها، وهل تتضمن **المخاطر** المالية، وهل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات.

الاتجاه الثالث: وينصرف دعاة هذا الاتجاه إلى التركيز على الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة حيث ينصب تركيزهم حول قدره ا **لمقترض** على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد القرض وبشكل عام فإن قدرة المقترض على تسديد ما عليه من التزاماته المستحقة اتجاه البنوك على حجم التدفق النقدي للمقترض.

الاتجاه الرابع: وينظر إلى القدرة بمقدار حجم التدفق النقدي للمقترض، حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة المقترض على سداد **القرض** إنما تعتمد على حجم التدفقات النقدية المتوقع دخولها للمق ترض، كما يحدد البعض القدرة بمقدار الموارد الأساسية لسداد **القرض،** وهي تعتمد على التدفق النقدي السابق وكذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل.

ثالثا: رأس المال

من العناصر الأساسية لتحديد درجة **مخاطر** البنوك التجارية عند تقديمها **للقروض** وهو ما يمتلكه **المقترض** من ثروة أو ما يملكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد يمنحها للغير، ويقصد برأس المال

[1]– طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، دون طبعة،2007، ص471.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها **المقترض** مطروحا منها المطلوبات التي بذمته ولهذا يسمى هذا الجزء من المخاطر **بمخاطر** الملكية وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، وكلما زاد رأس المال كلما انخفضت مخاطرة البنك والعكس بالعكس. إذ أن رأس المال يمثل قوة **المقترض** المالية وأيضا هو الضمان الإضافي في حالة **المقترض** في التسديد.

رابعا: الضمان

مقدار ما يمتلكه **المقترض** من موجودات منقولة و غير منقولة التي يرهنها لتوثيق **القرض** المصرفي أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك التجاري في ضمان تسديد **القرض** الممنوح **للمقترض** فقد قسمت القروض بحسب ضماناتها إلى (القروض بضمان بضائع ، قروض بضمان محاصيل زراعية، قروض بضمان أوراق مالية وهناك قروض بضمان شخصي أو بدون ضمان).

خامسا: الظروف

على الرغم من أن الكثير من المهتمين يشير إلى أن الظروف يقصد بها الظروف الاقتصادية، إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر فيتوسع فيه ليشمل الظروف البيئية المحيطة با **لمقترض**، ولهذا يشير البعض صراحة إلى أن الظروف تعني البيئة التي يعمل بها الفرد أو الم ؤسسة المقترضة، وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو ال مؤسسة والتغيرات في حالة المنافسة. وتكنولوجيا الطلب على السلع وظروف التوزيع. ورغم ذلك لا يعني عدم الاهتمام بهذا العنصر.[1]

المطلب الثالث: أنواع الضمانات لقاء الائتمان البنكي

تعتبر الضمانات التي يطلبها البنك مقابل منحه القرض ثانوية، أي أنها تأمين احتياطي يلجأ إليه المصرف في حالة إعسار المدين غير أن استعمال هذا الضمان يقتضي المرور بإجراءات قانونية هذا فضلا عما قد تتعرض له قيمة الضمان من التدهور لسبب أو لأخر كالتقدم التكنولوجي بالنسبة للآلات والتجهيزات والتحولات الجغرافية بالنسبة للمحل التجاري، وهو ما يجعل الضمان أقل قيمة من **القرض**.

[1]– سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009، ص ص143 .144

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن الضمان الأساسي بالنسبة للبنك هو معرفة ظروف **منح القرض** المختلفة من أجل الطمأنينة على الأموال التي يضعها بين أيدي **المقترض**. فمن الناحية القانونية يمكن التمييز ما بين ثلاثة أنواع من الضمانات هي:

أولا: الضمانات المعنوية

هي عبارة عن تعهد أو وعد من المدين (**المقترض**) بتنفيذ التزام أو شرط معين، وهذا النوع من الضمانات يعتبر ضمانا إضافيا تجاه الدائن (البنك) وهذه الضمانات لا تنطوي طبعا على قيمة مالية ولذلك فهي معنوية.

ثانيا: الضمانات الشخصية

الضمان الشخصي هو عبارة عن عقد يتعهد بموجبه شخص ثالث بتسديد مبلغ الدين عند الاستحقاق إذا لم يقم المدين بذلك. يمكن أن تأخذ الضمانات الشخصية أحد الأشكال التالية:

1 - **الكفالة:** هي عبارة عن محرر من شخص يسمى الكفيل يتعهد بمقتضاه بالتكفل بدفع مبلغ محدد نيابة عن المدين إذا لم يوف هذا الأخير بالتزامه في الموعد المتفق عليه، ويمكن أن تكون الكفالة من شخص أو من عدة أشخاص بالتضامن. كما يمكن أن تتعلق الكفالة بكامل مبلغ **القرض**. أو بجزء منه فقط ويتم تغطية الجزء المتبقي بضمانات عينية.ويجب أن تكون الكفالة مكتوبة وتتضمن بوضوح المبلغ، المدة اسمي الكفيل والمكفول، وموضوع الكفالة (تسديد الدين).

2 - **الضمان الاحتياطي:** هو عبارة عن تعهد شخصي بدفع مبلغ الدين نيابة عن المدين في حالة عدم سداده للدين،وبالتالي فهو شكل الكفالة، إلا أنه يتعلق بالأوراق التجارية. كما أن الضمان الاحتياطي يعد عملا تجاريا حتى وإن تم تقديمه من طرف مدني، بعكس الكفالة التي تعتبر عملا مدنيا.

3 - **خطاب الضمان:** هو أيضا شكل من أشكال الكفالة يقدمه بنك يضمن فيه زبونه أمام بنك أخر في حالة عدم وفائه بالتزامه المتعلق بسداد القرض.

4 - **تأمين القرض:** ويكون عادة في المبادلات الدولية، حيث تتولى شركة تأمين ضمان الزبون على **قرض** في حالة عدم قيامه بالوفاء بهذا القرض في ميعاد استحقاقه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: الضمانات العينية أو الحقيقية

وهي عبارة عن أشياء عينية يقدمها الزبون، أو شخص أخر، كضمان يمكن استيفاء الحق منه في حالة عدم قيامه بالسداد في موعد الاستحقاق. وتكون هذه الضمانات في صورة رهن بحيث لا يمكن بيعها من طرف الزبون خلال فترة رهنها. وإذا ما حل أجل الاستحقاق ولم يتم الدفع جاز للدائن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ المدين أو الكفيل العيني أن يشرع في البيع العلني للأشياء المرهونة.

ويمكن تقسيم الضمانات الحقيقية حسب معيارين على الأقل:

المعيار الأول:حسب طبيعة الضمان

- **قروض بضمان أصول مالية:** أي تقديم أوراق مالية أو تجارية (كمبيالات و غيرها)؛
- **قروض بضمان أصول غير مالية منقولة:** بضائع، محاصيل زراعية، عتاد ومعدات؛
- **قروض بضمان عقاري:** أي رهن الأراضي أو المباني (الصناعية أو التجارية أو السكنية).
- **المعيار الثاني: حسب نوع الرهن**
- **رهن عقاري أو اسمي:**ويقع على الأشياء غير قابلة للنقل كالأراضي والمباني الصناعية أو السكنية ويجب تحديد المرهون بدقة في عقد الرهن من حيث طبيعته وموقعه وحتى يكون هذا العقد نافذا يجب أن يسجل لدى الجهات المختصة.
- **الرهن الحيازي:** ينصب الرهن الحيازي على المعدات والأدوات، الآلات والتجهيزات، المحل التجاري الأوراق المالية و التجارية والبضائع ، أي كل ماله قيمة وقابل للبيع.

يثبت الرهن الحيازي بعقد رسمي، و يجب أن يسجل في السجل العمومي الذي يمسك بالمركز الوطني للسجل التجاري في غضون 30 يوما من إبرامه حسب القانون التجاري الجزائري، لا يجوز للمدين بيع الأشياء المرهونة أو جزء منها إلا بموافقة مسبقة من الدائن المرتهن أو بعد الحصول على إذن من قاضي الأمور المستعجلة وإلا طبقت عليه المادة 367 من قانون العقوبات، كما تطبق أحكام هذه المادة على كل مشتري أو حائز للأموال المرهونة حيازيا يقدم على إتلافها أو اختلاسها أو إفسادها.[1]

[1]– رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة،2000،ص ص: 264 266.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار التي ذكرناها سابقا يتم التأثر بثلاث مجموعات من العوامل وبدرجات مختلفة وهذه العوامل يبينها الشكل التالي:

الشكل رقم(01ـ 01): العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.

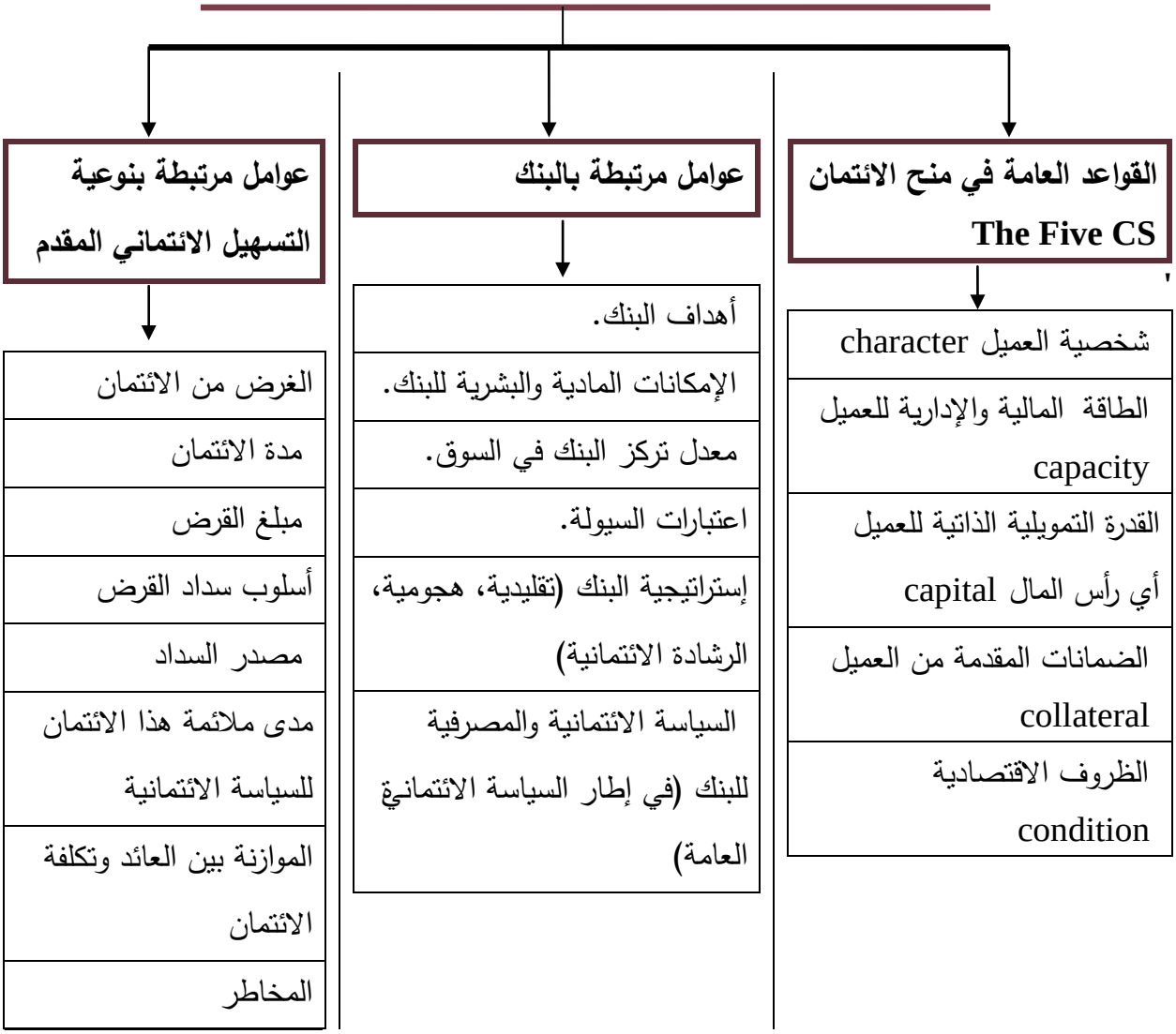

المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته)، طبعة ثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص189.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة:

يمكن أن نقول في نهاية هذا الفصل، أننا عالجنا القروض بشكل عام وموضوعي من خلال إبراز الدور الذي تلعبه **القروض** في النشاط الاقتصادي، حيث تعتبر **القروض** همزة وصل بين الأشخاص والبنوك على الرغم من الدور الفعال الذي تلعبه **القروض البنكية** في الاقتصاد، و مساهمتها في نموه وتطوره إلا أن لهذه **القروض** سلبيات تتمثل في **مخاطرها** التي توجب على البنك التحوط منها و **إدارتها** من أجل التوسع في **منح القروض** و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل التالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

إدارة مخاطر القروض البنكية

تمهيد:

أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في مضمونها على فن **إدارة المخاطر** وذلك في ضوء ما شهدته الصناعة البنكية من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي ، ومن هنا تأتي أهمية **إدارة المخاطر البنكية** ، من اجل المحافظة على قوة وسلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد الوطني، ورفع كفاءة إدارة العمليات البنكية حيث اهتمت البنوك بإنشاء فرع الغرض منه قياس ، توجيه، مراقبة **مخاطر البنوك** المختلفة، بهدف المساهمة في تقليل **المخاطر** خاصة المتعلقة **بمنح الائتمان** والمساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنوك واستراتيجياتها وتدعيم قدراتها التنافسية في السوق ، ومن هذا المنطلق قسمنا الفصل إلى:

المبحث الأول:الإطار العام لإدارة المخاطر

المبحث الثاني: تصنيفات وإجراءات الحد من المخاطر و مؤشرات قياسها

المبحث الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:الإطار العام لإدارة المخاطر في البنوك

تعتبر **إدارة المخاطر** مسؤولية الشخص أو الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاصة **بالمخاطر** حيث تتعامل معها بما يشمل الجانب الوقائي والعلاجي.

المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر

إدارة المخاطر في جوهرها تتيح للأفراد والمؤسسات التعايش مع احتمالات المستقل بروية وبعقلانية ، لتجنب الآثار المستقبلية غير المرغوبة و ضمان سلامة البشر والأصول و الموارد. وبهذا المعنى، فإن **إدارة المخاطر** لا تقيم وزنا للحظ (الاتكال على الغيب).[1]

يمكن تعريف **إدارة المخاطر البنكية** علي أنها"الترتيبات الإدارية التي تهدف إلي حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية.[2]

إدارة المخاطر هي مجموعة من الواجبات والأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسؤولين عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها البنك والتي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث، وبالتالي إرساء خطة للتخفيف من الآثار المادية السلبية أثناء وقوع الخسارة و حماية المشروع من أي خسارة مفاجئة نتيجة لأي ظروف تتعرض لها المؤسسة.[3]

إدارة المخاطر هي الترتيبات التي يقوم بها البنك التي من شأنها الحد من الأخطار أو منع حدوثها أو التقليل من حجم الخسائر الناجمة عنها، والعمل على عدم تكرارها وذلك بدراسة أسباب حدوث كل خطر ومحاولة تفاديه مستقبلا.

---

[1]– تيسير حمد تركي، مصباح كمال، مدخل إلى إدارة الخطر، الطبعة الثالثة،2007، ص10.

[2]– بن عامر نعيمة، البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر،2001 –2002، ص82.

[3]– بو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000، ص49.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني:خطوات إدارة المخاطر

أولا: تحديد المخاطر

لكي يتمكن البنك من **إدارة المخاطر** لا بد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر وهي: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الإقراض، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل فتحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة.

ثانيا: قياس المخاطر

إن الخطوة الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة:حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، ويعتبر الوقت الذي يتم فيه القياس ذو أهمية بالنسبة **لإدارة المخاطر**.

ثالثا: ضبط المخاطر

هنا تأتي الخطوة الثالثة حيث يتم إتباع ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي:

- ❖ تجنب بعض النشاطات؛
- ❖ تقليل المخاطر أو إلغاء؛
- ❖ أثر هذه المخاطر.

رابعا: مراقبة المخاطر

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في وضع **المخاطر**.[1]

المطلب الثالث: المبادئ وأهداف إدارة المخاطر

أولا:مبادئ إدارة المخاطر

- ❖ أن تكون لدى كل بنك " **لجنة إدارة المخاطر** مستقلة، يناط بها مسئولية وضع السياسات العامة **لإدارة المخاطر** بينما تتولى الإدارة المتخصصة **لإدارة المخاطر** تطبيق تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة و**قياس المخاطر** للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة؛

[1]– شقيري نوري موسى، وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع و الطباعة،2012، ص ص:303 304.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما يلاحظ من خلال **التعليمة رقم 91/34 الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر** [1] التي تحدد النسب التحفظية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، و **التعليمة رقم 94/74 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994** [2] والمتممة للتعليمة السابقة، وكذلك المواد القانونية الصادرة في **قانون 90/10الصادر بتاريخ 14 ابريل 1990 المعدل والمكمل المتعلق بالقرض والنقد،** [3] خاصة ما تعلق بالدور الذي يجب أن تلعبه اللجنة المصرفية في تطبيق التعليمات التي يصدرها بنك الجزائر للبنوك التجارية ومدى الالتزام بها وغيرها من التعليمات المحددة للعمل البنكي.

- ❖ تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من **المخاطر** الرئيسية تكون لديه الدراية والخبرة الكافية في مجال عمله وفي مجال خدمات البنك؛
- ❖ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة **المخاطر** لدى كل بنك، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية **للائتمان** والسيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة؛
- ❖ لابد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها، على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي **لقياس المخاطر** والربحية؛
- ❖ استخدام أنظمة معلومات حديثة **لإدارة المخاطر** ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- ❖ وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات؛
- ❖ ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك بما فيها **إدارة المخاطر**؛
- ❖ تغطى مراكز المراقبة كل نظم المعلومات المخاطرة ورفع التقارير، حيث أن تنظيم أعمال رفع التقارير وأعمال التصحيح يحتاج إلى الكثير من الاهتمام. حتى عندما تكون النظم وأدوات القياس متطورة بشكل جيد فالإختلالات الوظيفية يمكن أن يكون لها عدد كبير من الأسباب، فبوجود بعض المبادئ يمكن أن تساعد علي تصميم نظام سليم منها:

- قواعد الإدارة لا ينبغي أن تقيد عملية تحمل المخاطرة بدرجة كبيرة، لذا يجب عدم الإبطاء في عملية

---

[1] – التعليمة رقم 91/34، الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر.

[2] – التعليمة رقم 91/74، الصادرة بتاريخ 29نوفمبر1994.

[3] – قانون 90/10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 ، المعدل والمكمل لقانون النقد والقرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتخاذ القرار؛

- ينبغي أن يكون هناك حوافز للإفصاح عن المخاطر عندما تكون موجودة بدلا من تشجيع المديرين على إخفائها؛
- وحدات الأعمال التجارية التي تولد المخاطرة يجب أن تكون مميزة عن تلك التي تكون رسالتها؛
- الإشراف على المخاطرة والحد منها.وهناك مطلب أساسي هو فصل متحملين المخاطر عن المراقبين.

ورغم أن هذه المبادئ متعارف عليها بوجه عام إلا أن وحدات الرقابة لا تمتلك بالضرورة كل المعلومات الكفيلة بضمان (مستوى ثاني) من الرقابة بكفاءة. إن دور **إدارة المخاطرة** هو إيجاد توازن بين الالتزام بالقواعد المقيدة للمخاطرة والقدرة على تنمية الأعمال. وبين الإفصاح عن المخاطرة وحوافز الإدارة السارية داخل المؤسسة، حيث تعتمد كفاءة مراقبة **المخاطرة** بدرجة عالية على أدوار وتأثير وحدات الأعمال ووحدة الرقابة على المخاطر[1].

المبحث الثاني: تصنيفات وإجراءات الحد من المخاطر ومؤشرات قياسها

قبل أن تتخذ البنوك التجارية قرار **منح قروض** لزبائنها، فإنه يجب عليها القيام بدراسات حول تقدير **مخاطر القروض** التي ستمنحها، وإجراءات الحد منها معتمدة في ذلك على عدة مؤشرات.

المطلب الأول: تصنيفات إدارة المخاطر

تصنيفات **إدارة المخاطر** تعتمد على مقياس من 1 إلى 5 وعلى المراقب (المفتش) أن يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثاء التفتيش.

أولا: تصنيف 1 قوي

تصنيف 1 يعكس فعالية الإدارة و قدرتها على تعريف و ضبط **المخاطر** بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، حيث يكون مجلس الإدارة فعال في المشاركة في **إدارة المخاطر** لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة، وأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة معلومات كافية وفي الوقت المناسب.

[1] بوعشة مبارك، إدارة المخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى بالمركز الجامعي، أم البواقي، ص ص: 3 4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تصنيف 2 مرضي

يدل تصنيف 2 على أن **إدارة البنك للمخاطر** فعالة ولكن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف و يمكن التعامل معه.

عموما فإن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية وفاعلة في ضمان متانة وسلامة البنك، و بشكل عام فإن **المخاطر** يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي إجراء رقابي من الأجهزة الرقابية في حدود الإجراءات العادية.

ثالثا: تصنيف 3 عادي

إن هذا التصنيف يدل على أن **إدارة المخاطر** يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتمام أكثر من العادي من قبل أجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر **إدارة المخاطر** (كفاية أنظمة الضبط، كفاية رقابة المخاطرة وأنظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا)، وهذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر.

إن مناطق الضعف يمكن أن تشمل عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك.

رابعا: تصنيف 4 حدي(هامشي)

يدل هذا التصنيف على أن **إدارة المخاطر** لدى البنك عاجزة عن تحديد ، مراقبة، قياس وضبط **المخاطر** ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وغالبا فإن هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة، حيث يكون احد عناصر **إدارة المخاطر حدية** وهي في حاجة إلى إصلاح فوري من طرف مجلس الإدارة (في الجزائر اللجنة المصرفية بناءا على **المادة 106 من الأمر 03-11- لـ 26 أوت 200 المتعلق بالنقد و القرض** [1])، كما أن هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف **إدارة المخاطر** لدى البنك وهو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الأجهزة الرقابية.

خامسا: تصنيف 5 غير مرضي

يدل هذا التصنيف على غياب **الإدارة الفعالة للمخاطر** من أجل تحديد، قياس، مراقبة وضبط المخاطر

[1]- المادة 106، من الأمر03-11، 26 أوت2003، من قانون النقد والقرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية **لإدارة المخاطر** ضعيف وعدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون أنظمة الضبط الداخلية ضعيفة حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

المطلب الثاني:إجراءات الحد من المخاطر

و هي آليات و ترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلي أقل حد ممكن. وبالتالي فإن إجراءات الحد من **المخاطر** تتضمن نوعية هذه المخاطر قياس وتقييم إمكانية حدوثها، إعداد النظم الكفيلة بالرقابة عند حدوثها أو التقليل من آثارها إلي أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله. حيث أن هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس:

- **الاختيارية:** أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات **المخاطرة** المعدومة؛
- **وضع حد للمخاطرة:** و هذا حسب نوع و صنف القرض؛
- **التنوع:** و هذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

و تنقسم إجراءات الحد من **المخاطر** إلى نوعين:[1]

أولا: التسيير العلاجي

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة **خطر القرض** بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. حيث يوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور **خطر القرض** أو أثناء تحققه، و هو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات و الشؤون القانونية .

والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ثانيا: التسيير الوقائي

وهو المتمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار **منح القرض** بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك.

[1]–بوعشة مبارك، إدارة المخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص5 6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما أهم الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك فهي:

1 توزيع خطر القرض بين البنوك

إذا كان **القرض** كبيرا و مدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من **القرض** على أن يوزع باقي **القرض** على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

و يتم تقسيم **القرض** بين البنوك بأسلوبين هما:

1-1 الأسلوب الرسمي: يتم الإتحاد الرسمي للبنوك بموجب عقد واضح و مريح، و يشرف عليه مسؤول يدعى رئيس الإتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري **لمنح القرض** بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة **القرض** والمقترض ومتابعة الضمانات، حيث يهدف هذا العقد إلى تقسيم **القرض** بين مجموعة البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة.

1-2 الأسلوب غير الرسمي : بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية **لمنح القرض** للمؤسسة و ذلك عكس الأسلوب الرسمي.عادة ما يكون هذا الإتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

2 التعامل مع عدة تعاملين

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3 عدم توسع في منح القروض

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في **منح القروض** دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض، و كذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

4 تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من **الأخطار** و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، مما يسمح باكتشاف الأخطار في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

إن تحديد **المخاطر الائتمانية** بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على **إدارة تلك المخاطر** والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي:[2]

❖ بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية؛

❖ بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني، مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني ؛

❖مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي:

- نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع ؛
- توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي ؛
- نسبة قروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة؛
- بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل(أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية)، أو في صور تمويلات مختلفة؛
- بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى)؛
- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة؛
- نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية؛
- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية؛
- نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض؛
- إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض.

[1]–جميل الزيدانين، أساسيات الجهاز المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،1999 ، ص41.

[2]–'طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص239.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة؛

❖ تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة.

الجدول رقم(02-01) مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية:

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	• صافي أعباء القروض / إجمالي القروض. • مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض. • مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة.
مخاطر السيولة	• الودائع الأساسية / إجمالي الأصول. • الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول. • الأصول الحساسة – الخصوم الحساس.
مخاطر أسعار الصرف	• المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. • إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	• إجمالي الأصول / عدد العاملين. • مصروفات العمالة / عدد العاملين.
مخاطر رأس المال	• حقوق المساهمين / إجمالي الأصول. • الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. • القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر:طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك)** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص 239.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في **تقديم القروض**، يتوقع دائما الحصول على مدا خيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لعدة أسباب، ولمعرفة ذلك يستعمل البنك طرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهمها فيما يلي:

- ❖ طريقة النسب المالية؛
- ❖ طريقة التنقيط؛
- ❖ طريقة رجال القرض؛
- ❖ طريقة نقاط المخاطرة.

المطلب الأول: طريقة النسب المالية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عند إقدامها على **منح القروض** للمؤسسات، إذ تقوم بدراسة المركز المالي للمؤسسات بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوضعها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

لذلك يعتمد البنك على مجموعة من المؤشرات المالية التي تخدمه ليس فقط في مرحلة طلب الائتمان ، بل أيضا في مرحلة متابعة الائتمان والتي تتولاها عادة لجنة القروض من خلال إجراءاتها المطبقة للتحقق من قدرة العميل على تسديد القرض و فوائده ومن ثم تجنب مخاطر تعثره المالي والتي سيترتب عليها خسائر كبيرة سيتحملها البنك.ومن الأسس والاعتبارات التي يتوجب على مسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعميل من خلال مرحلتين هما:

- ❖ مرحلة دراسة طلب القرض أو الائتمان؛
- ❖ مرحلة متابعة القرض وتجنب مخاطر الفشل المالي.

أولا: مرحلة دراسة طلب القرض أو الائتمان

المرحلة الأولى: تكوين الملف و الدراسة من الناحية الإدارية

1- مكونات ملف القرض: إن الملف النموذجي للقرض عادة يشمل الوثائق التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ❖ طلب قرض مقدم من العميل في شكل طلب خطي أو في شكل مسحوب من البنك ذاته؛
- ❖ عقد قرض يتفق بموجبه الطرفان على جميع شروط القرض؛
- ❖ مستند كفالة إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بكفالة شخصية؛
- ❖ وثائق الرهن إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول مالية أو تجارية يتطلب الأمر تقديم بيانات تثبت ذلك؛
- ❖ وثيقة وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة تبين التطورات الدائنة أو المدينة لرصيد الزبون بالبنك.

2-الدراسة القانونية و الإدارية للملف: من خلال الدراسة يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة و قانونيتها وسريان نشاطها.

3- استعلامات عن العميل: البنك يعمل جاهدا على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول متعامليه وسمعتهم **الائتمانية** حيث يراعي عند قيامه بالاستعلام عن عميله محددان:

- ❖ الوقت المستغرق في البحث و الحصول على معلومات وتكلفة ذلك البحث؛
- ❖ الحصول على معلومات خاصة عن العميل ذاته فيما يتعلق بشخصه من حيث مدى صدقه و نزاهته سواء مع البنك أو مع المتعاملين الاقتصاديين الآخرين، ومدى وفائه بعقوده مهما كان شكلها. خاصة تلك المتعلقة بالقروض من جهات مختلفة مثل رجال الأعمال و التجار عامة، القوائم المالية و المحاسبية.

المرحلة الثانية: تحليل البيانات المالية في مرحلة دراسة طلب قرض

قبل دراسة الوضعية المالية للعميل يقوم البنك بدراسة اقتصادية متمثلة في:

1- العامل البشري من حيث مدى نزاهة العميل و التزامه بتعهداته و عقوده في مجال نشاطه مع مرور الزمن؛

2- المحيط الذي يعمل فيه العميل من حيث طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أوالدولي من أجل التنبوء بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بقطاع المعني بالقرض؛

3- السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الخصم، معدل الفائدة، وسياسة تأطير القروض؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دراسة طبيعة المنتوج هل هو تنافسي ضروري أم هو من النوع الذي يمكن إحلاله ثم يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية للمنتوج؛[1]

5 -تحليل الوضعية المالية للعميل بناءا على سلسلة متصلة من القوائم المالية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة وكذا جداول حسابات النتائج ليقوم بالتحليل المالي المفصل باستخدام تحليل النسب. [2]كما يلاحظ أيضا أن كل نسبة لها دلالة معينة بالنسبة للمحلل و تتمثل هذه النسب في:

5-1 نسب السيولة: يقصد بها تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من أصول و نقدية يمكن تحويلها إلى نقديات في فترة زمنية قصيرة نسبيا ثلاثة وهي أنواع:

- **نسبة السيولة العامة = (أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل)×100.**

يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي نقول أن المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة.

- **نسبة السيولة المنخفضة = (الأصول المتداولة – قيم الاستغلال/ ديون قصيرة الأجل)×100.**

مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في أوانها عن طريق الأصول المتداولة دون التصرف في قيم الاستغلال.

- **نسبة السيولة الجاهزة = النقدية الجاهزة/ ديون قصيرة الأجل)×100**

قياس حصة الديون قصيرة الأجل التي يمكن الوصول إليها، باستعمال القيم المحققة و القيم المتاحة.

5-2 النسب الهيكلية

تحليل رأس المال العامل : مؤشر يبين لنا كيفية تمويل استثمارات ثابتة، أو مدى مساهمة أموال دائمة في تمويل أصول ثابتة للمؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة:

- **رأس مال العامل FR = أموال دائمة – أصول ثابتة.**
- **رأس مال العامل FR = أصول متداولة – ديون قصيرة أجل.**

[1] – أحمد نبيل النميري، مبادئ في العلوم المصرفية، طبعة أولى، عمان، 1981،ص ص: 147 150.

[2]– محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني–الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر–عمان، 2003، ص ص: 354 355.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاجة إلى رأس المال العامل BFR : ويعبر عن قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات الدولة الاستغلالية بواسطة الموارد للدورة العادية ويمكن حسابه كما يلي:

- **BFR= احتياجات الدورة –موارد الدورة.**
- **BFR= قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق – الديون.**

وهذه الاحتياجات ترتبط مباشرة بطبيعة وحجم النشاط في المؤسسة، وهي احتياجات الاستغلال يتعين على المؤسسة أن تخصص لها تمويلا ثابتا.

6 -3 نسب المردودية

نسبة المردودية التجارية: المردودية من وجهة نظر النشاط الاستغلالي للمؤسسة يعبر عنها برقم الأعمال السنوي وتحسب كما يلي:

- المردودية التجارية= (نتيجة الدورة الصافية/ رقم الأعمال خارج الرسم)×100.

نسبة المردودية المالية: قياس المردودية العامة للمؤسسة أي مقدار ما يحصل عليه المساهمون في رأس مال المؤسسة من أرباح صافية.

- نسبة المردودية المالية: (نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال)×100.

5 4 نسب النشاط: تقيس هذه النسبة درجة فعالية استعمال رأس مال اقتصادي للمؤسسة، وتهتم بسرعة دوران عناصر أموالها المتداولة حتى تحقق أعلى أرباح من ورائها ومن أهم هذه النسب ما يلي:

- معدل دوران المخزون=(تكلفة شراء السلع المباعة / متوسط المخزون)×360.
- مدة دوران الموردون= (الموردون + أوراق الدفع / المشتريات)×360.
- مدة دوران العملاء= (العملاء + أوراق القبض /المبيعات)×360.

مدة دوران المخزون تعبر في الحقيقة عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون، خلال الدورة الاستغلالية. ومن وجهة نظر البنك كلما كان المؤشر كبيرا كلما كان ذلك دليلا على سهولة انسياب المخزون للمؤسسة، أي احتمالات تجميد المخزون ضئيلة.

5-5 نسبة الرفع المالي(المديونية) : وتقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي مقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض طويلة الأجل.

- نسبة القدرة على الوفاء= (مجموع الديون / مجموع الأصول)×100.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلما كانت هذه النسبة أكبر من50% وقريبة من الواحد كلما دل ذلك على ان المؤسسة لها إمكانية كبيرة على السداد ومن ثم بإمكانها أن تحصل على قروض أخرى.

❖ نسبة الاستقلالية المالية= (أموال خاصة/ أموال دائمة)×100.

مدى استقلالية المؤسسة في تمويل أصولها، وكلما كان مرتفعا كان مؤشرا جيدا على قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي.[1]

حدود استعمال النسب المالية: النسب السابقة لا تمثل سوى عددا محدود بالمقارنة مع النسب المختلفة المتعددة، ويبدو على معظم هذه النسب المالية أنها كاملة ودقيقة ونهائية مما يدعو الكثير للمبالغة في أهميتها للدلالة على المركز المالي و النقدي و **الائتمان** المشروع، ومن العوامل التي تحد من أهميتها:

❖ تعتمد الكثير من الأرقام المستعملة في التحليل المالي إلى حد كبير على التقديرات الشخصية، مما يجعلها لا تمثل الحالة تمثيلا حقيقيا؛

❖ لا تعكس القوائم المالية الكثير من العوامل التي تؤثر في المركز المالي و نتائج العماليات، وبسبب ذلك إن هذه العوامل لا يمكن تحديدها بمبالغ نقدية؛

❖ تعكس السجلات المالية ما حدث من عمليات في تواريخ مختلفة وتحت مستويات أسعار مختلفة.

[1] - بو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 63 65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (02-01):تصنيف النسب المالية

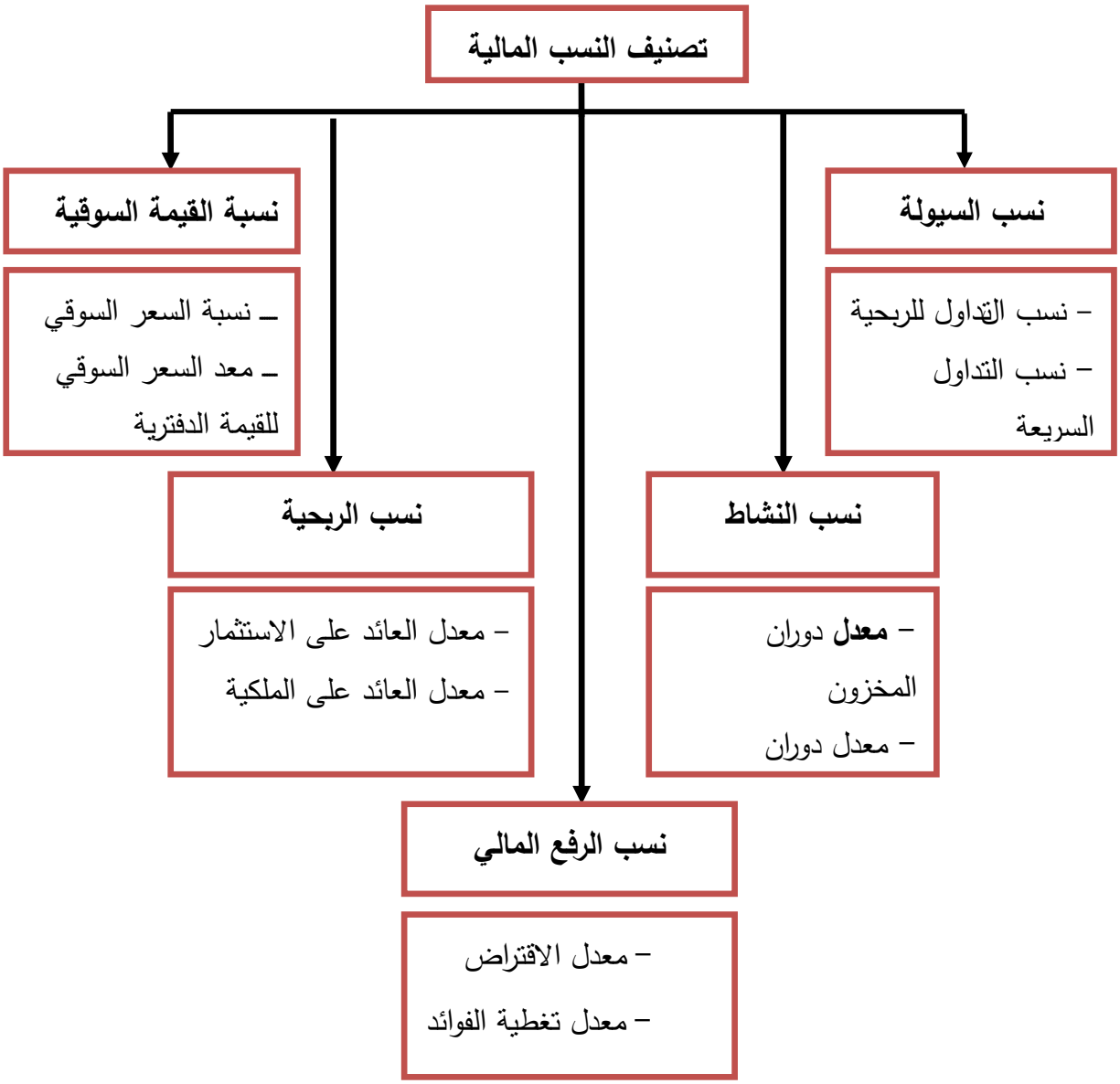

المصدر :طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص399.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الطرق الإحصائية لتقييم القرض

أولا: طريقة التنقيط

1 **تعريف طريقة التنقيط**

تعد طريقة التنقيط أحد الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة **مخاطرة القرض** والتي تزيد من ثقتها في قرار **منح القرض** أو عدم منحه.

فطريقة التنقيط إذن، " هي طريقة إحصائية تنبؤية لعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم[1]"، وبصفة أدق " هي التقنية التي تحدد لكل طلب قرض نقطة قياسية لاحتمال إفلاس المقترض "[2].

وبصفة عامة يمكن تعريف طريقة التنقيط بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون لتعبر عن درجة ملاءته المالية.

أساس طريقة التنقيط مبني على مبدأ التحليل التمييزي الذي يعمل على التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، ولا يمكن لهذا التحليل أن يعمل دون إعداد نموذج ناتج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات على أن يكون حجم تلك العينة كبير بشكل كافي.

فالمطلوب من طريقة التنقيط هو استخراج المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية للمؤسسة من بين المتغيرات الكلية المدروسة، مع ترجيح المتغيرات المستخرجة بمعاملات حسب درجتها التمييزية وذلك بهدف الحصول على علاقة خطية تمكن من تحديد النقطة النهائية **Z** لكل مؤسسة، ثم توضع تلك النقطة في سلم التنقيط لمقارنتها مع النقطة الحرجة لهذا السلم والمحسوبة مسبقا، ومن هذه المقارنة يسهل على البنك اتخاذ قرار منح القرض للزبون من عدمه وهو ما يجعل طريقة التنقيط كوسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار في البنك.

---

[1] – A . Labadie et O. Rousseau, Credit management – Gerer le risque credit, Ed Economica,Paris, 1996, p: 173.

[2] – A .M.PercieDusert,Risque et controle de risque,Ed Economice , Paris ,1999 , p: 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 نبذة تاريخية عن طريقة التنقيط

عقب إجراء دراسات حول مؤشرات إفلاس المؤسسات، شغل موضوع الاستفادة من نتائج تلك الدراسات اهتمامات البنوك التجارية.

وكانت البداية لفهم ظاهرة الإفلاس في مطلع سنوات الثلاثينات وذلك من خلال المجهودات المبذولة من **فيتزباتريك PJ.Fitz Patrick سنة1932** متبوعة بدراسات **سميث وورينوكوفسنة 1935**.

حيث أخذت طريقة التنقيط من نتائج تلك الدراسات كنقطة انطلاق لها، وكان أول ظهور لها في سنوات الستينات وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام كل من **بافير WH.beaver** (1966) و**ألتمان EL . Altman** (1968) بإعداد نماذج تعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزي. وتبع ذلك دراسات **أيدمستر Edmister** (1972) الذي أخذ من نظام الترميز كأساس لعمله، ونظرا لملائمة نتائج هذه الدراسات لمتطلبات البنوك التجارية، اقتنعت هذه الأخيرة بضرورة الاستفادة منها.

وبعد نجاح هذه الطريقة، لم يعد استعمالها يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وإنما اتسع إلى دول أوروبية لاسيما فرنسا، حيث كانت بدايتها في فرنسا مع أبحاث **كولون Y. Collognes** (1977) الذي قام بوضع نموذجين لطريقة التنقيط، ولكن أكثر الأعمال الفرنسية شهرة هي أعمال **كونان و هولدر Conan et Holder**(1979) اللذان قاما بتحديد نموذج لكل قطاع اقتصادي.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت في فرنسا دراسات أخرى كالنماذج المعتمدة في البنك المركزي الفرنسي (1984)، ولكن في الوقت الذي كان يتم فيه الدراسات السابقة الذكر، ظهرت دراسات أخرى تعمل على تصحيح النقائص في جوانب مختلفة من طريقة التنقيط، لاسيما المنهجية المتبعة في استعمال التحليل التمييزي حيث تعرضت تلك الأعمال إلى مواضيع مختلفة بما في ذلك توزيع المتغيرات، طريقة سحب العينة، مدلول المتغيرات...

وأشهر تلك الأعمال تعود لكل من **إيزنبيس Eisenbeis** (1977) و **فوستر foster** (1980) اللذان تعرضا لدراسة التوزيعات الإحصائية للمتغيرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 خطوات إعداد نموذج التنقيط

يتطلب إعداد نموذج التنقيط تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية وربطها بمعاملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط به وتأخذ في الأخير شكل دالة خطية.

لتحقيق ذلك يجب دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تؤخذ بصفة عشوائية وتتكون من عينتين جزئيتين الأولى للمؤسسات السليمة والثانية للمؤسسات العاجزة، على أن يتم معالجة تلك المعلومات وفق تقنية التحليل التمييزي الذي يحدد كل من متغيرات النموذج ومعاملاتها والنقطة الحرجة التي تفصل بين قراري الرفض والقبول، لتتمكن في الأخير من وضع نموذج يستعمل في تحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة من العينة.ولا يتوقف العمل عند هذا الحد وإنما يجب اختبار النموذج على عينة مستقلة عن العينة المدروسة.
وبصفة أدق فإنه لإعداد نموذج التنقيط يجب تتبع المراحل الموالية:

3 1 بناء قاعدة المعطيات (المعاينة)

المعاينة هي أخذ جزء من عناصر المجتمع المقصود عن طريق السحب، وعادة ما تؤخذ هذه العينة بطريقة تسمح بالاستدلال حول معالم المجتمع، ممثلة بذلك مرحلة أساسية لبناء النموذج الإحصائيفإذا تم سحب العينة على النحو الذي يسمح لها بتمثيل مجتمعها بشكل كاف، مع ملاحظة علاقات قوية بين عدد كبير من المتغيرات، يمكننا عندئذ أن نستخلص أن النتائج المتحصل عليها قابلة للتعميم.

ولكن يتطلب بناء النموذج الإحصائي شروط معينة أثناء سحب العينة والتي تتمثل فيما يلي:

- ❖ أن يتم سحب العينة بصفة عشوائية، على النحو الذي يسمح لها بأن تكون ممثلة بشكل كاف لمجتمعها الأصلي، وهذا يتجسد في غناها بالمعلومات الكمية والكيفية واحتوائها على مختلف أصناف المجتمع أي أنها تشمل على المؤسسات السليمة والعاجزة على حد سواء؛
- ❖ إدماج ملفات القروض المرفوضة في العينة، لأنه لا يمكن للنموذج إعطاء نظرة حقيقية للمجتمع إذا أخذ بعين الاعتبار القروض الممنوحة فقط .

وبعد سحب العينة تتطلب الدراسة تكوين العينات الجزئية الآتية:

- **عينة الإنشاء:** وهي العينة التي يتم على أساس معطياتها يتم استخراج نموذج التنقيط الأولية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **عينة الإثبات:** وهي العينة التي تفيد في التأكد من النتائج المتحصل عليها، وتسمح بدراسة مدى نجاعة دالة التنقيط بتطبيقها على عناصر لا تنتمي لعينة الإنشاء؛
- **عينة التنبؤ:** وهي التي تسمح بمراقبة فعالية النموذج في الفترات المستقبلية.

3 2 التحليل التمييزي

التحليل التمييزي "هو تقنية إحصائية تسمح بتصنيف الأقسام المتجانسة للمجتمع بالاعتماد على معايير معينة، ولا يمكن لهذه التقنية أن تحقق ذلك إلا بعد معالجة قاعدة واسعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من المجتمع، عندئذ يمكن لهذه العينة إدراج كل فرد من المجتمع إلى الصنف الذي ينتمي إليه[1]."

تستعمل طريقة التحليل التمييزي في دراسة عينة من ملفات القروض التي تم دراستها من طرف البنك ، وتتكون هذه العينة من مجموعتين جزئيتين، الأولى تمثل المؤسسات السليمة التي لم يتلقى البنك معها مشاكل في تسوية مستحقاتها، والثانية تمثل المؤسسات العاجزة التي لم تتمكن من الوفاء بديونها سواء بصفة كلية أو جزئية. والمشكل هنا هو إيجاد معيار مناسب يتم على أساسه التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة. ولحل هذا المشكل يجب على البنك تتبع الخطوات التالية:

3-2-1 تحديد متغيرات النموذج

كخطوة أولى للتحليل التمييزي، يلجأ البنك إلى فرز كل المعلومات الموجودة في ملفات زبائنه ويتم ترجمة تلك المعلومات إلى متغيرات تنقسم بين صنفين، يتمثل الصنف الأول في المتغيرات الكمية التي لها صفة رقمية وتظهر في شكل نسب مالية، أما الصنف الثاني فإنه يتمثل في المتغيرات الكيفية التي لا يمكن في الغالب إيجادها على شكل أرقام وإنما هي نوعية كقطاع النشاط والشكل القانوني للمؤسسة.

تتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق تقنية خطوة ب خطوة وتعمل تقنية خطوة بخطوة انطلاقا من انحدار خطي متعدد الأبعاد يشمل كل المتغيرات الكمية والكيفية وذلك لتشكيل التابع Z، مبدأ هذه التقنية يقوم على اختيار المتغيرات واحدة بواحدة، حيث يحتفظ كمتغيرة أولى بالتالي تعطي أكبر معامل ارتباط مع التابع. وتنجز بعد ذلك اختبار **student** لإحصاء كل

[1] – S. De-Coussergues,Gestion de la banque, Ed Dunod, Paris , 1995, p: 176.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة سابقا، وتعمل هذه التقنية بصفة دورية إلى أن يتم تحديد كل متغيرات النموذج النهائية التي تعبر عن الملاءة المالية.

3-2-2 تحديد صيغة النموذج وحساب النقطة النهائية لكل مؤسسة

في هذه الخطوة يتم ربط كل متغير من المتغيرات المختارة لبناء النموذج بمعامل يسمى معامل الترجيح، حيث يعبر ذلك المعامل عن مدى دلالة المتغير المرتبط به على الملاءة المالية للمؤسسة. وبعد تحديد قيم المعاملات المرتبطة بمتغيرات النموذج، يمكن وضع دالة التنقيط في الشكل الآتي:

$$Z = \Sigma \alpha i \ .Ri + \beta$$

- **Ri:** النسب أو المتغيرات المختارة لبناء النموذج.
- **αi:** معامل الترجيح.
- **β** : ثابت.

3-2-3 تحديد النقطة الحرجة

بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يجب على البنك تحديد النقطة الحرجة التي تمثل النقطة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول.

حساب النقطة النهائية يكون كالآتي:

$$Z = (n0\ Z0 + n1\ Z1\ ) / (n0 + n1\ ).$$

- ❖ **Z0:** متوسط نقاط **n 0** من المؤسسات العاجزة.
- ❖ **Z1:** متوسط نقاط **n1** من المؤسسات السليمة.

بعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية لها والنقطة الحرجة وذلك كما يلي:

- ❖ **مؤسسات سليمة** ، وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أكبر أو تساوي من النقطة الحرجة.
- ❖ **مؤسسات عاجزة**، وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أصغر تماما من النقطة الحرجة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-2-4 اختبار دقة النموذج

لا يمكن استعمال نموذج التنقيط الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة، إلا بعد اختبار دقته ومعرفة مدى قدرته على تصنيف المؤسسات إلى أقسامها الأصلية، الأمر الذي يتطلب حساب مؤشر أساسي يسمى بنسبة التصنيف الصحيح، ولإجراء ذلك يتم الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (02-02): جدول معدلات التصنيف الصحيح .

تصنيف المؤسسات حسب حالتها الحقيقية	تصنيف المؤسسات حسب نتائج النموذج		المجموع
	مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	
مؤسسات سليمة	A	B	N1
مؤسسات عاجزة	C	D	N2

المصدر: B.Guilot, LA méthode des scores intérets et limites, Revue banque, Paris, 1986, P:975.

N1= **a** + **b**.

N2= **c** + **d**

بحيث:

- **a**: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.
- **b**: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.
- **C**: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.
- **d**: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.
- **N1**: عدد المؤسسات السليمة في العينة.
- **N2**: عدد المؤسسات العاجزة في العينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن:

- نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة هو: $t_1 = a / N1$.
- نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة هو: $t_2 = d/N2$.
- نسبة التصنيف الصحيح لإجمالي المؤسسات هو: $T = (a + d) / (N1 + N2)$.

وبالتالي إذا تم اقتراح مجموعة من النماذج لاستعمالها في البنك، فإنه ينبغي اختيار النموذج الذي يعظم نسبة التصنيف الصحيح، ويصبح بالتالي النموذج الأمثل من بين النماذج المقترحة.

والمعدلات المرتفعة للتصنيف الصحيح لعينة النموذج لا تكفي للحكم على استعماله وإنما ينبغي التأكد من فعالية ذلك النموذج باختباره على عينة مستقلة تسمى بعينة الإثبات.

4 استعمال نموذج التنقيط في القرارات المستقبلية

بعد التأكد من صلاحية دالة التنقيط وتحديد النقطة الحرجة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول، يقوم البنك عندئذ بدراسة وتحليل طلبات القروض الجديدة وذلك في ظل النتائج المتحصل عليها من التحليل التمييزي.

وتوضع هذه الطريقة في خدمة المسؤولين داخل البنك لتحليل المخاطرة عند كل طلب جديد للإقراض ، فكل عميل له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض، أما العميل الذي لديه نقطة نهائية أصغر من النقطة الحرجة فإنه يعتبر كزبون عديم الملاءة المالية ويرفض طلبه.

ولا يمكن اعتبار أي دالة تنقيط أنها جيدة إلا في حالة تصنيفها للمؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة بأقل خطأ ممكن.

ومن هذا يمكن استنتاج أن طريقة التنقيط هي وسيلة تسهل عملية اتخاذ القرار وتهدف إلى تقليل مخاطرة القرض إلى أدنى حد ممكن.

ثانيا: طريقة رجال القرض

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اشتق اسمها من اسم الرجال المختصين في دراسة القروض البنكية والمدعوين **برجال القرض Credit men**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويكمن مبدأها في إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية والتنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية لتقييم المؤسسة، مع ربط كل مؤشر بمعامل ترجيح تحدد قيمته بناء على تجربة مسيري القروض البنكية، على أن يتم استعمالها جملة واحدة، وذلك بهدف تقييم المؤسسة بشكل شامل ومنسجم.

1- تعريف طريقة رجال القرض

تعد طريقة رجال القرض محورا آخر من محاور المنهج الإحصائي لدراسة حالة المؤسسة والتي تأخذ من الدراسات الإحصائية المنجزة من طرف الأخصائيين وتجاربهم (رجال القرض) كقاعدة ومرجع أساسي لها.

إذ تعرف طريقة رجال القرض بأنها التقنية التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها حسب المعايير الآتية:

- **العامل الشخصي:** الذي يرتبط بكفاءة المسيرين، قدرات المستخدمين ومدى وجود انسجام بين مختلف الطبقات العمالية، ومعامل ترجيحه هو 40%؛
- **العامل الاقتصادي:** الذي يبن الحالة العامة للمؤسسة في الوضع الاقتصادي، القطاع الذي تنتمي إليه الوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها، ومعامل ترجيحه هو 20%؛
- **العامل المالي:** الذي يوضح الحالة المالية للمؤسسة، وذلك استنادا إلى ميزانيتها لتحليل بعض عناصرها ومعامل ترجيحه هو 40 %.

ويتم تقييم الحالة المالية للمؤسسة تحت الدراسة، بالاعتماد على المعدل المرجح والذي يحسب انطلاقا من خمس نسب ملخصة في الجدول الآتي:

جدول رقم (02-03): النسب المرجعية لطريقة رجال القرض

رقم النسبة	البيان	الصيغة الرياضية للنسبة	معامل الترجيح
1	نسبة السيولة المختصرة	●قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة/ ديون قصيرة الأجل	% 25
2	نسبة الاستقلالية المالية	●أموال خاصة/ مجموع الديون	% 25
3	نسبة تمويل القيم الثابتة	●أموال خاصة/ قيم ثابتة صافية	% 20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4	▪نسبة دوران المخزون	●رقم الأعمال/ المخزونات	% 20
5	▪نسبة دوران العملاء	● رقم الأعمال/ مجموع الحقوق على الزبائن	% 10

المصدر: بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في علوم تسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر،2003- 2004 ، ص99.

ويتطلب حساب معدل المرجح ، ربط علاقة بين نسبة المؤسسة المدروسة والنسب المثالية لها وذلك من خلال العلاقة الآتية:

R_i=النسبة i للمؤسسة /النسبة المثالية i.

عندئذ يمكن حساب المعدل المرجح وفق الصيغة الآتية:

$$\overline{\mathrm{R}} = \sum_{i=1}^{5} aiRi = \sum_{i=1}^{5} ai \frac{Rij}{Ri_0}$$

بحيث:

- ❖ **R_{ij}** :النسبة i للمؤسسة المدروسة j.
- ❖ **R_i** : النسبة i المثالية.
- ❖ **a_i** :معامل الترجيح المرتبط بالنسبة i "

واعتمادا على الصيغة السابقة، يمكن إيجاد حالتين ممكنتين للمؤسسات المدروسة:

❖ **الحالة الأولى:** إذا كان"R"أكبر أو يساوي من 100، فإن الوضعية المالية للمؤسسة حسنة وله إمكانية الحصول على قرض؛

❖ **الحالة الثانية:** إذا كان"R"أصغر أو يساوي من 100، فإن وضعية المؤسسة سيئة وتحتاج إلى دراسة أكثر عمقا.

2 – مزايا وعيوب طريقة رجال القرض

بعد أخذ فكرة عن طريقة رجال القرض، يمكن التعرض الآن إلى مزاياها والصعوبات التي تواجهها عند استعمالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 ـ 1 مزايا طريقة رجال القرض

من مميزات طريقة رجال القرض ما يلي:

❖ أنها لم تقتصر على العامل المالي فقط لدراسة وضعية المؤسسة بل اتسعت إلى عوامل أخرى، بما في ذلك العامل الاقتصادي الذي يسمح بالكشف عن عناصر التهديد الممكنة التي ستواجهها المؤسسة مستقبلا ولا يمكنها التحكم فيها، بالإضافة إلى العامل الشخصي الذي يعطي نظرة حول المحيط الداخلي للمؤسسة والذي كلما كان ملائما زاد من ثقة البنك في قرار منحه للقرض؛

❖ تزداد أهمية طريقة رجال القرض عند إدراجها لمتغيرات كيفية إلى جانب المتغيرات الكمية المدروسة سابقا، وهو ما يؤدي إلى نتائج فعالة تعمل على جعل القرار اكثر قربا للصواب؛

❖ إضافة إلى أن التحليل المعتمد في طريقة رجال القرض لا يفصل بين نتائج المتغيرات المستعملة لدراسة المؤسسة، وإنما يأخذها بعين الاعتبار جملة، وهو ما يؤدي إلى تحليل شامل ومنسجم للحالة العامة للمؤسسة؛

❖ طريقة رجال القرض تجنب البنك مشقة للبحث عن نموذج كما هو الحال في طريقة التنقيط، فهي تقدم نموذجا قابلا للاستعمال بصفة مباشرة.

2 ـ 2 عيوب طريقة رجال القرض

تجد طريقة رجال القرض صعوبات لاستعمالها خاصة في الجزائر، وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

❖ صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية غير الواردة في ملف طلب القرض، كالمعلومات المتعلقة بالعامل الشخصي والمعلومات المرتبطة بالوضع الاقتصادي؛

❖ تواجه بعض الدول صعوبات لإيجاد مؤسسات لها توازن هيكلي ومالي في نفس الوقت، والتي يتم على أساسها تحديد النسب المثالية، لذلك فقد قام البنك المركزي بتحديد نسب نموذجية تعتمد عليها المؤسسات لتقييم وضعيتها؛

❖ تجمع طريقة رجال القرض كل المؤسسات على نموذج واحد لتقييمها وذلك مهما اختلفت طبيعة نشاطها ، على الرغم من أن معايير النموذج تكون على أساس طبيعة نشاط المؤسسة.

ثالثا: طريقة نقاط المخاطرة

بالإضافة إلى الطرق الإحصائية التي تعتمد على نماذج خطية لتقدير مخاطرة القرض، ظهرت طريقة إحصائية جديدة تسمى بنقاط المخاطرة، والتي تعتمد في عملها على جدول يحمل مجموعة من المعايير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، ليتم على أساسها اتخاذ القرار بشأن المؤسسة بعد تنقيطها حسب سلم مقترح لها.

1 – تعريف طريقة نقاط المخاطرة

بعد التأكد من أن مشكلة الإفلاس في المؤسسات لا ترتبط فقط بالعوامل المالية، ظهرت طريقة إحصائية جديدة تسمى بطريقة نقاط المخاطرة التي تعمل على تقييم المؤسسات بناءا على معايير نوعية.

بصفة عامة يمكن تعريف طريقة نقاط المخاطرة "بأنها التقنية التي تهتم بتقييم المؤسسات وفق مجموعة من المعايير النوعية، وذلك بتخصيص لكل معيار من المعايير المستعملة سلم تنقيط يحدد من خلاله مستوى نقطة المؤسسة، لتصل في الأخير إلى نقطة تقديرية للمؤسسة مساوية لمجموع نقاط المعايير المستعملة، ويتم اتخاذ القرار بناء على تلك النقطة التقديرية.

ويتطلب وضع سلم تنقيط لكل معيار مستعمل تحديد مستويات النقاط لمختلف الوضعيات المتوقعة للمؤسسة المدروسة، فإذا كان المعيار المستعمل هو عمر المؤسسة (التجربة) مثلا فإن سلم التنقيط المقترح يكون كما يلي:

- عمر المؤسسة أقل من سنتين: **النقطة= 1**. (**المخاطرة القصوى**).
- عمر المؤسسة من 2 و7 سنوات: **النقطة= 2**.
- عمر المؤسسة بين 7 و15 سنة: **النقطة= 3**.
- عمر المؤسسة أكبر من 15 سنة: **النقطة= 4**. (**المخاطرة الدنيا**).

فمبدأ هذه الطريقة إذن، هو إمكانية تقييم المؤسسات والحكم عليها بناء على معايير نوعية مستقلة تماما عن حالتها المالية، كعدد زبائن المؤسسة، عمر المؤسسة (التجربة)، مستوى رأس المال الخاص، وضعية قطاع نشاط المؤسسة.

ولكن على البنك أن يعترف بان درجة فعالية هذه الطريقة تحدد وفق نوع المعايير التي تم اختيارها، وينبغي عليه أن يعترف بأنه مهما بلغت درجة كفاءتها فإنه لا يمكنها أن تزيل المخاطرة بصفة كلية وإنما تعمل على تقليلها فقط.

2– استعمال طريقة نقاط المخاطرة

يعتبر تحليل ملفات طلب الإقراض وفق طريقة نقاط المخاطرة أداة مهمة بالنسبة للبنوك التجارية، ولا يمكن لهذه الطريقة أن تجد سبيلا للاستعمال إلا بتتبع الخطوات الموالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ اختيار متغيرات الدراسة، فغالبا ما تعتمد طريقة نقاط المخاطرة في تحليلها على متغيرات كيفية والتي لا يمكن إيجادها في شكل أرقام وإنما هي نوعية، وحتى تتم دراستها بصفة موضوعية بعيدة عن الذاتية يتطلب اختيار المتغيرات وفق المعايير الآتية:

❖ أهمية المتغير في تقدير المخاطرة، إذ لا تتحلى كل المتغيرات بأهمية كبيرة لدراسة المخاطرة وتحليلها ، وإنما هو جزء قليل منها من يتصف بذلك، لهذا السبب ينبغي أن يقتصر الاختيار فقط على المتغيرات الأكثر دلالة على وضعية المؤسسة؛

❖ تكلفة المعلومة ومدى توفرها، فليس من المعقول أن يتم الحصول على معلومة حول متغير ما بتكلفة قيمتها أكبر من قيمة منفعتها المتوقعة، لذلك ينبغي تحديد السعر الأقصى الذي يكون البنك على استعداد لدفعه حتى تكون المعلومة مفيدة.

❖ تحديد سلم تنقيط المعايير المستعملة، فبعد اختيار المتغيرات التي يتم على أساسها تقييم المؤسسة ، تتطلب طريقة نقاط المخاطرة تحديد سلم تنقيط لكل معيار مستعمل في الدراسة، وذلك تمهيدا للمرحلة القادمة التي تهدف إلى حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة والمساوية لمجموع نقاط المعايير المستعملة ، ويمكن توضيح المرحلتين السابقتين في الجدول الآتي:

جدول رقم (02-04):مثال عن نظام طريقة نقاط المخاطرة

مستويات النقاط / المعايير	المخاطرة القصوى النقطة=1	النقطة= 2	النقطة= 3	المخاطرة الدنيا النقطة= 4
الشكل القانوني	مؤسسة فردية AP	ش.ذ.م.م SARL	شركة التضامن SNC	شركة مساهمة SPA
رأس المال(10^2)	10000>	بين10000و 25000	بين25000و 50000	50000<
قطاع النشاط	منكوب	ضعيف	متوسط	ديناميكي
عمر المؤسسة	< سنتين	من**2** إلى**7** سنوات	من**7** إلى**15** سنة	**15**< سنة
تصنيف الزبائن	حرفي	صناعي	بائع جملة	بائع بالتجزئة
عدد الزبائن	**20>**	**من20 إلى 100**	**من100 إلى 500**	**500>**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيمة التجارية	ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة
نوع التقنيات	ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة
نوع التسيير	ضعيف	متوسط	جيد	ممتاز
عمر المسيرين	**60>** سنة	من**50**إلى**60** سنة	من**40**إلى**50** سنة	**40<** سنة
حالة المحلات	سيئ	متوسط	جيد	ممتاز
أدوات الإنتاج	قديم	متوسط	جيد	ممتاز
تطور رقم الأعمال	انخفاض غير منتظم	**5> %**	من**5%** إلى**15%**	**15> %**
تطور النتيجة الصافية	سالب	**2> %**	من**2%** إلى**10%**	**10< %**
دوران الزبائن	**90>** يوم	من**60** إلى**90** يوم	من**30** إلى**60** يوم	**30<** يوم
دوران الموردين	**90>** يوم	من**60** إلى**90** يوم	من**30** إلى**60** يوم	**30<** يوم
قيمة مضافة/ رقم الأعمال	**20> %**	من**20%**إلى**50%**	من**50%**إلى**70%**	**70<%**

المصدر: بن عمر خالد ، مرجع سبق ذكره، ص 104.

❖ **حساب النقطة النهائية للمؤسسة:**و يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة كما يلي:

N= النقطة النهائية= مجموع النقاط/عدد معايير الدراسة

❖ **اتخاذ القرار بشأن المؤسسة**

بعد حساب النقطة النهائية للمؤسسة, يتم اتخاذ القرار بشأنها كما يلي:

❖ **إذا كان 2 N≤** : تعتبر المؤسسة سليمة.

❖ **إذا كان 2>N** : تعتبر المؤسسة عاجزة .

3 – مزايا وعيوب طريقة نقاط المخاطرة

إن تقييم مخاطرة القرض وفق طريقة نقاط المخاطرة يعد أحد الاتجاهات الرئيسية للمنهج الإحصائي، هذه الطريقة أهميتها في المزايا الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **مرونة الطريقة:** إذ لا تفرض طريقة نقاط المخاطرة نموذجا محددا لتطبيقه، وإنما تفتح المجال إلى كل متغير يراه البنك كمؤشر أساسي من مؤشرات مخاطرة القرض، وهو ما يتيح فرصة للبنك في التفكير في إدخال أو إقصاء المتغيرات وذلك استنادا إلى توفرها من جهة وتكلفة الحصول عليها من جهة أخرى؛

❖ **أبعاد الطريقة:** فعلى عكس الطرق الإحصائية الأخرى التي كانت أبعادها كمية أكثر من كيفية، فإن طريقة نقاط المخاطرة أعطت وزنا أكبر للمتغيرات الكيفية وذلك بصفة واضحة وهو ما يعطي دراسة أوسع وأشمل من الدراسات السابقة.

وعلى الرغم من المزايا التي تتصف بها طريقة نقاط المخاطرة إلا أنه يعاب عليها بعض النقاط المتمثلة فيما يلي:

❖ **صعوبة وتكلفة الحصول على المعلومات المطلوبة:** نظرا لطبيعة المعلومات التي تتطلبها نقاط المخاطرة ، فإن عملية الحصول عليها تعد صعبة وشاقة بالنسبة للبنك، فهي لا تتوفر بأكملها في ملف طلب الإقراض بالشكل الذي هي عليه في الطرق الأخرى، وحتى وإن توفرت في المحيط الداخلي للمؤسسة فإنها قد تكلف البنك مصاريف بقيمة أكبر من قيمة منفعتها؛

❖ **صعوبة وضع سلم تنقيط:** نظرا لاعتماد طريقة نقاط المخاطرة على متغيرات كيفية بشكل نسبي، فإنها تجد صعوبة في وضع سلم تنقيط لكل متغير من المتغيرات المدروسة، وحتى وإن سهل القيام بذلك لمجموعة منها فإنه يصعب جمع كل المتغيرات على سلم واحد كما هو في الجدول السابق؛

❖ **إعطاء نفس الوزن لكل المتغيرات،** فإذا كانت كل المتغيرات التي تعتمد عليها طريقة نقاط المخاطرة لها دلالة على وضعية المؤسسة، فإنه لا يمكن أن يكون لديها نفس الوزن للتعبير عن ذلك.[1]

المطلب الثالث: تسيير ومتابعة القرض و تحصيله

أولا: تسيير و متابعة القرض

اعتمادا على نتائج الدراسة الاقتصادية و التشخيص المالي للزبون طالب القرض يتم اتخاذ قرار منح القرض و هذا يتطلب:

[1] ـ بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في علوم تسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2003 ـ 2004 ،ص ص:. 98. 104.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 تحديد الاحتياجات المالية للقرض: من خلال التحليل الدقيق للوضعية المالية للزبون، يتم الوقوف على احتياجاته الفعلية عن طريق تحديد تكلفة القرض الإجمالية في حدود الإمكانيات المالية للبنك علما بأن تكلفة القرض تشمل على عناصر أهمها:

- ❖ مبلغ الفائدة؛
- ❖ العمولة والنفقات.

2 المتابعة المالية للقرض: إن هذه المتابعة تهدف أساسا للتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القرض و متابعة ذلك بكل دقة بحيث يتم الاتفاق على كيفية استخدام القرض و كيفية تسديده...

3 تسيير ملف القرض: حيث يتم تجميع كل الوثائق المتعلقة بالقرض الممنوح في ملف واحد. يشكل أساسا عملية تسيير و متابعة القرض ميدانيا أي العمل على تجسيد ما تم الاتفاق عليه في عقد القرض وما تضمنه هذه الأخيرة على أرض الواقع، ويتم التركيز في هذا المجال على:

- ❖ كيفية صرف القرض؛
- ❖ كيفية استخدام القرض؛
- ❖ كيفية التسديد و تواريخها؛
- ❖ متابعة وضعية الضمانات.

علما بأن الزبون لا يمكن أن يبدأ في استهلاك القرض إلا برخصة القرض

4 المتابعة القانونية للأخطار(المنازعات): قد يترتب على تنفيذ عقد القرض متابعة بعض النزاعات نتيجة إخلال أحد الطرفين بشروط العقد المتفق عليه أو نتيجة عدم التزام المقترض بالوفاء بقرضه عند حلول آجاله

ثانيا تحصيل القرض

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف المعيقة عند المتابعة حيث يجب أن تكون العملية منظمة بشكل جيد لكي لا يتحمل البنك أي تكلفة إضافية. [1]

[1]– محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع، الإسكندرية، 1988، ص ص:288 289.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة:

إن البنوك تتعرض لمخاطر مختلفة يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل. لذلك عمدت البنوك إلى تقدير مخاطر القرض بطرق كلاسيكية المعتمدة على أسلوب التحليل المالي، وطرق الإحصائية التي أثبتت كفاءتها على مستوى البنوك.

ولكن إتاحة الفرصة لاستعمال تلك الطرق لا يعني اختيار إحداها بصفة ذاتية، وإنما يتطلب ذلك إعداد دراسة على كل واحدة منها، وبعد الحصول على النتائج يتم مقارنة نسبة التصنيف الصحيح لكل طريقة مع نسبة التصنيف الصحيح للطريقة الكلاسيكية المستعملة حاليا، وعلى أساس ذلك سيتم معرفة الطرق الإحصائية المقترح استعمالها في البنوك التجارية لتقدير مخاطرة القرض عوض الطريقة الكلاسيكية.

ولكن مهما بلغت درجة فعالية الطريقة المستعملة، فإنه يجب الاعتراف بأنه لا يمكن أبدا إلغاء المخاطرة بصفة كلية وإنما يتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدير خطر قرض وفق طريقة كلاسيكية وإحصائية

في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

للاستشارات

تمهيد :

سنقوم في هذا الفصل بدراسة تطبيقية نلخص فيها قدر الإمكان ما تحصلنا عليه من معلومات أثناء فترة التربص الذي قمنا به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)– مجمع أم البواقي – وتحديدا بفرع إدارة المخاطر أين تتم دراسة ملفات طالبي القروض و معالجتها.

حيث أن دراستنا التطبيقية سوف تتم وفق ثلاث مباحث رئيسية تتمثل في:

المبحث الأول: نبذة تاريخية حول بنك الفلاحة والتنمية ومهامه وأهدافه

المبحث الثاني: القروض الممنوحة والمخاطر التي تتعرض لها وشروط وإجراءات منحها

المبحث الثالث: دور التحليل المالي وطريقة رجال القرض في إدارة المخاطر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية ومهامه وأهدافه

نظرا لأهمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل النشاط الاقتصادي، لذا سنتطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى إنشائه ومراحل تطوره.

المطلب الأول: نشأة البنك، تعريفه وتطوره

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982م، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث نشر القرار في الجريدة رقم 11 في 16 مارس 1982م وحدد قانونه الأساسي.

وقد ظهر هذا البنك في تلك الفترة لأسباب منها:

- ❖ المساهمة في تنمية القطاع ألفلاحي وترتيبه وزيادة مردوديته وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، ورفع مستوى معيشة مكان الأرياف؛
- ❖ دعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية وتمويل المؤسسات الفلاحية واحتياجات القطاع الفلاحي من بناء السدود وحفر الآبار، واستصلاح الأراضي، إضافة إلى قطاع الصيد البحري والغابات.

ثانيا: التعريف بالبنك

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" هو هيئة تنتمي إلى القطاع العمومي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال في التسيير، يرمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. وبما أن البنك أصبح تجاريا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990م الذي ألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر، فهو يحتوي أكثر من 300 وكالة، و31 مجموعة جهوية محلية.

ويقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين:

- ❖ بنك التنمية الذي ينفذ مخططات وبرامج الفلاحة؛
- ❖ بنك إيداع وتوزيع الاعتمادات.

ثالثا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية والريفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بمراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: 1982-1990م

خلال هذه المرحة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

المرحلة الثانية: 1991-1999م

تمكن البنك خلال هذه المرحلة من توسيع نشاطه، ليشمل قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني، كما شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي حيث في:

- 1991م: تم الانخراط في "SWIFT" لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛
- 1992م: تم وضع نظام "SYBV" يساعد على سرعة أداء العمليات البنكية من خلال ما يسمى بـ "Télétraiment"، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية؛
- 1993م: إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية؛
- 1994م: ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب بدر؛
- 1996م: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية في وقت حقيقي؛
- 1998م: بدء العمل ببطاقة السحب بين البنوك (CIB).

المرحلة الثالثة: 2000-2004م

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومختلف القطاعات الاقتصادية، وتم تحقيق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

- 2000م: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي؛
- 2001م: قيام البنك بالتطهير المالي والمحاسبي، والعمل على تقليص مدة العمليات البنكية تجاه الزبائن ، وكذلك حقق مفهوم البنك المجالس مع الخدمات البنكية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ 2004م: تميزت بإدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية، وتتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، وهو يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل البنكي في الجزائر، كما تم العمل على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

المرحلة الرابعة: 2005م إلى يومنا هذا

خلال هذه المرحلة تم إعادة تخصيص البنك في الميدان الفلاحي، وتمويل مختلف النشاطات والمجالات المتعلقة به.

من خلال تعرضنا لمراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية، نستطيع أن نقدمه في نقاط رئيسية هي:

- ❖ يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية؛
- ❖ استعماله لنظام "SWIFT" منذ سنة 1991م؛
- ❖ استعماله لنظام الإعلام الآلي في مختلف عمليات التجارة الخارجية؛
- ❖ الشبكة الأكثر كثافة؛
- ❖ هو بنك شامل وعالمي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- ❖ أول بنك جزائري يطبق مفهوم البنك المجالس مع خدمات مشخصة؛
- ❖ ترتيب الفروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.

المطلب الثاني:مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- ❖ معالجة البيانات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف وخزينة)؛
- ❖ فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا؛
- ❖ المشاركة في جميع مجالات التوفير والإيداع والاحتياط؛
- ❖ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية، والعمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة؛
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي؛
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تتمحور أهداف البنك في النقاط الرئيسية التالية:

- مساهمة البنك في سياسة التنمية وتجديد القطاع الفلاحي بإدخال التحسينات عليه والاستثمار في النشاط الأكثر مردودية؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- يهدف البنك إلى المنافسة مع البنوك الأخرى في مجال تقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل وتوفير أحسن الخدمات للعميل؛
- إيجاد سياسة أكثر فعالية في جمع الموارد.

ثالثا: الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- **حسابات إيداع لأجل:** هو حساب غير مقيد بسندات بنكية، وموجه لأشخاص طبيعيين ومعنويين.
- **حساب الأموال بالعملة الصعبة:** يوضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العامة للبنك.
- **حساب الأموال بالعملة المحلية (الدينار):** يقدر المبلغ بـ 1000دج على الأقل بمعدل فائدة ثابتة تدفع في آخر المدة الزمنية المحدد من طرف البنك.
- **سندات الصندوق:** هو إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمبلغ الأدنى مقدر بـ 1000 دج بفائدة متغيرة.
- **بطاقة بدر:** هذه البطاقة تسمح نقدا عن طريق موزعات أوتوماتيكية متوفرة لدى الوكالات الجزائرية، ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فوائد هذه البطاقات: تسهيل عملية السحب والتي تسمح لصاحبها السحب 24 سا/ 24 سا وحتى في الأعياد وأيام العطل إضافة إلى تجنب الانتظار عند الشباك.

❖ معالجة العمليات البنكية عن بعد وفي أوقاتها الحقيقية.

❖ تسهيل تغيير الحسابات عن بعد.

❖ **دفتر التوفير لبنك بدر**: في إطار تشجيع التوفير والادخار يقوم البنك بفتح دفاتر الأشخاص تسجل فيها مختلف عمليات الإيداع والسحب.

❖ **تمويل الاستثمارات**

- **تمويل قطاع الصيد البحري**: يمول قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك على شكل قروض متوسطة الأجل (07 سنواتà، بفائدة سنوية تقدر بـ 6.5 %).
- **تمويل قطاع الصحة**: مثل فتح عيادة طبية وصيدليات وذلك بشكل قروض لمدة 05 سنوات بمعدل فائدة سنوية تقدر بـ 03.5 % وذلك في المناطق الريفية.
- **تمويل المشاريع الاستثمارية**: والمتمثلة في التجارة وسيارات الإسعاف والصناعات الصغيرة، وهذا تمويل يكون في شكل قروض لمدة 03 سنوات.
- **تمويل مشاريع التنمية الريفية**: مثل تمويل قطاع النقل، وتدعيم مشروع تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالث: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينظم البنك وفق الشكل رقم (03-01) :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

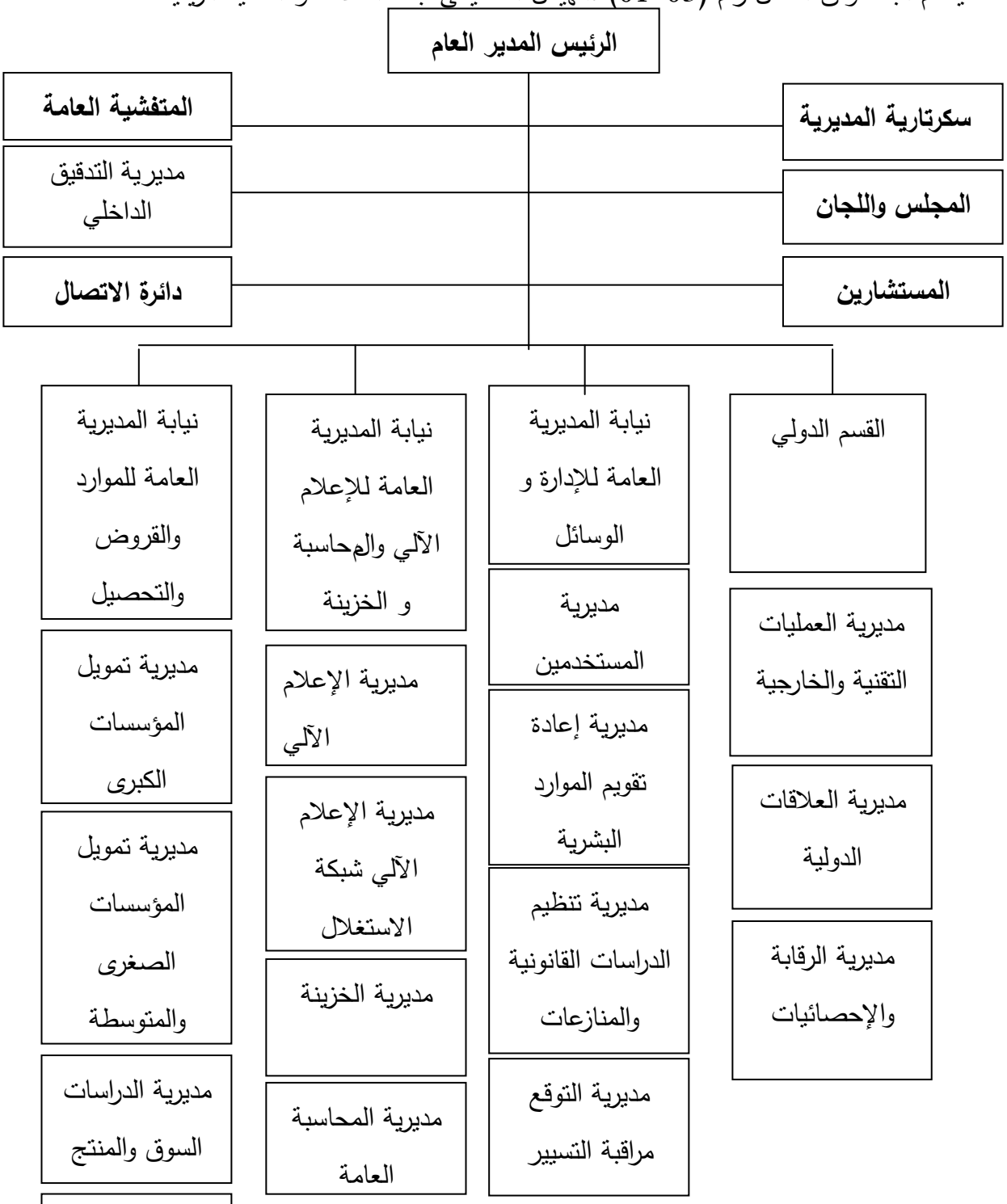

المصدر: استنادا على المعلومات الالكترونية المقدمة من طرف البنك محل التربص.

www.manaraa.com

المطلب الثالث: المجمع الجهوي للاستغلال بأم البواقي

بعد أن تطرقنا إلي بنك الفلاحة والتنمية في المبحث الأول، سنقوم من خلال هذا المبحث إلى تقديم المجمع محل الدراسة، والقروض التي تمنح من طرفه وإجراءات منحها.

أولا: التعريف بالمجمع

(المجمع الجهوي للاستغلال: أم البواقي/ الضلعة) الرمز: 004. تم إنشاؤه سنة 1986م، يشرف على إدارة و مراقبة الوكالات و هي في المجموع تسع (9) وكالات مقسمة على ولايتين هما: خنشلة و أم البواقي ، ويبلغ عدد الموظفين به 40 موظفا، منهم 20 دائمين، و20 مؤقتين، وتتمثل هذه الوكالات في:

- وكالة أم البواقي (وهي وكالة رئيسية) رمزها: 324.
- وكالة عين مليلة رمزها: 322.
- وكالة عين البيضاء رمزها: 325.
- وكالة مسكيانة رمزها: 327.
- وكالة سوق نعمان رمزها: 331.
- وكالة عين فكرون رمزها: 332.

أما بالنسبة لولاية خنشلة، فتضم الوكالات التالية:

وكالة خنشلة (وهي وكالة رئيسية) رمزها: 326.

وكالة قايس رمزها: 339.

وكالة ششار رمزها: 487.

بالإضافة إلى إشراف المجمع على المركز الجهوي لصيانة وخدمات الإعلام الآلي والذي يشرف على أربع (4) مجمعات وهي بسكرة، باتنة، ورقلة، تبسة.

ثانيا: نشاطات المجمع

من بين النشاطات التي يقوم بها المجمع ما يلي:

- يلعب دور الوسيط بين الوكالات المحلية التابعة للمجمع وبين الهيئات المركزية التابعة لـ BADR؛
- مراقبة اليوميات المحاسبية للوكالات ومتابعة استقبالها؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ❖ الموافقة النهائية على طلبات منح القروض بمختلف أشكالها المقدمة من طرف الوكالات؛
- ❖ مراقبة وتسيير الحسابات: حيث يتم تقديم الإحصائيات والميزات بشكل شهري؛
- ❖ إعداد أجور الموظفين بالإضافة إلى أجور مستخدمي مختلف الوكالات؛
- ❖ السهر على متابعة وتنفيذ وإدارة المشاريع الاستثمارية الكبرى مثل بناء وكالة جديدة وإعادة تجهيزها.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال:

تتواجد بالمجمع المصالح التالية:

1- مصلحة الأمن والوسائل العامة

مسيرة من طرف رئيس مصلحة، وهو المسؤول على ما يلي:

- ❖ متابعة ومراقبة ميزانيتي التسيير والتجهيز للمجمع وللوكالات التابعة له؛
- ❖ تسيير مخزون المواد الاستهلاكية (الورق الأقلام...)؛
- ❖ تحسين جودة المباني الإدارية والسكنية التابعة للبنك؛
- ❖ صيانة الممتلكات المنقولة والعقارية ذات الطابع المهني أو الطابع الاجتماعي؛
- ❖ التكفل بمختلف مصاريف المجمع.

2- مصلحة التحصيل

مسيرة من طرف رئيس مصلحة وهو مختص في ما يلي:

- ❖ متابعة تنفيذ قرارات العدالة الصادرة لمصلحة البنك؛
- ❖ تقييم المهام الموكلة للمحامين، والمستشارين، وأعوان العدالة (موثق، محضر قضائي، خبير، محافظ مزاد ، خبير قضائي)؛
- ❖ متابعة تحصيل تعويضات صندوق الضمان؛
- ❖ إعداد تقارير للمصالح العليا المختصة.

3- مصلحة الإعلام الآلي

مسيرة من طرف رئيس مصلحة وهو مكلف بما يلي:

- ❖ تسيير أجهزة الإعلام الآلي التابعة للمجمع وكذا للوكالات؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التمويل الدوري لقطع الغيار المستهلكة الخاصة بتسيير أجهزة الإعلام الآلي للوكالات والمجمع؛
- التدخلات في عين المكان، وصيانة العمليات من ناحية البرامج أو العتاد؛
- التنسيق مع المصالح المختصة حول التسيير الحسن لشبكة الاتصال.

4- مصلحة متابعة الأخطار

هي هيئة مكلفة بمتابعة التزامات البنك، بحيث تضطلع بما يلي:

- متابعة القروض الممنوحة إلى الزبائن تقنيا، وذلك بالتنقل إلى مكان التمويل، ومعاينة وجود العتاد الممول؛
- التنسيق مع مجموع الوكالات التابعة لها للحرص على حسن سيرورة المشاريع الممولة.

5- مصلحة القروض

تعمل على ما يلي:

- دراسة ملفات طلب القروض؛
- دراسة المخاطر؛
- منح الموافقة النهائية للطلب على القروض.

6- المصلحة الإدارية

تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

- تسيير الموارد البشرية مثل: الغيابات، التوظيف العطل، الأجرة والمنح؛
- ضمان الأمن للمصالح المادية والشخصية وللوكالات التابعة؛
- متابعة الإحصاءات والتكفل بعملية الجرد المادي وتحديث السجلات الخاصة بذلك؛
- متابعة ومراقبة ودراسة ميزانية البنك، وإعداد الميزانيات التقديرية؛
- متابعة التصريحات الجبائية منها التصريح الدوري (G50) الخاص بالوكالات، يتم تسديدها قبل 20 من الشهر، والبنك يسدد هذه الضريبة على شكل تسبيقات لأن رقم الأعمال المصرح به يعود إلى الدورة السابقة، ويتم تسوية الوضعية في شهر مارس الموالي.

7- مصلحة القانون والمنازعات

مهمتها الإشراف ومساعدة الوكالات في المجال القانوني، والدفاع على مصالح البنك أمام الغير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ❖ التكلف بملف المنازعات المتعلق بالمجمع وكذا بالوكالات التابعة له؛
- ❖ مراقبة احترام التصريح بالممنوعين من استعمال الشيكات بالنسبة للعملاء.التحصيل بقوة القانون.

8- مصلحة الأرشيف

مهمتها تكوين وإعداد مكتبة وثائق خاصة بالمجمع وكذا بالوكالات تتمثل في:

- ❖ النصوص التشريعية؛
- ❖ قوانين البنك المركزي؛
- ❖ تسيير أرشيف المجمع والوكالات التابعة (اليوميات المحاسبية للمجمع، الملفات)؛
- ❖ إعداد التقارير للهيئات العليا.

9- مصلحة المحاسبة في المجمع

تعتبر مصلحة المحاسبة من المصالح الهامة في المجمع، حيث يتم على مستوى هذه المصلحة تحويل البيانات المالية إلى معلومات مرتبة ونافعة، تساعد الإدارة عند الاطلاع عليها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. كما أن مصلحة المحاسبة تعتمد في عملها على السرية المهنية.

الشكل رقم (03-02): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي لاستغلال

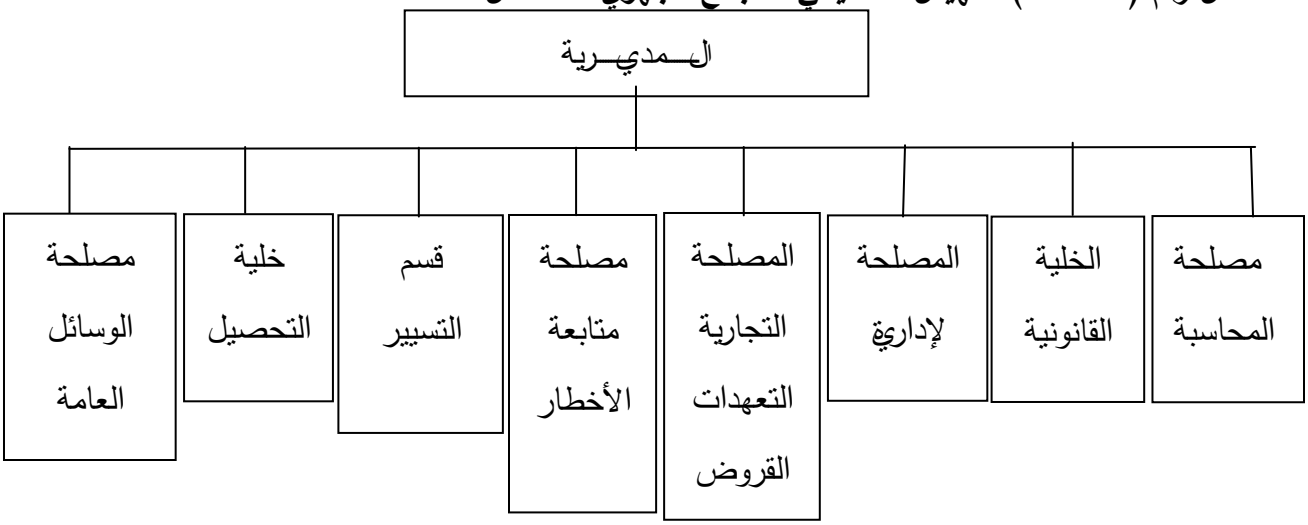

المصدر: استنادا على المعلومات الالكترونية المقدمة من طرف البنك محل التربص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:القروض الممنوحة والمخاطر التي تتعرض لها وشروط وإجراءات منحها

تعتبر القروض من أهم أنشطة البنك وأخطرها في نفس الوقت، لذلك سنتحدث عن أنواع القروض التي يمنحها BADR، ومخاطر هذه القروض والإجراءات والشروط المفروضة على العميل للحصول على القرض.

المطلب الأول: القروض الممنوح من طرف المجمع

إن أهم القروض التي يستطيع بنك BADR تقديمها حسب طبيعة التجارية للبنك وتخصصه في القطاع الفلاحي فمختلف القروض التي يقدمها تساهم وتساعد في إنجاح عمل الفلاح خلال الدورة الإنتاجية أو الاستغلالية له .

ومن هنا يكون الإشكال المطروح يدور حول أدوات التمويل التي يمكن للفلاح استغلالها لمواصلة نشاطه وحصول البنك على عائد معقول نتيجة منح القرض و بأقل مخاطرة.

حيث في سنة 2005 جاء قانون يبين الإطار القانوني للبنك يحتوي على قواعد تبين المهن والحرف التي يجب تمويلها من طرف البنك (الفلاحين، أأصحاب المستعمرات الفلاحية، تربية الدواجن، تربية الأبقار و الأغنام...) بالإضافة إلى تمويل الزبائن القدماء التابعين للقطاع التجاري ويتمتعون بسمعة جيدة لدى البنك.

ومن القروض التي يستطيع البنك تقديمها:

1 -**قروض حسب المدة:** تنقسم إلى

1 ـ 1 قروض قصيرة الأجل؛

1 ـ 2 قروض متوسطة الأجل.

أما بالنسبة للقروض الطويلة الأجل فهي غير موجودة لأن البنك يختص في تمويل الدورة الاستغلالية للفلاح و تكون دورته الإنتاجية قصيرة أو متوسطة.

2 -**قروض من حيث طبيعة التمويل:** تنقسم إلى قروض استثمارية، قروض استغلالية.

2-1 قروض استثمارية: هي قروض موجهة لشراء الآلات ومعدات أو بناء الدواجن.

2-2 قروض استغلالية: وهي الخاصة بتمويل النشاط الذي يتم خلال الدورة الإنتاجية ومنها القروض الموسمية التي تمنح للفلاحين لشراء الحبوب، العلف للحيوانات لفترة أقل من سنة.

3 -**قروض حسب طبيعة النشاط:** سواء كان النشاط صناعي أو تجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تمنح كفالات المتعلقة بقطاعات عمومية أو ضمانات حسن الأداء مثل تسبيقات على البضائع، وهي نوع من القروض القصيرة الأجل وقرض الرفيق وقرض التحدي وهما نوعان جديدان.

المطلب الثاني:المخاطر التي تتعرض لها القروض الممنوحة من طرف BADR

أولا: مخاطر قروض استثمارية

إن القروض الاستثمارية موجهة خصيصا لتمويل الآلة الإنتاجية للمؤسسة، وهي طويلة الأجل بطبيعتها. ومن بين مخاطر قروض الاستثمار ما يلي :

1 **مخاطر عدم استعمال استثمار مدروس:** إذ أن البنك قد يكون أخطأ في الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع الاستثماري، و بالتالي فإن عدم نجاح هذا المشروع و عدم تحقيقه الأرباح المتوقعة منه يجعل المستثمر في حالة عدم القدرة على السداد و بالتالي تحقق خطر القرض بالنسبة للبنك.

2- **مخاطر عدم تحقيق عائد:** فطالب القرض الاستثماري يقوم بتزويد البنك بكل المعلومات المتعلقة بالمشروع الاستثماري، و على هذا الأساس يقوم البنك بدراسة الميزانية التنبؤية لمدة 5سنوات لهذا المشروع فإذا تحققت العوائد المتوقعة فهذا جيد بالنسبة للمستثمر و البنك، أما في حالة عدم تحقيق العائد المرجو فإن البنك سيواجه خطر القرض.

3- **مخاطر تدهور حالة العملة في غير صالح المستثمر:** فالمستثمر الذي يتحصل على قرض استثماري بالعملة الأجنبية، قد تواجه هذه العملة تدهور في قيمتها و استمرار هذا التدهور يضع المستثمر وضع صعب بحيث أن قيمة العوائد التي كانت متوقعة في بداية طلب القرض لن تكون نفسها بعد تدهور سعر الصرف.

4- **مخاطر ضعف المبيعات:** و هذا الخطر يواجه المستثمر الذي في بداية نشاطه، أي أن المنتوج الذي يطرحه في السوق جديد و لا يشهد إقبال عليه. و بالتالي ستكون نسبة المبيعات منخفضة و إلى غاية تقبل المنتوج من قبل السوق و المستهلك فإن البنك سيتعرض إلى خطر القرض بسبب عدم قدرة المستثمر على تحقيق عوائد كبيرة.

ثانيا: مخاطر قروض الاستغلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن قروض الاستغلال موجهة لتمويل نشاط استغلالي(أي خلال الدورة الاستغلالية)، ويمكن أن يكون هذا القرض موجه لتمويل الزبائن أو المخزون، أو لتمويل الخزينة. و يكون هذا التمويل لتغطية عجز مؤقت تواجهه المؤسسة، وتنتج عن هذه التمويلات مخاطر من بينها:

1-مخاطر الشيء الممول: فإذا كان القرض الاستغلالي موجه إلى تمويل مخزون و كان هذا الأخير لا يحقق عائد كما هو متوقع، فإن المؤسسة سوف تعجز عن تسديد الدين و بالتالي فإن البنك سيتعرض إلى خطر عدم التسديد.

2 مخاطر المنافسة: إذا كان القرض الاستغلالي يمول سلعة ما، وكان هذا النوع من السلع يشهد منافسة ، فإنه إذا لم تقم المؤسسة ببيع هذه السلعة خلال الدورة الاستغلالية فإنها لا تستطيع تسديد قيمة القرض.

3- مخاطر الزبون: فالمستثمر قد يواجه زبائن مشكوك فيهم، و بالتالي فإن المستثمر لا يستطيع تسديد قرضه باعتبار أن مستحقاته لدى الغير و لم يتم تحصيلها.

المطلب الثالث: شروط وإجراءات اللازمة لمنح القرض

أولا: الشروط اللازمة لمنح القرض

يراعي البنك عدة شروط عند إقدامه لمنح القرض، وهي تتعلق أساسا بالشخص المقترض و نوع النشاط الذي طلب من أجله القرض ومن بين هذه الشروط نجد:

1- **أهلية الزبون:** يشترط على الزبون أن يتمتع بالأهلية سواء ببلوغه سن19 فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالإطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، مما يساعد البنك على ضمان حقوقه أمام القضاء إن استلزم الأمر.

2- **سمعة العميل:** إن السمعة الحسنة للعميل تجعله موضع ثقة بالنسبة للبنك، كأن يكون العميل دون سوابق عدلية أو معاملاته مع البنك أو مع غيره تشهد على سمعته الحسنة.

3- **القدرة المالية:** على العميل أن يكون ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة ، حيث أن مساهمة بنك BADR داخل الوطن محدودة بنسبة 70% لأي مشروع، وفي حالة مشروع خارج الوطن يكون بنسبة 60% والباقي تمويل ذاتي للمؤسسة.

4- **خدمة المجتمع:** على المشروع أن يكون متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- **الدراسة المالية:** من أهم الشروط الواجب توفرها،لأن قبول الطلب أو رفضه يتوقف على هذه الدراسة.

ثانيا:إجراءات منح القرض

يختلف التمويل حسب المتعامل مع البنك والنشاط المراد تمويله، وبهذا تختلف تركيبة الملف وعموما فإن الملف عادة يتكون من الوثائق التالية:

- ❖ طلب خطي(أنظر الملحق رقم 01)؛
- ❖ محضر مدقق الحسابات؛
- ❖ السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها؛
- ❖ وثائق تعبر عن الوضعية الجبائية لطالب القرض أنظر الملحق رقم 12 ؛
- ❖ ميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات الأخيرة بالنسبة للمشاريع؛
- ❖ الضمانات المقدمة من طرف العميل؛
- ❖ القروض المرجوة التي يطلبها العميل؛
- ❖ شهادة إثبات وضعية الصندوق الوطني للتأمين؛
- ❖ بطاقة تقنوا اقتصادية تبين أهداف المشروع على مدى 3 سنوات قادمة و وصف لحالة المؤسسة الحالية والمستقبلية؛
- ❖ شهادات عدم المديونية من البنوك الأخرى.

وبعد تقديم الملف يقوم البنك بالخروج إلى الميدان للتأكد من حجم المشروع، وجديته، وفي الأخير ينتهي بإنشاء محضر من طرف خبير ومن طالب القرض.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي وطريقة رجال القرض في إدارة المخاطر

تختلف طريقة تقييم وتقدير مخاطر القروض وذلك راجع للعميل، ونوع القرض الذي سيطلبه، ويكون التحليل للمعطيات المقدمة من طرف العميل على مستوى البنك عن طريق جهاز الكمبيوتر المزود ببرامج تقوم بهذه العمليات، بعد أن يقوم المختص بإدخال البيانات إلى الجهاز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: دراسة وتحليل القوائم المالية

أولا: دراسة الوثائق المحاسبية

1 -الوثائق المحاسبية

ترتكز هذه المرحلة حول دراسة مختلف الوثائق المحاسبية المكونة للملف المالي والمتمثلة في:

1 -1 القروض المرجوة من طرف العميل(أنظر الملحق رقم02)

حيث تمثل مجموع القروض المرجوة من طرف العميل 351293030.00 دج.

1-2 الضمانات المقترحة من طرف العميل (أنظر الملحق رقم03)

مبلغ الصفقة المرهونة تم تحديده من طرف صاحب المشروع وتقدر ب 906196000. مدة الضمان تمتد لمدة سنة إلى غاية رفع اليد.

1-3 ميزانية تقديرية لمخطط الخزينة وجدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2008

يرفق العميل ميزانية تقديرية لنشاطه في السنة التي طلب فيها القرض، وذلك ليبين وضعية الخزينة في هذه السنة.

حيث نلاحظ من خلال الملحق رقم **04** الخاص بمخطط الخزينة:

- ❖ مخطط الخزينة المقدم من طرف العميل خاص بتمويل صفقتين سبق التعاقد بشأنها مع هذه المؤسسة. خلال الثلاثي الأول للخزينة يمثل رصيد سلبي، وذلك بسبب تكليف العادية وذلك مقارنة بالمداخي ل، هذه العقبة تم اجتيازها بمجرد استلام تحصيلات في ثلاثي الثاني؛
- ❖ مخطط الخزينة يبين خزينة تراكمية سلبية خلال ثلاث ثلاثيات أولى. وهي نتيجة مباشرة للفارق الزمني بين الأشغال المنجزة و التحصيلات (أجال الدفع ثلاثة أشهر)؛
- ❖ الوضعية تتحسن خلال الثلاثي الأخير باستلام التمويلات.

ويبين لنا جدول حسابات النتائج التقديري أنظر الملحق رقم05

- ❖ أن رقم الأعمال لسنة 2007 قدر بـ 645736400دج، وتجاوز خلال سنة 2008 إلى مبلغ 2202815837دج أي بزيادة قدرها 2.41%؛
- ❖ النتيجة الصافية في حد ذاتها ارتفعت من 373837754 سنة2007الى17208669 سنة2008؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ نمو رقم الأعمال ونجاعة النتائج خلال دورة واحدة هي وضعية يمكن تحقيقها.

1 3 الميزانيات المحاسبية

حيث أرفق العميل ثلاث ميزانيات محاسبية، وثلاث جداول حسابات النتائج لسنوات 2005، 2006، 2007 على التوالي.

1-3-1 ميزانية محاسبية لسنة2005 أنظر الملحق رقم 06.

1-3-2 ميزانية محاسبية لسنة 2006 أنظر الملحق رقم 07.

1-3-3 ميزانية محاسبية لسنة2007 أنظر الملحق رقم 08.

1-3-4 جدول حسابات النتائج لسنة 2005 أنظر الملحق رقم 09.

1-3-5 جدول حسابات النتائج لسنة 2006 أنظر الملحق رقم 10.

1-3-6 جدول حسابات النتائج لسنة 2007 أنظر الملحق رقم 11.

ثانيا: التحليل المالي للوثائق

ويكون ذلك عن طريق تحليل الميزانيات المالية، وقراءتها في شكل نسب مالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

1 الميزانيات المالية لثلاث سنوات أنظر الملحق رقم 13.

جدول رقم (03-05): الميزانية المالية للأصول

السنوات / البيان	2005	2006	2007
أصول ثابتة			
استثمارات	206356703	166634333	352191948
أصول ثابتة أخرى	53451469	129899461	187905972
المجموع 1	**259808172**	**296533794**	**540097920**
أصول متداولة			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخزون تسبيقات الاستغلال+عملاء نقديات	45613986 450813674 22622273	22007919 482361669 31467741	62037399 504987584 20907599
المجموع 2	**519049933**	**535837329**	**587932582**
مجموع1+2	**778858105**	**832371123**	**1128030502**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك.

جدول رقم (3-6): ميزانية مالية للخصوم

البيان	السنوات		
	2005	**2006**	**2007**
أموال دائمة رأس مال جماعي نتيجة الدورة	85212026 11168991	91430447 16961508	343738911 17208669
مجموع رأس مال	**96381017**	**108391955**	**360947580**
دائنو الاستثمار+ديون اتجاه الشركاء والشركات	271841688	189531383	404045253
المجموع1	**368222705**	**297923338**	**764992815**
خصوم متداولة موردون+مدينو استغلال+مبالغ محتفظ بها لحساب سلفيات مصرفية	276313723 134321677	275127989 259319796	261998454 101037687
المجموع2	**410635400**	**534447785**	**363037687**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموع1+2	778858105	832371123	1128030502

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك.

2 تحليل النسب المالية أنظر الملحق رقم14.

ويتم التحليل عن طريق النسب التالية:

1 نسب الخزينة

❖ **حساب رأس المال العامل =أموال دائمة- أصول ثابتة.**

- رأس مال عامل لسنة2005= 259808172-368222705 =108414533.
- ارأس مال عامل لسنة2006=296533794-297923338 =1389544
- رأس مال عامل لسنة2007=540097920-764992815 =224894895.

❖ **حساب احتياج في رأس مال عامل=قيم الاستغلال+قيم غير جاهزة+ديون قصيرة الأجل ماعدا سلفيات مصرفية.**

- احتياج في رأس مال عامل لسنة2005=276313723-450813674+450813674 =220113937.
- احتياج في رأس مال عامل لسنة2006=275127989-482361669+22007919 =229241599.
- احتياج في رأس مال عامل لسنة2007=261998454-504987584+62037399 =305026529.

❖ **حساب الخزينة= رأس مال عامل- احتياج في رأس مال عامل.**

- حساب الخزينة لسنة2005=220113937-108414533

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.111699404-=

- حساب الخزينة لسنة2006=1389544-229241599

.227852055-=

- حساب الخزينة لسنة2007=224894895-305026529

.80131634-=

التعليق

نلاحظ أن رأس مال عامل للسنوات الثلاثة موجب وهذا يعني أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان نتج عن زيادة أموال دائمة عن قيمة أصول ثابتة، وهذا الهامش مخصص لمواجهة المخاطر المرتبطة بالـــدورة الاستغلالية.

نلاحظ أن المؤسسة لا تحتاج للأموال لان قيم موجبة وترتفع من سنة إلى أخرى .

إن الارتفاع النسبي لرأس مال عامل في سنة 2007 أدى إلى ارتفاع الخزينة مقارنة مع السنتين السابقتين، لكن الخزينة تبقى سالبة وذلك راجع إلى أن الاحتياج في رأس مال العامل أكبر من رأس مال عامل، أي أن الديون لا تغطي احتياجات الدورة وبالتالي المؤسسة بحاجة إلى أموال إضافية لتغطية العجز.

2- نسب السيولة

❖ **نسبة السيولة العامة=أصول متداولة/ديون قصيرة الأجل**

- نسبة السيولة العامة لسنة2005=519049933/410635400

1.26 =

- نسبة السيولة العامة لسنة2006=535837329/534447785

1 =

- نسبة السيولة العامة لسنة2007=587932582/363037687

1.62=

❖ نسبة السيولة الفورية= المتاحات / الديون قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة الفورية لسنة2005=22622273/410635400

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.22 =

- نسبة السيولة الفورية لسنة2006=534447785/31467741

0.00 =

- نسبة السيولة الفورية لسنة2007=363037687/20907599

0.40 =

التعليق

نلاحظ أن المؤسسة لديها سيولة تحميها من خطر عدم سداد ديونها، وهذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة وهي في معظمها مقاربة للواحد، لكنها في سنة 2006 منخفضة مقارنة مع 2005 و2007

3 نسب الهيكلية

❖ **نسبة التمويل الدائم= أموال دائمة / أصول ثابتة**

- نسبة التمويل الدائم لسنة2005=368222705 / 259808172

1.14 =

- نسبة التمويل الدائم لسنة2006=297923338 / 296533794

1.00 =

- نسبة التمويل الدائم لسنة2007=764992815 / 540097920

1.41 =

❖ **نسبة التمويل الخارجي (القدرة على السداد)= مجموع الديون / مجموع الأصول**

- نسبة التمويل الخارجي لسنة2005= 682477088 / 778858105

0.87 =

- نسبة التمويل الخارجي لسنة2006= 723979168 / 832371123

0.86 =

- نسبة التمويل الخارجي لسنة2007= 767082922 /1128030502

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.68 =

❖ **نسبة الاستقلالية المالية= أموال خاصة / ديون**

- نسبة الاستقلالية المالية لسنة2005=108391955 /682477088

0.15=

- نسبة الاستقلالية المالية لسنة2006=96381017 /723979168

0.13=

- نسبة الاستقلالية المالية لسنة2007= 360947580 / 767082922

0.47=

التعليق

نسب التمويل الدائم: باعتبار أن هذه النسبة أكبر من الواحد على امتداد السنوات الثلاثة، فإن رأس مال عامل موجب، و ارتفاع نسبة التمويل الخارجي يعني زيادة عبء الفوائد و هذا يعني أن المؤسسة غير مستقلة

نسبة الاستقلالية : يستحسن أن تكون هذه النسبة أقل من(50 %) وخاصة في السنوات الأولى الثانية ، و هذا يعني أن المؤسسة مشبعة بالديون، ولا يستطيع الحصول على قروض إضافية.

4 ـ نسب المردودية

❖ **نسبة المردودية المالية= نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة**

- نسبة المردودية المالية لسنة 2006=16961508 / 91430447

%5=

- نسبة المردودية المالية لسنة2007=17208669 / 343738911

%19=

❖ **نسبة المردودية الاقتصادية**= الربح الصافي / مجموع الأصول

- **نسبة المردودية الاقتصادية لسنة2006**=832371123/16961508

%0.3=

- نسبة المردودية الاقتصادية لسن2007= 1128030502/ 17208669

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.13=

التعليق

نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال : في ارتفاع محسوس، مردودية المبيعات في تحسن، فعلى الرغم من الزيادة في رقم الأعمال سنويا، فإن النتيجة الصافية تزيد بالمقدار الذي يجعل النسبة في تزايد.

المردودية الاقتصادية: نلاحظ انخفاض في هذه النسبة و هذا ما يترجم على عدم فعالية الأصول المتاحة ، فعلى الرغم من الزيادة في رقم الأعمال سنويا،

نسبة المردودية المالية: في انخفاض مستمر لكون الأموال الدائمة في ارتفاع مستمر.

5ـ نسب النشاط

❖ **معدل دوران العملاء=(رقم الأعمال / متوسط العملاء)×360**

- معدل دوران العملاء لسنة2005=(424920891 / 172776775)×360

=138.20يوم

- معدل دوران العملاء لسنة2006=(467329452 / 80636996)×360

=194.49يوم

- معدل دوران العملاء لأسنة2007= (645736400 / 35172376)×360

=147يوم

❖ **معدل دوران الموردون= (رقم الأعمال / متوسط الموردون)×360**

- معدل دوران الموردون لسنة2005=(424920891 / 152776775)×360

=80.28 يوم

- معدل دوران الموردون لسنة2006=(467329452 / 80636996)×360

= 139.81 يوم

- معدل دوران الموردون لسنة2007=(645736400 / 35172376)×360

=29.59 يوم

التعليق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدة دوران عملاء : نلاحظ أنها أكبر من 90 يوم هذا يدل على ضعف سياسة التحصيل في المؤسسة فهي تتحصل على سيولة من الزبائن بأطول وقت، هذا قد يؤدي بها إلى الوقوع في نقص السيولة.

مدة دوران الموردون : نلاحظ أن هذه النسبة أقل مقارنة مع مدة دوران العملاء مما يدل على عدم توفر سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب.

التقييم الأولي للمشروع

بناء على طلب القرض المقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة أم البواقي، والمرفق بملف طلب القرض المتضمن كل من الدراسة التقنو اقتصادية وكذا القوائم المالية الأساسية والمتمثلة في الميزانيات المحاسبية التقديرية وكذا جداول حسابات النتائج التقديرية لثلاثة سنوات الأولى وبعد إجراء الدراسة المالية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية المذكورة أعلاه فإنه قد تم التحصل على المعلومات التالية:

- ❖ في عام 2006، زيادة صافية في إجمالي الميزانية بنسبة 7%، نتيجة مباشرة للأموال الموظفة لأكثر من عام أما مستحقات الاستثمار فقد ارتفعت من 53451469دج إلى 129899461دج؛
- ❖ في عام 2007، انخفضت الميزانية الإجمالية إلى 1128030502 وتمثل زيادة بنسبة35%.

مقارنة بتقرير السنة المالية الفارطة هذه الزيادة تتميز ب:

- تحقيق استثمارات جديدة(شراء عتاد النقل وأموال موظفة لأكثر من عام)؛
- إعادة تقييم الميدان؛
- زيادة رأس مال المؤسسة بدمج كامل فرق إعادة التقدير.

المطلب الثاني: طريقة رجال القرض

تعتمد طريقة رجال القرض في تقديرها لمخاطرة القرض على نموذج تم وضع صياغته بناءا على التجارب المتراكمة لأخصائيين في مجال الإقراض، ويتخذ ذلك النموذج من ثلاث عوامل أساسية كمعايير تقيم من خلالها وضعية المؤسسة مستقبلا، بما في ذلك العامل المالي لتوضيح حالتها المالية والعامل الاقتصادي لدراسة وضعها التنافسي والعامل الشخصي لتقييم كفاءة عمالها و مردوديتهم . ومن أجل الحصول على تحليل شامل ومنسجم، فقد تم إسناد معامل ترجيح لكل معيار مدروس وذلك حسب أهميته، للتوضيح أكثر سيتم عرض كيفية معالجة كل عامل من العوامل المدروسة وكيفية اتخاذ القرار بشأن المؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا:العامل المالي أنظر الملحق رقم15

لدراسة المركز المالي للمؤسسة، تعتمد طريقة رجال القرض نسب مالية، ويتم معالجتها كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-05):تحليل العامل المالي

تحليل التوازن المالي			
المعيار	**الترجيح**	**العلامة المسندة**	**العلامة المرجحة**
نسبة رأس مال عامل=أموال دائمة/أصول ثابتة	35	1	0
❖ نسبة الاحتياج إلى رأس مال عامل= أصول متداولة/ ديون قصيرة الأجل	40	6	2
نسبة الخزينة=رأس مال عامل/احتياج في رأس المال العامل	25	5	1
علامة التوازن		**4**	

تحليل نسب الهيكل			
المعيار	**الترجيح**	**العلامة المسندة**	**العلامة المرجحة**
نسبة درجة الاهتلاك=الاهتلاك/ أصول الثابتة	20	4	0.80
نسبة التمويل الخارجي=مجموع الديون/ أموال دائمة	20	4	0.80
نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل	20	1	0.20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة خطر التصفية=صافي الأصول /إجمالي الأصول	30	3	0.90
نسبة خطر التشغيل=الأصول المتداولة/ المخزون+قيم جاهزة	10	3	0.30
العلامة	**3**		
نسب النشاط			
المعيار	**الترجيح**	**العلامة المسندة**	**العلامة المرجحة**
زمن تحصيل الزبائن=متوسط العملاء+ متوسط أوراق القبض/رقم الأعمال مع الرسم	25	6	1.50
زمن دوران الموردين=متوسط الموردين+متوسط أوراق الدفع/المشتريات مع الرسم	25	2	0.60
نسبة مخاطر النشاط=رأس مال عامل/رقم الأعمال*360	20	3	0.60
نسبة التكامل=نفقات المستخدمين/ قيمة مضافة	15	4	0.15
نسبة الإدماج ونفقات المستخدمين=النفقات المالية/ القيمة المضافة	15	1	0.15
العلامة	**3.35**		
نسب المردودية	**الترجيح**	**المعيار**	**العلامة المرجحة**
المردودية المالية	35	2	0.70
المردودية التجارية	40	5	2.00
المردودية الاقتصادية	25	4	1.00

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلامة	3.70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المجمع

ثانيا: العامل الاقتصادي أنظر الملحق رقم16

لتوضيح الرؤية حول الوضع التنافسي للمؤسسة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، سيتم الاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم (03-06):تقييم قطاع النشاط

الموضوع	الترجيح	المعيار	علامة الترجيح
الوضع	20	2	0.40
القطاع الفرعي	20	2	0.40
السوق	30	3	0.90
توقعات	20	2	0.40
العلامة	**2.30**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة **من البنك.**

ثالثا: العامل الشخصي أنظر الملحق رقم 17

حيث يرتبط بكفاءة المسيرين، قدرات المستخدمين ومدى وجود انسجام بين مختلف الطبقات العمالية ونوضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(03-07):تقييم إدارة المؤسسة

الموضوع	الترجيح	المعيار	علامة مرجحة
الموارد	40	2	1.20
القانوني	30	52	0.90
التسيير	30	3	0.90
العلامة	**2.30**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحسب النسب للسنوات الثلاثة ثم يتم جمعها وقسمتها على عدد السنوات وبذلك نحصل على نسبة ثم نبحث أين تنتمي في جداول العلامات التالي:

جدول رقم(03-08):جدول العلامات

المعايير	النسبة	مجال العلامة المسندة						
		1	2	3	4	5	6	العلامة
نسبة رأس المال العامل	1.28	أكثر من 1.2	أكثر من 1.1 أقل من1.2	أكثر من1 أقل من1.1	أكثر من 0.9 أقل من1	أكثر من0.8 أقل من 0.9	أقل من 0.8	1
نسبة الاحتياج إلى رأس مال عامل	1.99	أقل من0.8	أكثر من0.8 أقل من0.9	أكثر من 0.9 أقل من1	أكثر من1 أقل من 1.2	أكثر من1.1 أقل من1.2	أكثر من1.2	6
نسبة الخزينة	0.41	أكثر من 1.3	أكثر من1.2 أقل من 1.3	أكثر من 1.1 أقل أكثر من1.2	أكثر من1 أقل من1.1	أكثر من0.9 أقل من1	خزينة سالبة	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من البنك.

حيث تطبق هذه الطريقة على كل العوامل المذكورة سابقا حيث لكل عامل علامات خاصة به.

وتحسب العلامة المرجحة كالتالي:

العلامة المرجحة= (الترجيح*العلامة المسندة)/100.

- العلامة المرجحة لرأس المال العامل= (35×1)/100=0.35

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العلامة المرجحة للاحتياج في رأس المال العامل=(40×6)/100=2.40
- العلامة المرجحة للخزينة=(25×5)/100=1.25

ثم نقوم بعد ذلك بحساب النقطة التوازنية

النقطة التوازنية= العلامة المرجحة لرأس المال العامل+ العلامة المرجحة للاحتياج في رأس المال العامل+ العلامة المرجحة للخزينة.

النقطة التوازنية=0.35+2.40+1.25=4

التقييم للقطاع =مجموع العلامات القطاع/عدد العلامات.

التقييم للقطاع المالي= 3.70 +4+3+3.35/100=3.46

رابعا: تصنيف خطر المقترض أنظر الملحق رقم18

العلامة النهائية=(التقييم لقطاع النشاط * الترجيح لقطاع النشاط+تقييم لإدارة المؤسسة* الترجيح لإدارة مؤسسة+تقييم للتحليل مالي*الترجيح للتحليل المالي)/3.

العلامة النهائية=(2.30*25+3*25+3.46*50)/3=3.06

وتقارن هذه النقطة مع نقاط الجدول، حيث يأخذ الأرقام من 1 الى6 ويكون مرتب حسب درجة الخطر، والعلامة 3 يكون موقعها في الجدول متوسط.

تقييم المؤسسة

صنف نظام التصنيف هذا المتعهد ب03 تم التحصل على هذه العلامة من المعلومات المقتطعة من ثلاث مجموعات كبرى المستأنفة أعلاه.

1-النشاط

1 ǂ لقطاع تم تقييمه ب02 نظرا ل:

1 ǂ- 1 أهمية قطاع العمارة أين يكون الطلب حاضرا نظرا لسياسة الدولة خاصة مع انطلاق برنامج الدعم الاقتصادي إنجاز واحد مليون مسكن قبل 2009، إنجاز طريق شرق/غرب، إنجاز عدة ورشات بناء ، على الصعيد الوطني الإقليمي والمحلي معا وطرقات أخرى وطنية أو محلية.

1 ǂ- 2 تم تقييم السوق ب03خاصة بسبب:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدد أعوام تواجد المؤسسة (23 سنة)؛
- عدد المشاريع المنجزة على الصعيد الوطني؛
- التصنيف المهني للمؤسسة(الرتبة المسندة حاليا 05 صالحة 03سنوات).

العلامة المتحصل عليها من أجل النشاط : 203

2 -الإدارة

2-1 الموارد: تم تقييمها ب03 وتمثل الموارد المقبولة خاصة بسبب:

- خبرة المسير: هذا الأخير له معارف كبيرة فيما يخص مجال الإدارة (23 سنة من الخبرة) زيادة على ذلك عمر المدير (65 سنة)؛
- الإدارة الجيدة المصادق عليها للمدير نظرا للسياسة التي يتبعها في التأطير والتنظيم. وبالفعل، فقد استعان بطرف ثالث من أجل كفاءاته التقنية، والذي يشرف على الأعمال في ورشات البناء.

2-2 القانوني: قيمنا هذا المعيار ب03 نظرا ل:

- الشكل القانوني للمؤسسة: الهدى مؤسسة معروفة وهي شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال وصل إلى 317.000.000دج عام 2007؛
- لا تطالب الشركة إلا بالتمويل البنكي؛
- لا تنتمي الهدى لأي مجموعة ولم يحصل أن حدث معها أي حادث في علاقاتها.

2-3 التسيير: تم تقييمه هو الآخر ب03 نظرا ل:

- تمت المصادقة على حسابات هذه الشركة من طرف مدقق الحسابات دون تحفظ؛
- لم تكن شركة الهدى موضوع مصادقة بمعايير نظام ISO ولم يحدث لها أي إجراء رفع مستوى من طرف فريق MEDA.

3 -أموال المؤسسة

تم تحليل الجانب المالي قبلا في ضوء النسب المتحصل عليها من أجل تحديد القيمة المقترضة. في الخلاصة تحصلنا على ما يلي:

- تحسين مجموعات التوازن والتجديد في عام 2007 التي كانت نتيجة مباشرة لزيادة رأس المال بدمج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فارق بيان إعادة التقييم. انخفاض رقم الأعمال والنتيجة في عام 2007. وبعبارة أخرى لم يكن هناك أي تحسين للنشاط؛

- العلامة المتحصل عليها نظرا لإعادة تصنيف المناصب هي 3.37؛
- تم تقييم CRE ب 03، هذه العلاقة يمكنها أن بالسعي للائتمان تحت التحفظات لمجموعات الضمانات وتحفظات أخرى يتم السعي لها.

يرسل الملف إلى لجنة القرض والمالية لاتخاذ القرار والذي كان بالإيجاب.

المطلب الثالث: متابعة القرض

عند موافقة البنك على القرض يبلغ الزبون بالموافقة و يكون جدول الاهتلاك أنظر الملحق رقم 19ورقة الملزمة بين الطرفين حيث يبين سداد الزبون للقرض سواء سداسي أو ثلاثي أو سنوي، وتكون الأقساط موضحة توضيحا كافي عن طريق جدول الاهتلاك

بشهر 2013/12/1 يطلب البنك من الزبون بتسديد القسط الأول، و إذا لم يسدده يرسل له إنذار على القسط الأول ثم إنذار على القسط الثاني، ثم إنذار على القسط الثالث، إذا لم يسدد يتم إسقاط القرض(حال أداء) واجب التسديد، حيث وضع بنك الجزائر قواعد الاهتمام، حسب سلاسل.

أولا: تصنيف القروضCEARسلسلة رقم واحد

قرض حال للأداء واجب التسديد: يقوم المدير أو مكلف بمتابعة القرض بالخروج إلى الميدان لمعرفة أسباب عدم التسديد و إمكانيات هذا الزبون، حيث يمكن تأجيل دفع هذه الأقساط.

ثانيا: تصنيف القروض CESسلسلة ثانية 387

قروض متعثرة: يوجد أمل في تسديد الزبون القرض؛

CCسلسلة388: قروض عاجزة متنازع فيها، تحصل عن طريق القضاء؛

CCسلسلة389:قروض مشكوك في تحصيلها (معيار محاسبي يخصص لها البنك مؤونة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بإسقاط جانب من الجزء النظري للدراسة على الواقع العملي معتمدين في ذلك على ما تحصلنا عليه من معلومات أثناء التربص.حيث بدأنا بإعطاء نظرة عامة حول بنك الفلاحة و والتنمية الريفية، شملت تعريفا لهذا البنك، هيكله الإداري، مديريةِ الجهوية للاستغلال بلَم البواقي وكذا أهم المبادئ التي يقوم على أساسها البنك، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ليتم بعد ذلك الإطلاع على كيفية سير عملية التحليل المالي لملف ائتماني، ثم الدراسة الإحصائية لهذا الملف عن طريق رجال القرض، داخل الوكالة وذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على ملف أحد العملاء والتي توجت ختاما بالرفض طلب هذا الأخير مما .يساعد هذا القرار البنك في اختيار بديل أفضل والمتمثل في زبائن لهم مقدرة أكبر على تسديد القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

خاتمة

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق الأرباح، والتي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث الغير مرغوب فيها ناتجة عن أسباب عامة لا يمكن التحكم فيها، وأسباب مهنية مرتبطة بالتطورات التكنولوجية، وأسباب خاصة بالمقترض نفسه، مما استوجب على البنوك تحسين خدماتها باستعمال أساليب ووسائل تتماشى و التغيرات، وذلك من خلال إجراءات وقائية عن طريق دراسة للملف من الناحية القانونية والاقتصادية

، والتحليل بطرق كلاسيكية المتبعة في البنوك الجزائرية إضافة لطرق إحصائية، لتقدير وقياس المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها، والعمل على تحديد الحد الأقصى للمخاطر الممكن تحملها، و إجراءات علاجية بعد تحقق الخطر. حيث يحاول البنك أن يتجنب الوصول إلى هذا الحد من خلال قبول طلبات العملاء ذوي الحالات المالية الجيدة التي تمتاز بتحسن مستمر و مرد ودية عالية مع السعي وراء تحسين و تقوية العلاقة معهم من خلال ما قد بقدمه البنك لهم من نصائح وإرشادات و حتى خدمات إضافية ذات أثر إيجابي على مجال نشاطهم.أما العملاء الذين يمارسون نشاطات لا تتلاءم مع إمكانياتهم المالية و المادية طبقا لمؤشرات والنسب المعلومة فلا يمكن للبنك التعامل معهم لاعتبارهم مصدر خطر على أموال المودعين و للبنك في حالة إقراضهم وهذا ما يمنح البنك فرص أخرى للإقراض.

لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرض إلى مخاطر قروض وكيفية إدارتها مما يسمح لبنوك بمنح قروض بحرية اكبر مما كانت عليه.

النتائج

بعد دراستنا لهذا الموضوع توصلنا لمجموعة من النتائج:

- ❖ الخطر مصاحب لعملية الإقراض التي يقوم بها البنك، و على البنك أن يجيد كيفية التعامل مع المخاطر التي تواجهه حتى لا يتكبد خسائر تؤدي إلى إفلاسه. هذا يثبت أيضا صحة الفرضية الثانية؛
- ❖ تقوم إدارة المخاطر بمجموعة من الإجراءات الوقائية والعلاجية التي من شأنها الحد من المخاطر المترتبة عن القروض و معالجتها، هذا يثبت أيضا صحة الفرضية الثالثة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ لازالت البنوك تستعمل الطرق الكلاسيكية إضافة إلى بعض الطرق الإحصائية وذلك لعدم معرفتهم لها وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة؛

نتائج عامة

❖ الفترة التي يستغرقها البنك في دراسة الملفات طويلة؛

❖ دون عن البنوك الأخرى بنك الفلاحة والتنمية متخصص فقط في القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي ، لكن هذا لا يمنعه من إقراض للقطاعات الأخرى.

❖ الاهتمام بالجهاز المصرفي لما له من أهمية في الاقتصاد الوطني بتطويره و مسايرته مع التطور الاقتصادي. البنوك الجزائرية تواجه مشكلة في معالجة المخاطر، و ذلك بسبب نقص الخبرة لدى موظفيها و ضعف نظام المعلومات لدى النظام المصرفي. إضافة إلى الاختلاف الموجود في دراسة و معالجة البيانات.

التوصيات:

من أهم التوصيات ما يلي:

❖ إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة؛

❖ ينبغي إقامة دورات تكوينية من أجل أن يكون الموظف البنكي على اطلاع بكل مستجدات لإدارة المخاطر البنكية؛

❖ يجب على البنوك اعتماد مناهج حديثة في تقديرها للمخاطرة القرض من اجل استغلال جيد من جهة الربح ومن جهة أخرى الوقت؛

❖ من جانب المقترض يجب أن يكون طلب القرض مدعما بقدرته على السداد و بأهمية مشروعه الذي يجب أن يتصف بالفعالية و الجودة؛

❖ تشجيع أساليب المشاركات و المضاربات الإسلامية التي يتحمل فيها كل من المقرض و المقترض عوائد المشروعات بالعدل و التوازن، و هذا ما لجأت إليه بعض الدول.

وفي الختام، أتمنى أن تكون هذه الدراسة مكملة لأعمال ماضية ومعينة لأعمال مستقبلية، وعلى أساس ذلك، فإن هذه المذكرة تفتح المجال لدراسة محاور أخرى متعلقة بالموضوع، كاستخدام الطرق الإحصائية أخرى في مجال القروض المقدمة للأفراد أو التوصل إلى نماذج خاصة بكل قطاع نشاط اقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية

- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة،2000.
- أحمد نبيل النميري، مبادئ في العلوم المصرفية، طبعة أولى، عمان، 1981.
- تيسير حمد تركي، مصباح كمال، مدخل إلى إدارة الخطر، الطبعة الثالثة،2007.
- جميل الزيدانين، أساسيات الجهاز المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،1999.
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الرواق، عمان،2002.
- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة،2000.
- سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009 .
- سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 1986.
- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
- سيد بطة بدوي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، مصر، 2005.
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، طبعة رابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون
- شقيري نوري موسى، وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار الميسر للنشر والتوزيع و الطباعة، 2012.
- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- طارق طه، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2007.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد إدارات شركات أشخاص)، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003.
- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، مصر، 1995.
- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- عبد الحق بو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان،1999.
- عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، منظور شمولي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2010.
- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للطباعة، نشر،توزيع، الإسكندرية،1998.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته)، طبعة ثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، طبعة ثالثة، دار وائل للنشر،عمان، 2004.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني–الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر–عمان، 2003.
- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996.

المراجع بالغة الأجنبية

- S. De-Coussergues,Gestion de la banque, Ed Dunod, Paris , 1995.
- A . Labadie et O. Rousseau, Credit management – Gerer le risque credit, Ed Economica,Paris, 1996.
- A .M.PercieDusert,Risque et controle de risque,Ed Economice , Paris ,1999.

الرسائل الجامعية

- نعيمة بن العامر،البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2002/2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية(غير منشورة)، جامعة الجزائر،2006/2005، ص33.

❖ بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض وفق الطرق الإحصائية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في علوم تسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر،2003ـ 2004.

❖ بن فارس إيمان، حجاج نسيمة، محاولة تحليل مخاطر القروض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصصن نقود وبنوك، المركز الجامعي بالمدية،2005-2006.

❖ عبد الحميد بوشرمة، الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة، رسالة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009-2010.

الملتقيات

❖ بوعشة مبارك، إدارة المخاطر مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى المركز الجامعي، أم البواقي.

❖ حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة- مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي، 6-7جوان2005.

مجلة علمية

❖ إضاءات مصرفية ومالية، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يونيو 2011 ، العدد 11.

قوانين و تعليمات

❖ التعليمة رقم 91/34، الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر.

❖ التعليمة رقم 91/74، الصادرة بتاريخ 29نوفمبر1994.

❖ قانون 90/10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 ، المعدل والمكمل لقانون النقد والقرض.

❖ المادة 106، من الأمر03-11، 26 أوت2003، من قانون النقد والقرض

❖ المادة 112، قانون رقم 91-10، المؤرخ في1990/04/14، المتعلق بقانون النقد والقرض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

للاستشارات

ملحق رقم 04 : الميزانية التقديرية لمخطط الخزينة

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 01/04/2009

Plan de Tresorerie de l'entreprise

N° DOSSIER : **207 057 281** **exercice :** **2 008**

Entreprise : SARL EL-HOUDA

	1er Trimestre	*2em Trimestre*	*3em Trimestre*	*4em Trimestre*	*Total*
Solde Départ	0	-106 632	1 717	63 704	
Vente Produits	6 901	180 000	229 052	202 144	618 097
Autres Encais	0	0	0	0	0
Recettes	**6 901,00**	**180 000,00**	**229 052,00**	**202 144,00**	**618 097,00**
Achat T.T.C	79 500	78 600	74 000	64 000	296 100
Services	4 200	4 000	3 300	3 000	14 500
Frais Person.	17 632	17 496	15 416	15 000	65 544
Impots Taxes	118	3 078	3 916	3 456	10 568
Frais Financiers	0	0	0	0	0
Frais Divers	0	0	0	0	0
Régl. Fourn	0	0,00	0	0	0
Dépens Invest.	0	0	0	0	0
Remb. BADR	12 083	75 109	68 716	60 643	216 551
Autres Remb.	0	0	0	0	0
Dépenses	**113 533**	**178 283,00**	**165 348,00**	**146 099,00**	**603 263,00**
Tresorerie	**-106 632**	**1 717**	**63 704**	**56 045**	
Trésor. Cumulée	**-106 632**	**-104 915**	**-41 211,**	**14 834**	

Commentaire :

le plan de trésorerie présenté par ce client porte sur le financement de deux marchés déja contractés par ce promoteurs.

La trésorerie est négative durant le premier trimestre, en raison de l'importance des charges par rapport aux encaissements). Ce gap en trésorerie est vite amorcé avec les premieres encaissements le trimestre suivant.

le plan de trésorerie affiche une trésorerie cumulée négative pendant les trois premiers trimestres, conséquence directe du décalages entre les travaux réalisés et les encaissements(délais de réglement trois mois).
la situation s'ameliere le dernier trimestre avec la reception des mandatements.

Ce besoin en tresorerie sera couvert par des avances accordés par le maitre de l'ouvrage, avec comme condition préalable, la présentation de cautions bancaires au terme du contrat de marché.

ملحق رقم 05 : جدول حسابات النتائج التقديري

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

T.C.R PREVISIONNEL DE L'ENTREPRISE

N° DOSSIER **207 057 281** ***exercice*** **2 008**

Entreprise :

Designation	*Exercice en cours*
Marchandise Vendue	0,00
Marchand. Consom.	0,00
Marge Brute	**0,00**
Production Vendue	2 202 815 837,00
Prod. Entrep. P/Elle Mm :	0,00
Prestations Fournies	0,00
Transf. CHRG Production	2 761 785,00
Mat. Prem. Consom.	990 568 537
Services	389 384 858
Valeurs Ajoutées	**876 108 287**
Produits Divers	2 539 743,00
Transf. CHRG. Exploit.	0,00
Frais. Personnel	260 615 829
Frais Financiers	22 881 658
Impots et taxes	42 951 133,00
Frais Divers	20 298 678
DotationAmortissement :	153 795 391
Resultat d'Exploitation	**378 105 341,00**
Produits Hors Exploitation	7 225 803,00
Charges Hors Exploitation	11 493 390,00
Résultat Hors Exploitation	**-4 267 587,00**
Résultat Brut :	**373 837 754**
I.B.S.	0
Résultat Net	**373 837 754**

Commentaire :

Le chiffre d'affaires pour l'exercice 2007 était de 645.736.400 DA, il passe en 2008, à 2.202.815.837 DA, soit une augmentation de 2,41%.
A noter que eu égard de son plan de charges sous dossier, ce promoteur envisage de réaliser 05 marchés pour une valeur global de 182.941.000 DA.

Le résultat net a egalement augmenté passant de 17.208.669 à 373.837.754 DA respectivement pour les exercices 2007 et 2008.

Augmentation du chiffre d'affaires et perfermance des résultats en une seule année, une situation trés probable à réaliser.

ملحق رقم 06 : ميزانية محاسبية لسنة 2005.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 28/01/2009

Bilan Comptable : ACTIF

2 005 | Unité :

Entreprise : SARL EL-HOUDA | **N° DOSSIER :** 207 057 281

N° Poste	Désignation du poste	Montant Brut	Amortis./Prov.	Montant Net
20	FRAIS PRELIMINAIRES	0	0	0
21	VALEURS INCORPORELLES	0	0	0
22	TERRAINS	18 098 946	0	18 098 946
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTIONS	358 914 908	170 657 151	188 257 757
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	0	0	0
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	6 889 500	0	6 889 500
29	AMORTISSEMENT DES INVESTISSEMENT	0	0	0
30	MARCHANDISES	0	0	0
31	MATIERES ET FOURNITURES	41 094 575	0	41 094 575
33	PRODUITS SEMI-OUVRE	0	0	0
34	PRODUIS ET TRAVAUX EN COURS	0	0	0
35	PRODUITS FINIS	0	0	0
36	DECHETS ET REBUTS	0	0	0
37	STOCKS A L'EXTERIEUR	0	0	0
38	ACHATS	0	0	0
39	PROVISION POUR DEPRECIATION DES S	0	0	0
40	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	0	0	0
41	VALEURS MOBILIERES DETENUES,GERE	0	0	0
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	46 561 969	0	46 561 969
43	CREANCES DE STOCKS	4 519 411	0	4 519 411
44	CREANCES SUR ASSOCIES ET SOCIETE	0	0	0
45	AVANCES POUR COMPTE	0	0	0
46	AVANCES D'EXPLOITATION	259 961 300	0	259 961 300
47	CREANCES SUR CLIENT	190 852 374	0	190 852 374
48	DISPONIBILITES	22 622 273	0	22 622 273
49	PROVISIONS POUR DEPRECIATION DES	0	0	0
471	CLIENTS, RETENUES DE GARANTIES	0	0	0
Total Actif:		949 515 256	170 657 151	778 858 105

N.B : Les montants des sous comptes apparaissant dans ce document ne sont pas comptabilisés dans leurs comptes principaux

Bilan Comptable : PASSIF

2 005 | Unité : K.D.A

Entreprise : SARL EL-HOUDA **N° DOSSIER** 207 057 281

N° Poste	Désignation du poste	Montant
10	FONDS SOCIAL	80 000 000
11	FONDS PERSONNEL	0
12	PRIMES D'APPORTS	0
13	RESERVES	3 136 192
14	SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0
15	ECART DE REEVALUATION	0
17	LIAISONS INTER-UNITES	0
18	RESULTAT EN INSTANCE D'AFFECTATION	2 075 834
19	PROVISIONS POUR PERTES ET CHARGES	0
50	COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	0
51	VALEURS MOBILIERES DETENUES POUR COMPTE ET OPERATI	0
52	DETTES D'INVESTISSEMENT	219 311 030
53	DETTES DE STOCKS	0
54	DETENION POUR COMPTE	19 320 400
55	DETTES ENVERS LES ASSOCIES ET LES SOCIETES APPAREN	52 530 658
56	DETTES D'EXPLOITATION	217 131 236
57	AVANCES COMMERCIALES	0
58	DETTES FINANCIERES	0
530	DETTES FOURNISSEURS	39 862 087
588	AVANCES BANCAIRES	134 321 677
88	Résultat de l'exercice	11 168 991
Total Passif sans Resultat		767 689 114

Total Passif 778 858 105

N.B : Les montants des sous comptes apparaissant dans ce document ne sont pas comptabilisés dans leurs comptes principaux

ملحق رقم 07 : ميزانية محاسبية لسنة 2006

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 10/02/2008

Bilan Comptable : ACTIF

2 006 | Unité : K.D.A

Entreprise : SARL EL-HOUDA **N° DOSSIER :** 207 057 281

N° Poste	Désignation du poste	Montant Brut	Amortis./Prov.	Montant Net
20	FRAIS PRELIMINAIRES	0	0	0
21	VALEURS INCORPORELLES	0	0	0
22	TERRAINS	18 098 946	0	18 098 946
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTIONS	359 529 043	210 993 656	148 535 387
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	0	0	0
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	6 889 500	0	6 889 500
29	AMORTISSEMENT DES INVESTISSEMENT	0	0	0
30	MARCHANDISES	0	0	0
31	MATIERES ET FOURNITURES	18 360 608	0	18 360 608
33	PRODUITS SEMI-OUVRE	0	0	0
34	PRODUIS ET TRAVAUX EN COURS	0	0	0
35	PRODUITS FINIS	0	0	0
36	DECHETS ET REBUTS	0	0	0
37	STOCKS A L'EXTERIEUR	0	0	0
38	ACHATS	0	0	0
39	PROVISION POUR DEPRECIATION DES S	0	0	0
40	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	0	0	0
41	VALEURS MOBILIERES DETENUES,GERE	0	0	0
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	123 009 961	0	123 009 961
43	CREANCES DE STOCKS	3 647 311	0	3 647 311
44	CREANCES SUR ASSOCIES ET SOCIETE	0	0	0
45	AVANCES POUR COMPTE	0	0	0
46	AVANCES D'EXPLOITATION	186 968 660	0	186 968 660
47	CREANCES SUR CLIENT	295 393 009	0	295 393 009
48	DISPONIBILITES	31 467 741	0	31 467 741
49	PROVISIONS POUR DEPRECIATION DES	0	0	0
471	CLIENTS, RETENUES DE GARANTIES	0	0	0
Total Actif:		1 043 364 779	210 993 656	832 371 123

N.B : Les montants des sous comptes apparaissant dans ce document ne sont pas comptabilisés dans leurs comptes principaux

Bilan Comptable : PASSIF

2 006 | Unité : .D.A

Entreprise : SARL EL-HOUDA | **N° DOSSIER** 207 057 281

N° Poste	Désignation du poste	Montant
10	FONDS SOCIAL	80 000 000
11	FONDS PERSONNEL	0
12	PRIMES D'APPORTS	0
13	RESERVES	3 136 192
14	SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0
15	ECART DE REEVALUATION	0
17	LIAISONS INTER-UNITES	0
18	RESULTAT EN INSTANCE D'AFFECTATION	8 294 255
19	PROVISIONS POUR PERTES ET CHARGES	0
50	COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	0
51	VALEURS MOBILIERES DETENUES POUR COMPTE ET OPERATI	0
52	DETTES D'INVESTISSEMENT	138 486 164
53	DETTES DE STOCKS	0
54	DETENION POUR COMPTE	43 306 005
55	DETTES ENVERS LES ASSOCIES ET LES SOCIETES APPAREN	51 045 219
56	DETTES D'EXPLOITATION	195 969 202
57	AVANCES COMMERCIALES	0
58	DETTES FINANCIERES	0
530	DETTES FOURNISSEURS	35 852 783
588	AVANCES BANCAIRES	259 319 796
88	Résultat de l'exercice	16 961 508
Total Passif sans Resultat		815 409 616

Total Passif 832 371 124

N.B : Les montants des sous comptes apparaissant dans ce document ne sont pas comptabilisés dans leurs comptes principaux

ملحق رقم 09 : جدول حسابات النتائج لسنة 2005

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 28/01/2009

T.C.R

Unité : .D.A | 2 005

Entreprise : SARL EL-HOUDA | **N° DOSSIER** 207 057 281

N° Poste	Désignation du poste	Montant Débit	Montant Crédit
60	MARCHANDISES CONSOMMEES	0	0
61	MATIERES ET FORNITURES CONSOMMEES	152 239 947	0
62	SERVICES	65 640 039	0
63	FRAIS DE PERSONNEL	108 216 306	0
64	IMPOTS ET TAXES	8 867 246	0
65	FRAIS FINANCIERS	29 328 817	0
66	FRAIS DIVERS	8 278 986	0
68	DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET PROVISIONS	41 604 085	0
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	520 581	0
70	VENTES DE MARCHANDISE	0	0
71	PRODUCTION VENDUE	0	410 945 091
72	PRODUCTION STOCKEE	38 591	0
73	PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE-MEME	0	0
74	PRESTATIONS FOURNIES	0	13 975 800
75	TRANSFERT CHARGE DE PRODUCTION	0	0
77	PRODUITS DIVERS	0	4 568
78	TRANSFERT CHARGE D'EXPLOITATION	0	410 000
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION	0	568 131
80	MARGE BRUTE	0	0
81	VALEUR AJOUTEE	0	207 002 314
83	RESULTAT D'EXPLOITATION	0	11 121 442
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION	0	47 550
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	0	11 168 991
880	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE	0	0
889	IMPOTS SUR LES BENEFICES	0	0

ملحق رقم 08 : ميزانية محاسبية لسنة 2007

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 28/01/2009

Bilan Comptable : ACTIF

2 007

Unité : .D.A

Entreprise : SARL EL-HOUDA **N° DOSSIER :** 207 057 281

N° Poste	Désignation du poste	Montant Brut	Amortis./Prov.	Montant Net
20	FRAIS PRELIMINAIRES	0	0	0
21	VALEURS INCORPORELLES	0	0	0
22	TERRAINS	55 760 196	0	55 760 196
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTIONS	570 461 736	274 029 984	296 431 752
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	0	0	0
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	6 889 500	0	6 889 500
29	AMORTISSEMENT DES INVESTISSEMENT	0	0	0
30	MARCHANDISES	0	0	0
31	MATIERES ET FOURNITURES	57 890 088	0	57 890 088
33	PRODUITS SEMI-OUVRE	0	0	0
34	PRODUIS ET TRAVAUX EN COURS	0	0	0
35	PRODUITS FINIS	0	0	0
36	DECHETS ET REBUTS	0	0	0
37	STOCKS A L'EXTERIEUR	0	0	0
38	ACHATS	0	0	0
39	PROVISION POUR DEPRECIATION DES S	0	0	0
40	COMPTES DEBITEURS DU PASSIF	0	0	0
41	VALEURS MOBILIERES DETENUES,GERE	0	0	0
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	181 016 472	0	181 016 472
43	CREANCES DE STOCKS	4 147 311	0	4 147 311
44	CREANCES SUR ASSOCIES ET SOCIETE	0	0	0
45	AVANCES POUR COMPTE	0	0	0
46	AVANCES D'EXPLOITATION	197 314 071	0	197 314 071
47	CREANCES SUR CLIENT	307 673 513	0	307 673 513
48	DISPONIBILITES	20 907 599	0	20 907 599
49	PROVISIONS POUR DEPRECIATION DES	0	0	0
471	CLIENTS, RETENUES DE GARANTIES	0	0	0
Total Actif:		1 402 060 486	274 029 984	1 128 030 502

N.B : Les montants des sous comptes apparaissant dans ce document ne sont pas comptabilisés dans leurs comptes principaux

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 28/01/2009

Bilan Comptable : PASSIF

2 007 | Unité : ' .D.A

Entreprise : SARL EL-HOUDA **N° DOSSIER** 207 057 281

N° Poste	Désignation du poste	Montant
10	FONDS SOCIAL	317 000 000
11	FONDS PERSONNEL	0
12	PRIMES D'APPORTS	0
13	RESERVES	3 256 096
14	SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	0
15	ECART DE REEVALUATION	0
17	LIAISONS INTER-UNITES	0
18	RESULTAT EN INSTANCE D'AFFECTATION	23 482 815
19	PROVISIONS POUR PERTES ET CHARGES	0
50	COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	0
51	VALEURS MOBILIERES DETENUES POUR COMPTE ET OPERATI	0
52	DETTES D'INVESTISSEMENT	297 817 497
53	DETTES DE STOCKS	0
54	DETENION POUR COMPTE	71 096 000
55	DETTES ENVERS LES ASSOCIES ET LES SOCIETES APPAREN	106 227 738
56	DETTES D'EXPLOITATION	157 133 077
57	AVANCES COMMERCIALES	0
58	DETTES FINANCIERES	0
530	DETTES FOURNISSEURS	33 769 377
588	AVANCES BANCAIRES	101 039 233
88	Résultat de l'exercice	17 208 669
Total Passif sans Resultat		1 110 821 833

Total Passif 1 128 030 502

N.B : Les montants des sous comptes apparaissant dans ce document ne sont pas comptabilisés dans leurs comptes principaux.

ملحق رقم ١٥ : جدول حسابات النتائج لسنة 2006

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 28/01/2009

T.C.R

Unité : .D.A | 2 006

Entreprise : SARL EL-HOUDA | **N° DOSSIER** 207 057 281

N° Poste	Désignation du poste	Montant Débit	Montant Crédit
60	MARCHANDISES CONSOMMEES	0	0
61	MATIERES ET FORNITURES CONSOMMEES	103 370 963	0
62	SERVICES	118 766 719	0
63	FRAIS DE PERSONNEL	125 546 335	0
64	IMPOTS ET TAXES	6 189 271	0
65	FRAIS FINANCIERS	25 430 248	0
66	FRAIS DIVERS	7 308 491	0
68	DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET PROVISIONS	40 336 504	0
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	1 184 817	0
70	VENTES DE MARCHANDISE	0	0
71	PRODUCTION VENDUE	0	447 743 908
72	PRODUCTION STOCKEE	22 606 209	0
73	PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE-MEME	0	0
74	PRESTATIONS FOURNIES	0	19 585 544
75	TRANSFERT CHARGE DE PRODUCTION	0	0
77	PRODUITS DIVERS	0	0
78	TRANSFERT CHARGE D'EXPLOITATION	0	0
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION	0	371 613
80	MARGE BRUTE	0	0
81	VALEUR AJOUTEE	0	222 585 561
83	RESULTAT D'EXPLOITATION	0	17 774 712
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION	0	-813 204
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	0	16 961 508
880	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE	0	0
889	IMPOTS SUR LES BENEFICES	0	0

ملحق رقم 11 : جدول حساب النتائج لسنة 2007

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 24/03/2009

T.C.R

Unité : K.D.A | 2 007

Entreprise : SARL EL-HOUDA **N° DOSSIER** 207 057 281

N° Poste	Désignation du poste	Montant Débit	Montant Crédit
60	MARCHANDISES CONSOMMEES	0	0
61	MATIERES ET FORNITURES CONSOMMEES	311 642 896	0
62	SERVICES	135 904 642	0
63	FRAIS DE PERSONNEL	129 233 434	0
64	IMPOTS ET TAXES	8 488 135	0
65	FRAIS FINANCIERS	26 174 868	0
66	FRAIS DIVERS	6 622 556	0
68	DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET PROVISIONS	63 036 328	0
69	CHARGES HORS EXPLOITATION	671 653	0
70	VENTES DE MARCHANDISE	0	0
71	PRODUCTION VENDUE	0	633 503 368
72	PRODUCTION STOCKEE	0	28 115 600
73	PRODUCTION DE L'ENTREPRISE POUR ELLE-MEME	0	0
74	PRESTATIONS FOURNIES	0	12 233 032
75	TRANSFERT CHARGE DE PRODUCTION	0	0
77	PRODUITS DIVERS	0	0
78	TRANSFERT CHARGE D'EXPLOITATION	0	0
79	PRODUITS HORS EXPLOITATION	0	25 131 180
80	MARGE BRUTE	0	0
81	VALEUR AJOUTEE	0	226 304 462
83	RESULTAT D'EXPLOITATION	0	-7 250 859
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION	0	24 459 527
88	RESULTAT DE L'EXERCICE	0	17 208 669
880	RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE	0	0
889	IMPOTS SUR LES BENEFICES	0	0

ملحق رقم 12 : الجبايات الجبائية للسؤال الثاني

INSPECTION CENTRALE
DES IMPOTS

DIRECTION DES GRANDES
ENTREPRISES

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية كبريات المؤسسات

N.I.S. 0 9 9 6 1 5 0 1 0 5 9 9 8 1 0 0 0 0

Indiquez ci-contre la lettre et le numéro d'article de votre imposition établie au titre de l'année..... | | | | | | | |

IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES

TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE

ANNEE .....

DECLARATION RELATIVE A L'EXERCICE DU 01/01 AU 31/12/2005

OU DE LA PERIODE DU 01/01/2005 AU 31/12/2005

وزارة المالية
مديرية العامة للضرائب
مديرية كبريات المؤسسات
(1)
الوصول
رقم : 0
تاريخ : 08/03/2006

Timbre à Date du Service

Série G n° 4 bis - 2003 - Imp. Officielle, Alger

A IDENTIFICATION DE L'ENTREPRISE :

1) Désignation de l'Entreprises (Raison Sociale et Forme) : SARL EL HOUDA

2) Activités exercées (souligner l'activité principale) : BTPH T.C.E

Code Activité : | | | | | Numéro du Registre du Commerce :

3) Adresses :

- Du siège Social ou du principal Etablissement :
Au 1er Janvier 2006.

36, RUE DE l'IMARATI - ALGER

Téléphone :

Au 1er Janvier ..... (En cas de changement d'adresse en cours d'année)

NOM ET ADRESSE DU COMPTABLE OU DU CONSEIL DONT L'ENTREPRISE A UTILISE LES SERVICES
(Préciser si ces techniciens font ou non partie du personnel salarié de l'entreprise)

DOUAR HOCINE B/Amirat
EXPERT COMPTABLE
COMMISSAIRE AUX COMPTES
8, Rue Salah Boulhart — Alger
Tél. : 64-63-71 63-24-80

N.I.S. 1 9 4 2 1 5 2 1 0 0 1 9 4 4 3 0 0 0

— Le montant des sommes à indiquer sur la présente déclaration doit être arrondi au dinar le plus voisin, toute somme inférieure à 50 centimes est négligée et toute somme égale ou supérieure à 50 centimes est comptée pour un dinar.

MINISTERE DES FINANCES - L'ADMINISTRATION

الميزانية الجبائية لسنة
TAN FISCAL Année 2005

AU 31/12/2005

Numéro d'Identification Statistique

0	9	9	6	1	5	0	1	0	5	9	9	8	1	0

ARTICLE D'IMPOSITION

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : SARL EL HOUDA

BTPH T C E

ACTIVITES :

ADRESSE : 36, RUE DE l'IMARATI - ALGER

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE : 04

ACTIF الأصول

Série G. n° 2 (2006 - Imp. Officielle - Alger)

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets (En Dinars)
— Frais Préliminaires			1	
— Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles			2	
— Terrains	18.098.946		3	18 098 946
— Batiments			4	
— Installations Complexes			5	
— Matériel et Outillage	184.317.625	84.767.041	6	99 550 584
— Matériel de Transport	156.902.818	79.364.899	7	77 537 919
— Emballages Récupérables	79.344		8	79 344
— Autres Equipements de Production et d'Exploitation	17.615.121	6.525.211	9	11 089 910
— Equipements Sociaux			10	
— Investissements en Cours	6.889.500		11	6 889 500
— Stocks	41.094.575		12	41 094 575
— Créances d'Investissements	46.561.969		13	46 561 969
— Créances de Stocks	4.519.411		14	4 519 411
— Créances sur Associés et Sociétés Apparentées			15	
— Clients	190.852.374		16	190 852 374
— Autres Avances d'Exploitation	259.961.300		17	259 961 300
— Disponibilités	22.622.273		18	22 622 273
— Comptes Débiteurs du Passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	949.515.256	170.657.151	23	778 858 105
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF	949.515.256	170.657.151	25	778 858 105

PASSIF الخصوم

	CODE	MONTANTS (En Dinars)
— Fonds Social	30	80 000 000
— Réserve Légale	31	1 136 192
— Réserve Obligatoire	32	
— Autres Réserves	33	
— Plus-Value de Cession à Réinvestir	34	
— Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)	35	
— Plus-Value de Réévaluation	36	
— Résultats en Instance d'Affectation	37	2 075 834
— Provisions pour Pertes et Charges	38	
— Emprunts Bancaires	39	161 311 030
— Autres Emprunts	40	58 000 000
— Comptes Courants des Associés	41	52 530 658
— Fournisseurs	42	39 862 087
— Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour Compte	43	19 320 400
— Avances Bancaires	44	134 321 677
— Autres Dettes d'Exploitation	45	217 131 236
— Comptes Créditeurs de l'Actif	46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	48	767 689 114
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)	49	11 169 991
TOTAL GENERAL DU PASSIF	50	778 858 105

28 MARS 2006

1.17

PRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

BLEAU DES COMPTES DE RESULTAT — جدول حسابات النتائج

RUBRIQUES	CODE	DEBIT (En Dinars)	CODE	CREDIT (En Dinars)
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
— Ventes de marchandises			51	
— Marchandises consommées	52			
MARGE BRUTE (51 - 52)			53	
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES				
— Production vendue			54	410 945 091
— Prestations fournies			55	13 975 800
— Production de l'entreprise pour elle-même			56	
— Transfert de charges de production			57	
— Fluctuation de la production stockée	59	38 591	58	
— Matières et fournitures consommées	60	152 239 947		
— Sous-traitance	61	21 007 497		
— Commissions - courtages - rémunérations diverses	62	3 146 630		
— Frets et transports	63			
— Loyers et charges locatives	64	27 001 867		
— Entretien et réparations des biens meubles et immeubles	65	4 508 325		
— Frais de PTT, gaz, électricité, eau	66	8 582 444		
— Frais de réception	67	103 760		
— Publicité	68	36 596		
— Frais de déplacement	69			
— Autres services	70	1 252 920		
— VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70)	72		73	207 002 314
— Produits divers (y compris dividendes)			74	1 568
— Transfert de charges d'exploitation			75	410 000
— Frais de personnel	76	108 216 306		
— Taxe sur l'activité professionnelle	77	7 676 089		
— Versement forfaitaire	78	775 649		
— Autres impôts et taxes	79	415 508		
— Frais financiers	80	29 328 817		
— Frais divers (*)	81	8 278 986		
— Dotation aux amortissements	82	41 604 085		
— Dotation aux provisions	83			
— RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83)	84		85	11 121 442
— Produits hors exploitation			86	568 124
— Charges hors exploitation	87	520 581		
— RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87)	88		89	47 549
— RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)	90		91	11 168 991
A DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement	92			
— Report déficitaire (exercice .....)	93			
— Autres déductions (*)	94			
A REINTEGRER : Amortissements non déductibles			95	
— Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice			96	
— Autres charges non déductibles (*)			97	
— RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 97-90 et 92 / 94)	99		00	11 168 991

الجمهورية التونسية وزارة المالية المديرية العامة للضرائب 3 ع ب ع

2016

0 2 9 6 1 5 0 1 0 5 5 9 6 1 0

SARL EL HOUDA

O.P.G.B. T.C.B.

36, RUE DE l'IMARATI - ALGER

ARTICLE D'IMPOSITION

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE 0 4

ACTIF

(2003) Série G. n° 2 (. . . - Imp. Officielle - Alger)

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets (En Dinars)
— Frais Préliminaires			1	
— Fonds de Commerce-autres immobilisations incorporelles			2	18 098 946
— Terrains	18.098.946		3	
— Bâtiments			4	
— Installations Complexes			5	79 863 053
— Matériel et Outillage	184.317.625 /	104.454.272	6	58 693 747
— Matériel de Transport	156.902.818 /	98.209.071	7	79 044
— Emballages Récupérables	79.344 /		8	9 898 944
— Autres Equipements de Production et d'Exploitation	18.229.256 /	8.330.313	9	
— Equipements Sociaux			10	6 889 500
— Investissements en Cours	6.889.500		11	18 360 608
— Stocks	18.360.608		12	123 009 961
— Créances d'Investissements	123.009.961 / 42		13	3 647 311
— Créances de Stocks	3.647.311		14	
— Créances sur Associés et Sociétés Apparentées			15	295 393 009
— Clients	295.393.009		16	186 968 660
— Autres Avances d'Exploitation	186.968.660		17	31 467 741
— Disponibilités	31.467.741		18	
— Comptes Débiteurs du Passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	1.043.364.780	210.993.656	23	832 371 124
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF	1.043.364.780	210.993.656	25	832 371 124
	1.043.364.780	210.993.656		

Société de Comptabilité & de Commissariat Aux Comptes Cité des 24 logts Bt. C N° 18 - W.T.O

PASSIF

CODE	MONTANTS (En Dinars)
30	80 000 000
31	3 136 192
32	
33	
34	
35	
36	
37	8 294 255
38	
39	84 740 997
40	53 745 167
41	51 045 219
42	35 852 783
43	43 306 005
44	259 319 796
45	195 969 202
46	
48	815 409 616
49	16 961 508
50	832 371 124

Société de Comptabilité & de Commissariat Aux Comptes Cité des 24 logts Bt. C N° 18

مطبوعة موجهة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

جدول حسابات النتائج

RUBRIQUES	CODE	DEBIT (En Dinars)	CODE	CREDIT (En Dinars)
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
— Ventes de marchandises			51	
— Marchandises vendues	52			
MARGE BRUTE (51 - 52)			53	
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES				
— Production vendue			54	447 743 908
— Prestations fournies			55	19 585 544
— Production de l'entreprise pour elle-même			56	
— Transfert de charges de production			57	
— Fluctuation de la production stockée			58	
— Matières et fournitures consommées	59	22 606 209		
— Sous-traitance	60	103 370 963		
— Commissions - courtages - rémunérations diverses	61	16 080 000		
— Frets et transports	62	3 679 493		
— Loyers et charges locatives	63	1 179 487		
— Entretien et réparations des biens meubles et immeubles	64	78 806 150		
— Frais de PTT, gaz, électricité, eau	65	7 093 287		
— Frais de réception	66	11 398 847		
— Publicité	67			
— Frais de déplacement	68	65 800		
— Autres services	69			
	70	463 655		
— VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70)	72		73	222 585 562
— Produits divers (y compris dividendes)			74	
— Transfert de charges d'exploitation			75	
— Frais de personnel	76	125 646 335		
— Taxe sur l'activité professionnelle	77	5 760 931		
— Versement forfaitaire	78			
— Autres impôts et taxes	79	428 340		
— Frais financiers	80	25 430 248		
— Frais divers (*)	81	7 808 491		
— Dotation aux amortissements	82	40 836 504		
— Dotation aux provisions	83			
— RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83)	84		85	17 774 713
— Produits hors exploitation			86	371 613
— Charges hors exploitation	87	1 184 817		
— RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87)	88	813 204	89	
— RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)	90		91	16 961 508
A DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement	92			
- Report déficitaire (exercice .....)	93			
- Autres déductions (*)	94			
A REINTEGRER : Amortissements non déductibles			95	
- Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice			96	
- Autres charges non déductibles (*)			97	1 184 817
- Avoir fiscal			98	
- RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 98 - 90 et 92 / 94)	99		100	18 146 325

(*) détailler sur un état annexé

Société de Comptabilité & de Commissariat Aux Comptes
Cité des 24 logts Bt. C N° 15

19.0

DGI - DIRECTION DE L'ADMINISTRATION

الميزانية الجبائية لسنة

BILAN FISCAL Année 2007

au 31/12/2007

IDENTIFIANT FISCAL

0	9	9	6	1	5	0	1	0	5	9	9	8	1	0

ARTICLE D'IMPOSITION

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : SARL EL HOUDA

ACTIVITES

ADRESSE : 36, RUE DE l'IMARATI - ALGER

CODE ACTIVITE

FORME JURIDIQUE 0 4

Le Commissaire aux Comptes

SNC BH Agréé à l'ordre N° 191

(2002) Série G Nº 2 - Imp. Officielle - Alger)

ACTIF الأصول

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets (En Dinars)
— Frais Préliminaires				
— Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles				
— Terrains	55.760.196	-		55 760 196
— Batiments				
— Installations Complexes				
— Matériel et Outillage	240.966.003	146.749.458		94 216 545
— Matériel de Transport	310.128.363	117.141.515	7	192 986 848
— Emballages Récupérables	79.344	-	8	79 344
— Autres Equipements de Production et d'Exploitation	19.288.026	10.139.011	9	9 149 016
— Equipements Sociaux			10	
— Investissements en Cours	6.889.500	-	11	6 889 500
— Stocks	57.890.088	-	12	57 890 088
— Créances d'Investissements 42	181.016.472		13	181 016 472
— Créances de Stocks	4.147.311		14	4 147 311
— Créances sur Associés et Sociétés Apparentées			15	
— Clients	307.673.513		16	307 673 513
— Autres Avances d'Exploitation	197.314.071		17	197 314 071
— Disponibilités	20.907.599		18	20 907 599
— Comptes Débiteurs du Passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	1.402.060.486	274.029.984	23	1 128 030 502
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF	1.402.060.486	274.029.984	25	1 128 030 502

PASSIF الخصوم

	CODE	MONTANTS (En Dinars)
— Fonds Social	30	317 000 000
— Réserve Légale	31	31 256 095
— Réserve Obligatoire	32	
— Autres Réserves	33	
— Plus-Value de Cession à Réinvestir	34	
— Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)	35	
— Plus-Value de Réévaluation	36	
— Résultats en Instance d'Affectation	37	231 482 815
— Provisions pour Pertes et Charges	38	
— Emprunts Bancaires	39	244 072 330
— Autres Emprunts	40	53 745 167
— Comptes Courants des Associés	41	106 227 738
— Fournisseurs	42	33 769 377
— Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour Compte	43	71 096 000
— Avances Bancaires	44	101 039 233
— Autres Dettes d'Exploitation	45	157 133 077
— Comptes Créditeurs de l'Actif	46	
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF	48	1 110 821 833
RESULTAT (bénéfice de l'exercice)	49	17 208 669
TOTAL GENERAL DU PASSIF 42	50	1 128 030 502

...INE A L'ADMINISTRATION Comptes

...AU DES COMPTES DE RESULTAT جدول حسابات النتائج

RUBRIQUES	CODE	DEBIT (En Dinars)	CODE	CREDIT (En Dinars)
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
— Ventes de marchandises			51	
— Marchandises consommées	52			
MARGE BRUTE (51 - 52)			53	
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES				
— Production vendue			54	633 503 368
— Prestations fournies			55	12 233 032
— Production de l'entreprise pour elle-même			56	
— Transfert de charges de production			57	
— Fluctuation de la production stockée	59		58	28 115 600
— Matières et fournitures consommées	60	311 642 896		
— Sous-traitance	61	18 529 798		
— Commissions - courtages - rémunérations diverses	62	2 937 312		
— Frets et transports	63	10 097 325		
— Loyers et charges locatives	64	87 880 294		
— Entretien et réparations des biens meubles et immeubles	65	6 417 754		
— Frais de PTT, gaz, électricité, eau	66	8 301 850		
— Frais de réception	67			
— Publicité	68	93 965		
— Frais de déplacement	69	487 400		
— Autres services	70	1 158 944		
— VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70)	72		73	226 304 463
— Produits divers (y compris dividendes)			74	
— Transfert de charges d'exploitation			75	
— Frais de personnel	76	129 233 434		
— Taxe sur l'activité professionnelle	77	8 050 773		
— Versement forfaitaire	78			
— Autres impôts et taxes	79	437 362		
— Frais financiers	80	26 174 868		
— Frais divers (*)	81	6 622 556		
— Dotation aux amortissements	82	63 036 328		
— Dotation aux provisions	83			
— RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83)	84	7 250 858	85	
— Produits hors exploitation			86	25 131 180
— Charges hors exploitation	87	671 653		
— RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87)	88		89	24 459 527
— RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)	90		91	17 208 669
A DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement	92			
— Report déficitaire (exercice .....)	93			
— Autres déductions (*)	94			
A REINTEGRER : Amortissements non déductibles			95	
— Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice			96	
— Autres charges non déductibles (*)			97	671 653
— RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 97-90 et 92 / 94)	99		100	17 880 322

(*) A détailler sur état annexe

ملحق رقم 13 : الميزانيات المالية لثلاث سنوات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 25/02/2002

Bilan Financier par exercice

Entreprise : SARL EL-HOUDA **N° Dossier :** 207057281 **exercice :** 2 005

Emplois Permanents		Capitaux Permanents	
Investissements	206 356 703	Fonds Propres :	85 212 026
V.T.I	53 451 469	Actifs Sans Val:	0
		Résultat :	11 168 991
		Actif Net	96 381 017
		D.L.M.T.:	271 841 688
TOTAL	259 808 172	TOTAL	368 222 705
Actif Circulant		**Passif Circulant**	
Stocks :	45 613 986	D.C.T :	276 313 723
Réalisable :	450 813 674	Avance banc :	134 321 677
Disponible :	22 622 273		
TOTAL	519 049 933	TOTAL	410 635 400

ACTIF	TOTAL BILAN	PASSIF
778 858 105		778 858 105

Table des Postes Reclassés de l'Exercice

C. Poste	Designation Poste Origine	Masse de Destination	Montant Initial	Montant Reclassé
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	V.T.I {28}	46 561 969	46 561 969
43	CREANCES DE STOCKS	Stock Classe 3	4 519 411	4 519 411
55	DETTES ENVERS LES ASSOCIES ET L	D.L.M.T	52 530 658	52 530 658

commentaire

Il a été procédé au reclassement des postes, ci-aprés citée:

Le poste 42 en VTI, l'entreprise a procedé à un placement des fonds liquides à plus d'une année;
Le poste 55 en DLMT: existence LCAC;
Le poste 43 en stocks, ce poste comprend les avances aux fournisseurs

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 24/03/2009

Bilan Financier par exercice

Entreprise : SARL EL-HOUDA **N° Dossier :** 20705728 **exercice :** 2 006

Emplois Permanents		Capitaux Permanents	
Investissements	166 634 333	Fonds Propres :	91 430 447
V.T.I	129 899 461	Actifs Sans Val:	0
		Résultat :	16 961 508
		Actif Net	108 391 955
		D.L.M.T.:	189 531 383
TOTAL	296 533 794	TOTAL	297 923 338
Actif Circulant		**Passif Circulant**	
Stocks :	22 007 919	D.C.T :	275 127 989
Réalisable :	482 361 669	Avance banc :	259 319 796
Disponible :	31 467 741		
TOTAL	535 837 329	TOTAL	534 447 785

ACTIF	TOTAL BILAN	PASSIF
832 371 123	832 371 123	

Table des Postes Reclassés de l'Exercice

C. Poste	Designation Poste Origine	Masse de Destination	Montant Initial	Montant Reclassé
55	DETTES ENVERS LES ASSOCIES ET L	D.L.M.T	51 045 219	51 045 219
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	V.T.I {28}	123 009 961	123 009 961
43	CREANCES DE STOCKS	Stock Classe 3	3 647 311	3 647 311

commentaire

Il a été procédé au reclassement des postes, ci-aprés citée:

Le poste 42 en VTI, l'entreprise a procedé à un placement des fonds liquides à plus d'une année ;
Le poste 55 en DLMT: existence LCAC;
Le poste 43 en stocks, c'est un compte qui comprend notamment les avances aux fournisseurs

Bilan Financier par exercice

Entreprise : SARL EL-HOUDA **N° Dossier :** 207057281 **exercice :** 2 007

Emplois Permanents		Capitaux Permanents	
Investissements	352 191 948	Fonds Propres :	343 738 911
V.T.I	187 905 972	Actifs Sans Val:	0
		Résultat :	17 208 669
		Actif Net	360 947 580
		D.L.M.T.:	404 045 235
TOTAL	540 097 920	TOTAL	764 992 815
Actif Circulant		**Passif Circulant**	
Stocks :	62 037 399	D.C.T :	261 998 454
Réalisable :	504 987 584	Avance banc :	101 039 233
Disponible :	20 907 599		
TOTAL	587 932 582	TOTAL	363 037 687

ACTIF	TOTAL BILAN	PASSIF
1 128 030 502	1 128 030 502	

Table des Postes Reclassés de l'Exercice

C. Poste	Designation Poste Origine	Masse de Destination	Montant Initial	Montant Reclassé
42	CREANCES D'INVESTISSEMENT	V.T.I {28}	181 016 472	181 016 472
55	DETTES ENVERS LES ASSOCIES ET L	D.L.M.T	106 227 738	106 227 738
43	CREANCES DE STOCKS	Stock Classe 3	4 147 311	4 147 311

commentaire

Il a été procédé au reclassement des postes, ci-aprés citée:

Le poste 42 en VTI, l'entreprise a procedé à un placement des créances liquides à plus d'une année ;
Le poste 55 en DLMT: existence LCAC;
Le poste 43 en stocks, c'est un compte qui comprend notamment les avances aux fournisseurs

ملحق رقم 14 : تحليل النسب المالية.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 01/04/2009

C1) RATIOS DE TRESORERIE .

N° Dossier : 207 057 281 **Entreprise :** SARL EL-HOUDA

EXERCICE	2 005	2 006	2 007
Fonds de Roulement (F.R.)	108 414 533,00	1 389 544,00	224 894 895,00
Besoins Fonds de Roulement (B.F.R.)	220 113 937,00	229 241 599,00	305 026 529,00
Trésorerie = F.R - B.F.R.	-111 699 404,00	-227 852 055,00	-80 131 634,00
Ratio F.R. = Cap. Perm./ Immob. Net	1,42	1,00	1,42
Ratio B.F.R = Act. Circ/ DCT (Hors Tres.)	1,80	1,83	2,16
Ratio Tresorerie = F.R. / B.F.R.	0,49	0,01	0,74

commentaire

La structure financiére de l'entreprise est equilibrée matérialiser par un fonds de roulement positif et en continuelle augmentation.

La marge sécuritaire ne répondant pas aux besoins exprimés par l'activité, ce qui fait ressortir une trésorerie négative durant les trois excercices.

Néanmoins, le besoin en trésorerie courant 2007 a pu être modéré en raison de l'augmentation du capital social d'une part, et la réalisation de bénéfices dont une partie a fait l'objet de report d'autre part.

C2) RATIOS DE STRUCTURE

Entreprise : SARL EL-HOUDA **N° Dossier:** 207 057 281

Exercice	2 005	2 006	2 007
Degré d'amortissement de l'actif	0,48	0,59	0,48
Capacité d'Endettement	0,74	0,64	0,53
Ratio de Liquidités Générales	1,26	1,00	1,62
Ratio Risque Liquidatif	0,12	0,13	0,32
Ratio Risque d'Activité	0,22	0,00	0,40

commentaire

Le risque liquidatif:
A 12% et 13%, le risque liquidatif est présent en 2005 et 2006.
Ce dernier a été neutralisé en 2007, suite à l'incorporation de l'ecart de réevaluation faisant augmenter l'actif net.

L'autonomie financiére
L'incidence de l'augmentation de l'actif nette est observbée également sur le degré d'endettement qui passe de 74% en 2005 à 53% en 2007. L'entreprise gagne une marge ce qui lui permet eventuellement, et en cas de besoin, de solliciter un apport financier auprés des bailleurs de fonds à Long et moyen terme.

L'actif économique:
Du coté de l'actif, les immobilisations représentent en moyenne le quart du total bilan avec un taux d'amortissement de 48%.

Le risque d'activité:
L'importance des créances est vite constatée en 2006. En effet, avec un taux de 0,3%, le risque d'activité est présent. Une situation se redresse en 2007, suite à l'augmentation du FR.

La liquidité générale:
Le poid des créances n'a pu affecté la liquidité générale, en raison de l'importance des dettes financiéres.

127

C4) RATIOS DE RENTABILTE

N° Dossier:	207 057 281	Entreprise :	SARL EL-HOUDA

exercice	2 005	2 006	2 007
Ratio de Rentabilité Financière	0,13	0,19	0,05
Ratio de Rentabilité Générale	0,03	0,04	0,03
Encours d'Escompte (Valeurs Saisies)	0,00	0,00	0,00
Ratio de Rentabilité Economique	0,21	0,30	0,13

commentaire

La rentabilité financiére
Ce ratio a connu une importante baisse en 2007, suite à l'augmentation du capital social. une amélioration qui n'a pas été suivi par une amélioration de l'activité (prseque stagnation du benefice)

La rentabilité commerciale
Avec une moyenne de 3%, la part du résultat secrétée par le chiffre d'affaires est trés médiocre.

La rentabilité économique
La part de le l'actif économique est modérée. Elle atteint 13% en 2007 conséquence de la baisse de l'EBE.

C3) RATIOS DE GESTION

N° Dossier	207 057 281	Entreprise	SARL EL-HOUDA

Données Saisies par l'analyste	2 005	2 006	2 007
Achat Matière Première	*152 776 775,00*	*80 636 996,00*	*351 172 376,00*
Achat Matière de Marchandise	*0,00*	*0,00*	*0,00*
Effets à Payer	*0,00*	*0,00*	*0,00*
Effets à Récupérer	*0,00*	*0,00*	*0,00*
Effets Non échus	*0,00*	*0,00*	*0,00*
Délais Client	138,20	194,49	147,00
Délais Fournisseurs	80,28	136,81	29,59
Ratio du Fond de Roulement	20,00	1,00	125,00
Ratio d'intégration des Frais fin.	0,11	0,07	0,07
Ratio Frais Personnel/Val. Ajoutée	0,40	0,37	0,36

commentaire

Délais client et délais Fournisseurs:
L'ecart entre les emplois cycliques et les ressources cycliques est nettement obseervé au vu du décalage entre les délais Frs et les délais client. Les créances détenues sur l'Etat sont trés important, leur recouvrement risque de prendre plusieurs mois, par opposition , les délais accordés par les fournisseurs évoluent normalement.
Ceci étant, lorsqu'on est confronté à des cas similaires"entreprise de réalisation", la vigilance lors de reclassement des comptes s'impose.
A titre de rappel, les entreprises de réalisations sont confrontés à des situations presque identiques où la réception des mandatements intervient aprés plusieurs mois.
C'est pour cette raison, et pour une meilleure appréciation des données financiéres, l'analyste aura à proceder au reclassement des postes à risques lorsque leur utilisation ou encaissement dépassent l'excercice dans lequel ils sont comptabilisés.

Le risque d'exploitation
A une journée, le risque d'exploitation est fortement présent en 2006 en raison de la faiblesse du FR. Ce dernier est vite redressé en 2007

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

N° Dossier 207 057 281

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

B. l'Entreprise et son Management.

Entreprise

SARL EL-HOUDA

Critères	Pondérations	Notation 1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
Critère B1 : Ressources								
* Qualité des dirigeants / encadrement. * Moyens techniques installés. * Capacité financières déployées. * Organisation de l'entreprise. * Outils de pilotage, d'audits et de contrôle.	40	Ressources Exceptionnelles	Ressources Prouvées	Ressources Acceptables	Ressources Insuffisantes	Ressources Déficientes	Sans Ressources	*1,20*
				3				
Critère B2 : Juridique								Note Pondérée
* Forme juridique et répartition du capital. * Modes de financements utilisés. * Délimitation du patrimoine. * Antécédents multi-relationnels. * Appartenance à un groupe d'affaires.	30	Juridiquement Parfaite	Juridiquement Conforme	Juridiquement Valable	Juridiquement Vulnérable	Juridiquement Défaillante	Juridiquement Sinistrée	*0,90*
				3				
Critère B3 : Gestion								Note Pondérée
* Transparence des comptes. * Adaptation aux mutations. * Mise à niveau et certification. * Apport en qualité / technologie. * Promotion du produit / service.	30	Gestion Exemplaire	Gestion Dynamique	Bonne Gestion	Gestion Courante	Mauvaise Gestion	Non Gestion	*0,90*
				3				
Note Management		**3,00**						

N° Dossier 207 057 281

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

A: L'entreprise et son activité

Entreprise: SARL EL-HOUDA

Critère A1 Conjoncture	Pondérations	1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
* Stabilité des institutions. * Evolution des indicateurs économiques. * Dynamisme des Institution Financières. * Rôle des partenaires sociaux. * Efficacité des structures d'appuis.	Macro-écono. 20 Noté par la Cellule	Excellente Conjoncture	Très Bonne Conjoncture	Bonne Conjoncture	Conjoncture Instable	Mauvaise Conjoncture	Très Mauvaise Conjoncture	0,40
		2						

Critère A2 : Sous-Secteur	Pondérations	1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
* Importance du sous-secteur * Profitabilité du sous-secteur. * Pression de la concurrence. * Poids de l'économie informelle. * Incitations au développement.	30	Sous-Secteur de Référence	Sous-Secteur Solide	Sous-Secteur Sain	Sous-Secteur Menacé	Sous-Secteur En Déclin	Sous-Secteur en déperdition	0,60
		2						

Critère A3: Marché	Pondérations	1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
* Positionnement de l'entreprise. * Réalisation de l'entreprise à l'export. * Potentiel de croissance de l'entreprise. * Politique commerciale de l'entreprise. * Sensibilité de l'entreprise aux menaces.	30	Entreprise Dominante	Entreprise Compétitive	Entreprise à Ressources	Entreprise Fragile	Entreprise Insignifiante	Entreprise en dérive	0,90
		3						

Critère A4: Perspectives	Pondérations	1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
* Evolution de la réglementation. * Fluctuation des taux de change. * Stabilité du coût de financement. * Flexibilité de la demande. * Disponibilité des inputs.	Noté par la Cellule Macro-écono. 20	Perspectives Sûres	Perspectives Favorables	Perspectives Modérées	Perspectives Incertaines	Mauvaises Perspectives	Aucune Perspective	0,40
		2						

Note activité	2,30

COTATION DU RISQUE EMPRUNTEUR

N° du dossier : 207 057 281 | **Nombre d'exercices Traités** 3

Entreprise SARL EL-HOUDA

Critères	NOTE	Pondération	Note Pondérée
Note Secteur d'Activité	2,30	25	0,57
Note Management de l'Entreprise :	3,00	25,00	0,75
Note Analyse Financière	3,46	50	1,73
C. R. E.		*100*	3,06

Note Finale 3

C. L'ENTREPRISE ET SES FINANCES

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

N° DOSSIER 207 057 281

Nombre d'exercices Traités 3

2- Ratios de structure

Entreprise SARL EL-HOUDA

Critères	Pondération	1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
Ratio de degré d'amortissement Amortissements / Immobili.Brut	20	Inférieur à 10%	Sup à 10% Inf à 20%	Sup à 20% Inf à 40%	Sup à 40% Inf à 60%	Sup à 60% Inf à 80%	Sup à 80%	0,80
Note		4						
Ratio de financement externe DLMT / Capitaux Permanents	20	Inf à 35%	Sup à 35% Inf à 45%	Sup à 45% Inf à 55%	Sup à 55% Inf à 65%	Sup à 65% Inf à 75%	Sup à 75%	0,80
Note		4						
Ratio de liquidité générale Actif circulant / DCT	20	Sup à 1,2	Inf à 1,2 Sup à 1,1	Inf à 1,1 Sup à 1	Inf à 1 Sup à 0,9	Inf à 0,9 Sup à 0,8	Inf à 0,8	0,20
Note		1						
Ratio Risque Liquidatif Actif Net / Total Bilan	30	Sup à 30 %	Sup à 25 % Inf à 30 %	Sup à 20 % Inf à 25 %	Sup à 15 % Inf à 20 %	Sup à 10 % Inf à 15 %	Inf à 10 %	0,90
Note		3						
Ratio Risque d'Exploitation Fonds de Roulement / Stock + Réalisable	10	Sup à 30 %	Sup à 25% Inf à 30 %	Sup à 20 % Inf à 25 %	Sup à 10 % Inf à 20 %	Sup = 0 % Inf à 10 %	F.R < 0	0,30
Note		3						

Note structure	3,00

C. l'Entreprise et ses finances

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

N° DOSSIER 207 057 281

Nombre d'exercices Traités 3

4- Ratios de rentabilité

Entreprise SARL EL-HOUDA

Critères	Pondération	1	2	3	4	5	6	Notes Pondérées
Rentabilité Financière Résultat net / F.P net	35	Sup à 11 %	Inf à 11 % Sup à 8 %	Inf à 8 % Sup à 5 %	Inf à 5 % Sup à 2 %	Inf à 2 % Sup à 0 %	Résultat Négatif	*0,70*
Note		2						
Rentabilité Commerciale Résultat net / C.A	40	Sup à 20 %	Inf à 20 % Sup à 15 %	Inf à 15 % Sup à 10 %	Inf à 10 % Sup à 05 %	Inf à 05 % Sup à 00 %	Résultat Négatif	*2,00*
Note		5						
Rentabilité Economique E.B.E/ Total Bilan + Encrs Escompte	25	Sup à 30%	Inf à 30% Sup à 25%	Inf à 25% Sup à 20%	Inf à 20% Sup à 15%	Inf à 15% Sup à 00%	E.B.E Négatif	*1,00*
Note		4						

Note rentabilité	3,70

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

C. L'ENTREPRISE ET SES FINANCES

Nombre d'exercices Traités : 3

Entreprise : SARL EL-HOUDA

3- Ratios de Gestion

N° DOSSIER : 207 057 281

Critères	Pondération	1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
Délais Clients client + EAR + EENE / C.A (TTC)	25	Inf à 15 Jrs	Sup à 15 Jrs Inf à 30 Jrs	Sup à 30 Jrs Inf à 45 Jrs	Sup à 45 Jrs Inf à 60 Jrs	Sup à 60 Jrs Inf à 75 Jrs	Sup à 75 Jrs	*1,50*
Note		6						
Délais Fournisseurs FRS + EAP / Achat (TTC)	25	Sup à 75 Jrs	Inf à 75 Jrs Sup à 60 Jrs	Inf à 60 Jrs Sup à 45 Jrs	Inf à 45 Jrs Sup à 30 Jrs	Inf à 30 Jrs Sup à 15 Jrs	Inf à 15 Jrs	*0,50*
Note		2						
Ratio Risque d'Activité FR x 360 / CA	20	Sup à 120 Jrs	Inf à 120 Jrs Sup à 90 Jrs	Inf à 90 Jrs Sup à 60 Jrs	Inf à 60 Jrs Sup à 30 Jrs	Inf à 30 Jrs Sup à 0	F. R Négatif	*0,60*
Note		3						
Ratio d'Intégration F.P Frais du Personnel / Valeur Ajoutée	15	Inf à 25 %	Inf à 30 % Sup à 25 %	Inf à 35 % Sup à 30 %	Inf à 40 % Sup à 35 %	Inf à 45 % Sup à 40 %	Sup à 45 %	*0,60*
Note		4						
Ratio d'Intégration F.F Frais Financiers/ Valeur Ajoutée	15	Inf à 15 %	Inf à 20 % Sup à 15 %	Inf à 25 % Sup à 20 %	Inf à 30 % Sup à 25 %	Inf à 35 % Sup à 30 %	Sup à 35 %	*0,15*
Note		1						

Note gestion : **3,35**

PERIODICITE : SEMESTRIELLE FIN UTILISATION : 18 02 2008

ملحق رقم 19 : جدول الإهتلاك

CAPITAL PRETE : 1.632.000,00
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 1.630.233,82
INTERETS DIFFERE : NEANT
INTERETS INTERCALAIRES : 7.292,28 T.V.A : 1.239,69 AU 31/08/2008
COMMISSION D'ENGAGEMENT : NEANT

ECHEANCE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	T A X E S	T O T A L ET
31-08-08	1.630.233,82	163.023,38	4.238,61	720,56	167.982,55 ECH
28-02-09	1.467.210,44	163.023,38	3.814,75	648,51	167.486,64 ECH
31-08-09	1.304.187,06	163.023,38	3.390,89	576,45	166.990,72 ECH
28-02-10	1.141.163,68	163.023,38	2.967,03	504,40	166.494,81 ECH
31-08-10	978.140,30	163.023,38	2.543,16	432,34	165.998,88 ECH
28-02-11	815.116,92	163.023,38	2.119,30	360,28	165.502,96 ECH
31-08-11	652.093,54	163.023,38	1.695,44	288,22	165.007,04 ECH
29-02-12	489.070,16	163.023,38	1.271,58	216,17	164.511,13 ECH
31-08-12	326.046,78	163.023,38	847,72	144,11	164.015,21 ECH
28-02-13	163.023,40	163.023,40	423,86	72,06	163.519,32 ECH
TOTAUX		1.630.233,82	23.312,34	3.963,10	1.657.509,26

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

Siège social : 17 Boulevard Amirouche 16001 Alger www.badr-bank.com

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVLOPPEMENT RURAL
ECHEANCES IMPAYEES

DOSSIER : [redacted]
CLIENT : [redacted]

EDITE LE : 22-04-2013
AGENCE : BADR KAIS 339

DATE ECHEANCE : 28-02-2009		CAPITAL :	163.023,38
E T A T : EFFECTIF		INTERETS :	3.809,80
T Y P E : ECHEANCE		F R A I S :	0,00
CLA. ACTUELLE : CREANCE DOUTEUSE		INT. RETARD :	59.437,79
CLA. ANCIENNE : C.E.S.		T A X E S :	10.104,42
		T O T A L :	236.375,39

DATE ECHEANCE : 31-08-2009		CAPITAL :	163.023,38
E T A T : EFFECTIF		INTERETS :	3.967,34
T Y P E : ECHEANCE		F R A I S :	0,00
CLA. ACTUELLE : CREANCE DOUTEUSE		INT. RETARD :	53.303,55
CLA. ANCIENNE : C.E.S.		T A X E S :	9.061,60
		T O T A L :	229.355,87

DATE ECHEANCE : 28-02-2010		CAPITAL :	163.023,38
E T A T : EFFECTIF		INTERETS :	3.471,43
T Y P E : ECHEANCE		F R A I S :	0,00
CLA. ACTUELLE : CREANCE DOUTEUSE		INT. RETARD :	47.076,12
CLA. ANCIENNE :		T A X E S :	8.002,94
		T O T A L :	221.573,87

DATE ECHEANCE : 01-03-2010		CAPITAL :	978.140,30
E T A T : EFFECTIF		INTERETS :	19,34
T Y P E : D'ECHEANCE DU TERME		F R A I S :	0,00
CLA. ACTUELLE : CREANCE DOUTEUSE		INT. RETARD :	276.573,96
CLA. ANCIENNE :		T A X E S :	47.017,57
		T O T A L :	1.301.751,17

CONTENTIEUX : 1.989.056,30

138

ملحق رقم 01 : طلب خطي

SARL EL HOUDA BTPH TCE

36, RUE DE L'IMARATI

ALGER , le : 26/07/2008

Monsieur le Directeur de la Banque
De l'Agriculture et du Développement Rural

Objet : Demande des cautions d'Avance Forfaitaire
Et sur Approvisionnements.

Monsieur le Directeur,

Pour nous permettre de redynamiser notre chantier de l'université de . . . . . et pouvoir livrer le projet dans les délais, à savoir la rentrée universitaire 2009/2010, nous avons l'honneur de revenir vers vous afin de nous accorder deux cautions de restitution d'avance forfaitaire de 131 859 886,93DA et sur approvisionnement de 219 433 144 ,88DA.

Votre concours nous permettra d'atteindre un niveau de réalisation optimal en redéployant nos effectifs sur un rythme de travail de 2x8 et de rattraper le retard accusé ainsi ,nous permettre d'honorer nos engagements vis-à-vis des autorités locales et livrer à bonne date le projet.

Comptant sur votre compréhension habituelle, Veuillez, agréer Monsieur le Directeur, l'expression de notre parfaite considération.

Le Gérant,

1 of 2

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 24/03/2009

CREDITS SOLLICITES PAR LE CLIENT

N° DOSSIER : 207057281 **Entreprise :**

code crédit	Type du crédit	Objet Financier	Mont. Devise	Montant (DZD)	échéance
12	caution restitution avance forfaitaire	Marché public, valeur 906 196 000 DA	0	131 859 886	31/12/2009 00:
11	caution restitution sur approvisionnement	Marché public, valeur 906 196 000 DA	0	219 433 144	31/12/2009 00:

Total des crédits sollicités *0* *351 293 030,00*

Commentaire :

La caution de restitution d'avance forfaitaire et la caution de restitution sur approvisionnement représente respectivement 15% et 20% des deux marchés objet du financement. L'echéance est portée à une année jusqu'à main levée.

301

ملحق رقم 02 : العروض المرجوة من طرف العميل

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 24/03/2009

GARANTIES PROPOSEES PAR LE CLIENT

N° DOSSIER : 207057281 **Entreprise :** SARL EL-HOUDA

Code	Designation	Designation du Bien	Bloqua	Echéance	Estim. Client	Estim. Expert	Nom Expert
8	NANTISSEMENT DE MARCHES PUBLI	Marché public, valeur 906 196 000 DA	OUI	09/20/3112	0	906 000 000	
Total des Estimations					0,00	906 000 000,00	

Commentaire :

Le montant du marché a été arrêté par le maitre de l'ouvrage. La durée de la garantie s'étale sur une année jusqu'à main levée

ملحق رقم 03 : الضمانات المقترحة من طرف العميل